

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة علي لونيسي البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

**أثر تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي
دراسة ميدانية**

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب:

زين عبد المالك

أمام اللجنة المشكلة من:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
رجراج زوهير	أستاذ	جامعة البليدة 2	رئيسا
دراوسي مسعود	أستاذ	جامعة البليدة 2	مقررا
بوزيدة حميد	أستاذ	جامعة بومرداس	عضوا
بوضياف سامية	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا
ضيف الله محمد الهادي	أستاذ	جامعة الوادي	عضوا
مقدم خالد	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة	عضوا

السنة الجامعية: 2020/2019

كلمة شكر

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ومن باب من لا يشكر الناس لم يشكر الله

فالشكر موصول إلى:

الأستاذ الدكتور **دراوسي مسعود**، لتفضله بالإشراف على هذا العمل، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة، فجزاه الله علينا خير الجزاء وأطال في عمره.

الدكتور **ضيف الله محمد الهادي** على ما قدمه من نصح وتوجيه.

الدكتور **محمد كويسي** على مساعدته في إخراج هذا العمل في أحسن حلة.

أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة هذه المذكرة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة، وأسأل الله أن ينفعنا بهم.

وكل من ساعدنا في إخراج هذه الدراسة من قريب أو من بعيد

زين عبد المالك

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى التي عبدت دعواتها لي طريق الخير والتوفيق، أُمي الكريمة حفظها الله ورعاها.

إلى الذي حثني على العلم والعمل كل هذه السنين، أبي الكريم حفظه الله ورعاه.

فلهم مني فضل كبير يعجز الوفاء به أي إهداء أو تقدير.

إلى زوجتي الكريمة

إلى كل إخوتي وأخواتي، وجميع الأهل والأقارب.

إلى كل أصدقائي وزملائي.

إلى كل من علمني حرفاً من الإبتدائي إلى ما بعد التدرج.

إلى كل باحث وطالب علم.

زين عبد المالك

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي وأهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها، ثم التطرق الى حوكمة الشركات من خلال التركيز على المنظور المحاسبي وحوكمة تكنولوجيا المعلومات نظرا لعلاقتها بنظام المعلومات المحاسبي، بعد ذلك حاولنا دراسة أثر تطبيق هذين الجانبين من الحوكمة على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي.

فمن خلال الإطلاع على المراجع والدراسات السابقة النظرية والتطبيقية المتعلقة بالموضوع، ولإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي تم تصميم إستبيان وزع على عينة الدراسة والمتمثلة في ممارسي نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها أن أغلب المخاطر التي تحدث في مراحل نظام المعلومات المحاسبي تكون غير متعمدة، وهناك بعض المخاطر والتي تطورت مع تطور تكنولوجيا المعلومات كالقرصنة، وبوقوع هذه المخاطر لا يعني أن الشركات ليست لها وسائل حماية لكن قد تكون غير كافية أو ليست مواكبة للتطورات الحالية، ومن خلال إجابات عينة الدراسة أيضا تم الإتفاق على أن لحوكمة الشركات تأثير إيجابي في التقليل أو الحد من هذه المخاطر.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، مخاطر نظام المعلومات ، حوكمة تكنولوجيا المعلومات، جودة المعلومات.

Summary

This study aims are to identifying the risks facing the accounting information system and the most important reasons that lead to its occurrence. We looked to the corporate governance and focused on the accounting perspective and IT governance which is related to the accounting information system. After that, we tried to examine the impact of the applying of these two aspects of the governance on the risks of the accounting information system.

Through the literature review and the previous theoretical and applied studies related to the subject, questionnaires were distributed to the sample of the study, represented by the practitioners of the accounting information system in Algeria. The study concluded that the most of the risks that occur in the stages of the accounting information system are unintentional. In addition to this, some risks have evolved with the development of the information technology IT, such as internet hackers. In fact, these risks do not mean that companies have no means of the protection but may be insufficient or not keeping up with current developments. Through this study, we tried to find the impact of the application of the corporate governance on these risks through the sample of the study. It was wholeheartedly agreed that corporate governance has a positive impact in reducing these risks.

Key words: corporate governance, risks of the information system, IT Governance, quality of information.

Sommaire

Cette étude vise à identifier les risques auxquels est confronté le système d'information comptable et les raisons les plus importantes qui ont conduit à sa survenance. Nous nous sommes penchés sur la gouvernance d'entreprise et nous nous sommes concentrés sur la perspective comptable et la gouvernance du système d'information qui sont liées au système d'information comptable. Ensuite, nous avons tenté d'examiner l'impact de l'application de ces deux aspects de la gouvernance sur les risques du système d'information comptable.

A travers la revue de la littérature et les précédentes études théoriques et appliquées liées au sujet, des questionnaires ont été distribués à l'échantillon de l'étude, représenté par les praticiens du système d'information comptable en Algérie. L'étude a conclu que la plupart des risques qui surviennent dans les étapes du système d'information comptable ne sont pas intentionnels. En plus de cela, certains risques ont évolué avec le développement de la technologie de l'information, comme les pirates Internet. En effet, ces risques ne signifient pas que les entreprises n'ont aucun moyen de protection mais peuvent être insuffisants ou ne pas suivre les évolutions actuelles. A travers cette étude, nous avons tenté de trouver l'impact de l'application de la gouvernance d'entreprise sur ces risques à travers l'échantillon d'étude. Il a été pleinement reconnu que la gouvernance d'entreprise a un impact positif sur la réduction de ces risques.

Mots clés: Gouvernance d'entreprise, Risques du système d'information, Gouvernance du système d'information , qualité de l'information.

فهرس الدراسة

رقم الصفحة	العنوان
/	كلمة شكر
/	الإهداء
1	ملخص الدراسة
3	فهرس الدراسة
6	قائمة الجداول
8	قائمة الأشكال
9	قائمة المصطلحات
10	مقدمة
86-22	الفصل الأول: نظام المعلومات المحاسبي والمخاطر التي تواجهه
24	المبحث الأول: مدخل لنظام المعلومات
24	المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للنظام، البيانات، المعلومات والمعرفة
29	المطلب الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها
43	المطلب الثالث: ماهية نظم المعلومات
51	المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي
51	المطلب الأول: المحاسبة كنظام معلومات
57	المطلب الثاني: أهداف، شروط ووظائف نظام المعلومات المحاسبي
60	المطلب الثالث: نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

62	المطلب الرابع: تصميم نظام المعلومات المحاسبي والعوامل المؤثرة على كفاءته وفعاليته
72	المبحث الثالث: مخاطر نظام المعلومات المحاسبي
72	المطلب الأول: المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي
79	المطلب الثاني: أمن نظام المعلومات المحاسبي
147-87	الفصل الثاني: حوكمة الشركات
89	المبحث الأول: الإطار النظري العام لحوكمة الشركات
89	المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات
97	المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات
102	المطلب الثالث: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات
108	المطلب الرابع: نظام حوكمة الشركات، المحددات والمقومات
112	المبحث الثاني: التجارب الدولية في حوكمة الشركات
112	المطلب الأول: تجارب بعض الدول السابقة في حوكمة الشركات
118	المطلب الثاني: تجارب بعض الدول العربية في حوكمة الشركات
123	المطلب الثالث: تجربة الجزائر في حوكمة الشركات
127	المبحث الثالث: حوكمة الشركات من منظور محاسبي وحوكمة تكنولوجيا المعلومات
128	المطلب الأول: لجان المراجعة، المراجعة الداخلية والخارجية
134	المطلب الثاني: الأبعاد المحاسبية الأخرى لحوكمة الشركات
139	المطلب الثالث: حوكمة تكنولوجيا المعلومات

200-148	الفصل الثالث: الدراسة ميدانية لأثر تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي
149	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة
150	المطلب الأول: خطوات تحضير استمارة الإستبيان
153	المطلب الثاني: إطار الدراسة
161	المطلب الثالث: اختبار الثبات لفقرات الإستبيان
169	المبحث الثاني: تحليل اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة
169	المطلب الأول: تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة بالنسبة لمحور مخاطر نظام المعلومات المحاسبي
173	المطلب الثاني: تحليل إجابات أفراد العينة بالنسبة لمحور المراجعة
178	المطلب الثالث: تحليل إجابات أفراد العينة بالنسبة للإفصاح والشفافية
181	المطلب الرابع: تحليل إجابات أفراد العينة بالنسبة للمساءلة والرقابة المحاسبية والالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الدوليتين
185	المطلب الخامس: تحليل إجابات أفراد العينة بالنسبة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات
191	المبحث الثالث: تحليل واختبار فرضيات الدراسة
191	المطلب الأول: اختبار الفرضيات باستخدام العلاقة الارتباطية
195	المطلب الثاني: تحليل واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة
201	خاتمة
208	قائمة المراجع
221	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تواريخ إصدار قوانين حوكمة الشركات في بعض دول العالم	113
02	المعايير الأساسية للحكم الراشد في الجزائر	125
03	يوضح سلم مقياس ليكارت الخماسي	151
04	يوضح المتوسط الحاسبي والأهمية النسبية لدرجات مقياس ليكارت الخماسي	152
05	يبين درجة الإستجابة الفعلية لفئات عينة الدراسة	155
06	توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي	156
07	توزيع مفردات العينة حسب التخصص العلمي	157
08	تحليل عينة الدراسة من خلال الوظيفة التي يشغلونها	159
09	توزيع إجابات الاستبيان حسب الخبرة المهنية للمستجوبين	160
10	إختبار ثبات فقرات الاستبيان بإستخدام معامل ألفا كرونباخ	162
11	صدق الإتساق الداخلي لعبارات لمحور مخاطر نظام المعلومات المحاسبي	163
12	صدق الإتساق الداخلي لعبارات محور المراجعة	164
13	صدق الإتساق الداخلي لعبارات محور الإفصاح والشفافية	165
14	صدق الإتساق الداخلي لعبارات محور المساءلة والرقابة المحاسبية	165
15	صدق الإتساق الداخلي لعبارات محور الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدوليتين	166
16	صدق الإتساق الداخلي لعبارات محور حوكمة تكنولوجيا المعلومات	167
17	معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لمحاوَر الاستبيان (الصدق البنائي)	168
18	عرض تحليل البيانات المتعلقة بمخاطر نظام المعلومات المحاسبي	169
19	عرض تحليل البيانات المتعلقة بالمراجعة (الداخلية، الخارجية ولجان المراجعة)	173

178	عرض تحليل البيانات المتعلقة بالإفصاح والشفافية	20
181	عرض تحليل البيانات المتعلقة بالمساءلة والرقابة المحاسبية	21
183	عرض تحليل البيانات المتعلقة بالالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية والمراجعة الدولية	22
185	عرض تحليل البيانات المتعلقة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات	23
191	معامل الارتباط بين المراجعة ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي	24
192	معامل الارتباط بين الإفصاح والشفافية ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي	25
193	معامل الارتباط بين المساءلة والرقابة المحاسبية ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي	26
193	معامل الارتباط بين الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي	27
194	معامل الارتباط بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي	28
196	يبين تحليل التباين ANOVA a للمتغير التابع Y	29
197	يبين اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Coefficientsa	30
198	يبين تحليل التباين ANOVA a للمتغير التابع Y	31
198	يبين اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Coefficientsa	32

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	النظام المفتوح	26
02	النظام المغلق	26
03	العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة	29
04	خصائص المعلومات المحاسبية	37
05	العناصر الأساسية لنظام المعلومات	47
06	الوظائف الرئيسية لنظام المعلومات	48
07	مكونات نظم المعلومات المحاسبية	53
08	مكانة امن البيانات والمعلومات دورة حياة نظم المعلومات	80
09	عوامل الاهتمام بحوكمة الشركات	94
10	مبادئ حوكمة الشركات وفق منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	100
11	خصائص حوكمة الشركات	104
12	مبادئ حوكمة الشركات	107
13	نظام حوكمة الشركات	109
14	محددات تطبيق الحوكمة الشركات	111
15	مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات	141
16	نموذج الدراسة	154
17	توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي	157
18	توزيع مفردات العينة حسب التخصص العلمي	158
19	توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة	159
20	توزيع مفردات العينة حسب الخبرة المهنية	160

قائمة المصطلحات

FASB	Financial Accounting Standards Board
AAA	American Accounting Association
IFC	International Finance Corporation
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development
GCGF	Governance corporate global forum
IEC	International Electrotechnical Commission
CIPE	Center for International Private Enterprise
IIA	The Institute of Internal Auditors
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles
ITGI	Information Technology Governance Institute
COBIT	Control Objectives for Information and related Technology
ISO	International Organization for Standardization
PDCA	Plan-Do-Check-Act

مقدمة

مقدمة

1.توطئة

تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة في العقود القليلة الماضية وخاصة عقب الإنهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم، والتي مست العديد من أسواق المال العالمية كأزمة شرق آسيا عام 1997، وكذا ما شهده الإقتصاد الأمريكي من تداعيات الإنهيارات المالية والمحاسبية لعدد من كبريات الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002، إضافة الى الأزمة المالية العالمية التي ضربت النظام المالي والإقتصادي العالمي سنة 2008، وتزايدت أهمية الحوكمة أيضا نتيجة لإتجاه كثير من دول العالم للتحويل إلى النظم الإقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها وبدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لمساهمتها لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي.

كما يعتبر مبدأ تحقيق الثقة بين الأطراف ذات المصالح المتعارضة في الشركات هو السبب الجوهري لظهور مفهوم حوكمة الشركات، ذلك المفهوم الذي أصبح يحتل أهمية خاصة في عالم المال والأعمال، إلا أنه لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه لمصطلح حوكمة الشركات على المستوى العالمي، وهذا راجع إلى تداخله مع العديد من الأمور التنظيمية والإقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات.

وفي الآونة الأخيرة أصبح موضوع حوكمة الشركات في الجزائر يحظى باهتمام كبير خلال التظاهرات العلمية والملتقيات الدولية التي أقيمت بالجزائر، وما تلاها إصدار ميثاق الحكم الراشد 2009، بالإضافة إلى إجراءات الخصوصية ومحاولة إستكشاف فرص النمو خارج قطاع البترول وهذا ما أدى إلى زيادة أهمية حوكمة الشركات لضمان المسألة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال.

ترتبط المحاسبة - نظام المعلومات المحاسبي - بحوكمة الشركات ارتباطا وثيقا سواء على المستوى المهني أو على المستوى التنظيمي، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثراً وتأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفعالية وتؤدي

ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما تؤدي مبادئ وإجراءات الحوكمة دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة.

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من النظم التي تواجه العديد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف تلك النظم، حيث تزامن التطور الكبير لأنظمة المعلومات مع التطور في تكنولوجيا المعلومات وسرعة انتشار هذه المعلومات واستخدامها إلكترونيا، ولقد صاحب هذا التطور في استخدام المعلومات الإلكترونية العديد من المخاطر والمشاكل التي تؤثر على أمن المعلومات سواء كانت تلك المخاطر مقصودة أو غير مقصودة، وهذا زائد من الاهتمام بتوفير الوسائل والأساليب اللازمة لحماية نظم المعلومات والرقابة على عملياتها وضمان استمرارية عمل تلك النظم بشكل صحيح وبالطريقة المطلوبة التي صممت من أجلها.

2. إشكالية الدراسة

سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على حوكمة الشركات وعلاقتها بالمخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي خاصة في خضم التطورات التكنولوجية المتسارعة مما قد تكون سببا في فشل هذا النظام.

في ضوء ما سبق تظهر معالم الإشكالية التي نسعى إلى دراستها والمتمثلة في التساؤل التالي:

إلى أي مدى يؤثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد أو التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي؟

2. الأسئلة الفرعية

قصد الإحاطة بكل جوانب الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

✍ ما مدى مساهمة المراجعة بمختلف آلياتها (الداخلية والخارجية ولجان المراجعة) في الحد أو

التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر؟

✍ ما مدى مساهمة الإفصاح والشفافية في الحد أو التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي

في الجزائر؟

✍ ما مدى مساهمة المساءلة والرقابة المحاسبية في الحد أو التقليل من مخاطر نظام المعلومات

المحاسبي في الجزائر؟

- ✍ ما مدى مساهمة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدولية في الحد أو التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر؟
- ✍ ما مدى مساهمة حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الحد أو التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة

وكإجابة أولية للإشكالية يمكن وضع الفرضيات التالية:

- ✍ تساهم المراجعة بمختلف آلياتها (الداخلية والخارجية ولجان المراجعة) بدرجة كبيرة ذات دلالة إحصائية في الحد أو التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر؛
- ✍ يساهم الإفصاح والشفافية بدرجة كبيرة ذات دلالة إحصائية في الحد أو التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر؛
- ✍ تساهم المساءلة والرقابة المحاسبية بدرجة كبيرة ذات دلالة إحصائية في الحد أو التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر؛
- ✍ يساهم الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدوليتين بدرجة كبيرة ذات دلالة إحصائية في الحد أو التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر؛
- ✍ تساهم حوكمة تكنولوجيا المعلومات من خلال مبادئها بدرجة كبيرة ذات دلالة إحصائية في الحد أو التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر.

4. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي الى تفعيل دور حوكمة الشركات بهدف تخفيض مخاطر نظام المعلومات المحاسبي، والذي يترتب عليه زيادة الثقة في نظام المعلومات المحاسبي، وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ومن خلال الهدف الرئيسي هناك أهداف فرعية نذكر منها:

- ✍ التعرف على طبيعة وأنواع مخاطر نظام المعلومات المحاسبي؛
- ✍ التطرق الى الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والأبعاد المحاسبية لها وأسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة؛
- ✍ توضيح الإطار النظري لإستخدام آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

5. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها، حيث ونظرا لما تشكله مخرجات نظم المعلومات المحاسبية كركيزة أساسية لإتخاذ القرارات في أي شركة، فإن نجاح عملية اتخاذ القرارات تتوقف بصفة أساسية على كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبية، لكن قد تتعرض هذه النظم لمخاطر عديدة تؤثر سلبا على اتخاذ القرارات لذا وجب تبني استراتيجيات للحد من هذه المخاطر أو التقليل منها.

وتأتي أهمية هذه الدراسة كذلك من حيث تناولها لموضوع حوكمة الشركات الذي يعد من المواضيع الحديثة والمهمة في الوقت الحالي وجب دراستها، حيث تساهم حوكمة الشركات في العديد من الجوانب الإقتصادية والتي من أهمها الرفع من مستوى الكفاءة الإقتصادية ورفع مستوى الشفافية في الشركات وكذا تقليل المخاطر وبناء الثقة مع المساهمين وحماية استثماراتهم.

وجاءت هذه الدراسة الاختبارية لدراسة أثر حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي، من خلال دراسة آراء مستخدمي نظام المعلومات المحاسبي وكان ذلك عن طريق تصميم استبيان.

وتتجلى أهمية هذا الموضوع أيضا من أن المخاطر نظام المعلومات المحاسبي من الموضوعات الهامة والحديثة نسبيا، حيث أنه ومن خلال الإطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، اتضح لنا أن هناك ندرة في المراجع والدراسات باللغة العربية في هذا الموضوع.

6. حدود الدراسة

بهدف إضفاء الموضوعية على الدراسة ونتائجها، فإن هناك عدة محددات وهي:

1.6. الحدود الموضوعية: وتتمثل فيما يلي:

✍ نظرا لتوسع حوكمة الشركات تم دراستها من الجانب المرتبط بالمتغير التابع أي حوكمة الشركات من منظور محاسبي؛

✍ في خضم التطور التكنولوجي المتسارع غي عصرنا الحالي، ومن غير شك فإن لها تأثير على نظام المعلومات المحاسبي تم التطرق الى حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

2.6. الحدود المكانية: سوف تكون دراستنا من خلال مجتمع الدراسة والمتمصل في مختلف النهنيين في مجال المحاسبة على مستوى الوطني.

3.6. الحدود الزمانية: يمكن تحديد الحدود الزمنية للدراسة من خلال الدراسة الميدانية وذلك خلال سنة 2019.

7. صعوبات الدراسة

إن طبيعة الموضوع فرضت علينا مواجهة بعض الصعوبات، والمتمثلة أساسا في قلة المراجع المتعلقة بمخاطر نظام المعلومات المحاسبي خاصة باللغة العربية سواء على مستوى المكتبات أو الدراسات المتعلقة بهذا الجانب، أما من ناحية متغير حوكمة الشركات فكانت الصعوبات المتعلقة بالمراجع الخاصة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

8. أسباب اختيار الموضوع

تختلف أسباب اختيار الموضوع بين ما هو شخصي وما هو موضوعي وهي كما يلي:

- ✍ الرغبة والميلول الشخصي في إلقاء الضوء على المواضيع الحديثة خاصة في البيئة الجزائرية، حيث تعد حوكمة الشركات ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي من بين المواضيع الحديثة؛
- ✍ تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص الدراسي (محاسبة وتدقيق)؛
- ✍ الأهمية المتزايدة في السنوات الأخيرة سواء على المستوى الدولي أو المحلي بموضوع حوكمة الشركات؛

- ✍ محاولة الكشف عن تأثير حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي؛
- ✍ أهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير معلومات محاسبية ذات جودة تساهم في تحسين اتخاذ القرارات.

9. الدراسات السابقة

في إطار عملية البحث تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، ومن بينها نذكر ما يلي:

- دراسة (ريم محمد نصّور 2015) بعنوان "أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية" مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة بجامعة تشرين سوريا.

هدفت الدراسة الى قياس مستوى تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات في المصارف وتحديد أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالمستوى المطبق في تلك المصارف على جودة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة الى أن طبيعة العلاقة بين مستوى حوكمة تكنولوجيا المعلومات المطبق في المصارف وجودة التقارير المالية هي علاقة طردية ودالة إحصائياً بمعنى كلما ارتفع مستوى حوكمة تكنولوجيا المعلومات كلما أدى الى توافر خصائص الجودة في التقارير المالية التي تعدها.

وأوصلت الدراسة بقيام الإدارات وأقسام تكنولوجيا المعلومات الى تحديد الإحتياجات من بنية تحتية والبرامج والتطبيقات ومتابعتها وتقييمها عبر الزمن لمواكبة التطورات بالإضافة الى العمل على إعداد الكوادر البشرية المؤهلة بما يحقق المنفعة المثلّى من هذه التكنولوجيا والتي تنعكس على جودة التقارير المالية.

- دراسة (العابدي دلال 2016) بعنوان "حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية" مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية جامعة بسكرة الجزائر.

هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على أهمية حوكمة الشركات وتأثيرها على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال تحديد آليات حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بغرض إعادة الثقة بها بالإضافة الى التعرف على واقع حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات.

توصلت الدراسة الى ان تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يسهم في تطوير الافصاح من خلال القوائم والتقارير المالية وتقارير محافظ الحسابات والجمعية العامة العادية وهذا ما يكسب المعلومات المحاسبية أكثر مصداقية.

وأوصت الدراسة الى أهمية نشر ثقافة الحوكمة في المجتمعات واستحداث مراكز متخصصة تهتم بقضايا الحوكمة، وأوصت الدراسة كذلك الى أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق حوكمة الشركات أثر التغيرات في جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

- دراسة (حاتم رياض مصطفى أصلان 2015) بعنوان "مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية" مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة الجامعة الإسلامية غزة.

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية بالمصارف التجارية بفلسطين، وتقديم بعض المقترحات بشأن البحوث المستقبلية في بيئة الحوكمة واكتشاف الغش والتلاعب وجودة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة الى أن الإلتزام بمبادئ الحوكمة وقواعدها يؤدي بشكل فعلي الى الحد من ارتكاب الغش والتلاعب بالتقارير المالية وزيادة كفاءة أدائها وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين، كما لوحظ أن عدم التطبيق السليم لضوابط وقواعد الحوكمة هو من أسباب الأزمة المالية.

وأوصت الدراسة في الأخير الى ضرورة الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات للحيلولة دون القيام بعملية الغش والتلاعب في التقارير المالية، وكذلك القيام على وضع قوانين لفرض عقوبات صارمة بحق مرتكبي الغش والتلاعب المالي والإداري واعتبار جريمة الغش والتلاعب من الجرائم المخلة بالأخلاق.

-دراسة (حرية شعبان محمد الشريف 2006) بعنوان " مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية"، مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية غزة.

هدفت الى التعرف على طبيعة المخاطر التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في بيئة المصارف الإلكترونية في قطاع غزة ومعدلات تكرارها، والتعرف أيضا على أسباب حدوثها وإجراءات الحماية المتبعة للحد منها.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تتعرض لعدة مخاطر سواء أثناء الإدخال أو التشغيل وقد تكون هذه المخاطر متعمدة أو عن غير قصد، كما أن

الأنظمة المرتبطة مع شبكة الأنترنت أكثر عرضة للفيروسات من الأنظمة غير المرتبطة، وتعتبر الدراسة أن الإدارة الجيدة تستطيع أن تحد أو تقلل من حدوث تلك المخاطر.

وأوصت الدراسة أنه من الضروري أن تعمل الإدارة على إنشاء قسم خاص بتكنولوجيا المعلومات من أجل حماية أمن نظم المعلومات، وأن تعد إجراءات تضمن استمرارية عمل وجاهزية نظم المعلومات للعمل في حالة الأزمات، كذلك العمل على تشفير المعلومات عند الحفظ والنقل والتخزين حتى لا يمكن اختراقها.

-دراسة (ناظم حسن عبد السيد 2012) بعنوان "أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية" مقال بمجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 2 العدد 3 جامعة المثنى العراق.

هدفت الدراسة الى التأكيد على أهمية تطبيق الحوكمة وأهمية جودة المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية والكشف عن العلاقة المترابطة بينهما.

توصلت الدراسة من خلال التحليل الخاص بالنتائج ان هناك استجابة عالية من قبل أفراد العينة تشير الى أن تطبيق الحوكمة في المصارف سيولد أثرا ايجابيا في جودة المعلومات المحاسبية.

وأوصت الدراسة الى ضرورة ان تسعى ادارة المصارف الى تعميق حالة الالتزام بالحوكمة كونها أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية معتمدة على مجموعة من الأدوات التي من شأنها تحقيق ذلك.

-دراسة (سامح رفعت، أمينة محمد 2014/09/27) بعنوان "دور آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض مخاطر أمن المعلومات للحد من التلاعب المالي الإلكتروني في الوحدات الحكومية في ظل نظام الحكومة الإلكترونية"، المؤتمر الخامس لكلية التجارة جامعة القاهرة، المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة.

هدفت الدراسة الى محاولة توضيح الإطار النظري لاستخدام حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض المخاطر التي تواجه أمن المعلومات في الوحدات الحكومية من خلال الحد من التلاعب الإلكتروني في ظل نظام الحكومة الإلكترونية.

توصلت الدراسة الى أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات تعتبر مطلب استراتيجي وحيوي وهام في مختلف قطاعات المجتمع وفي شتى المجالات، ومن خلال آلياتها تساهم في الحد من التلاعب المالي والإلكتروني وتحقيق متطلبات أمن المعلومات في الوحدات الحكومية في ظل تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية.

وأوصت الدراسة الى استخدام أساليب الذكاء الصناعي في الحد من التلاعب المالي الإلكتروني في منشآت قطاع الأعمال، وضرورة تطوير المعايير والمبادئ المحاسبية للحد من التلاعب المالي الإلكتروني، بالإضافة الى تفعيل دور مراقب الحسابات وتطوير نظام الرقابة الداخلية لغرض تحقيق أمن المعلومات والحد من التلاعب المالي الإلكتروني.

- دراسة (إيمان الحنيني، 2012) بعنوان "The Risks of Using Computerized Systems Accounting Information in the Jordanian Banks; their reasons and ways of prevention"، المجلة الأوروبية للإدارة والأعمال، المجلد 4، العدد 20.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك الأردنية أسباب وطرق الوقاية. ولتحقيق ذلك، تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة مكونة من المجيبين الذين يعملون كمساعدين للمديرين العامين ومديري الإدارات ومديري الفروع ومساعديهم والعاملين في البنوك الأردنية.

وقد توصلت الدراسة الى وجود مخاطر تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية، كإدخال الموظفين للبيانات المغلوطة عن قصد، والمخاطر المتعلقة بإدخال الفيروسات في هذه الأنظمة، المخاطر المتعلقة بالرقابة الداخلية باعتبارها غير مصرح بها، والمخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر.

أوصت الدراسة ببعض الإجراءات التي يتعين على البنوك استخدامها للحد من آثار مخاطر نظم المحاسبة المحوسبة مثل تحديث إدارة البنك لوسائل الحماية، ومواكبة التطوير التكنولوجي بشكل مستمر والاحتفاظ بنسخ بديلة من المعلومات في أماكن آمنة، وتطوير نظام الرقابة الداخلية فعال وقوي.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو التطرق الى حوكمة الشركات من جانبيين، الجانب الأول من منظور محاسبي، والجانب الثاني من منظور تكنولوجيا المعلومات، ومن خلال هذين الجانبين حاولنا معرفة أثر حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي.

10. المنهج المستخدم

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة استخدام عدة مناهج تفي بأغراض الموضوع الذي يدخل ضمن الدراسات الإقتصادية، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند التطرق الى مخاطر نظام المعلومات المحاسبي والإطار العام لحوكمة الشركات، وتم استخدام المنهج التحليلي عند دراسة الميدانية وقد تم تصميم إستبيان وتحكيمة وتوزيعه على عينة الدراسة والقيام بتحليل النتائج للتعرف على الآثار الناجمة عن تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي.

11. هيكل الدراسة

بغية تحقيق أهداف البحث ومعالجة إشكاليته بصورة علمية قمنا بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول متكاملة فيما بينها فصلين نظريين وفصل تطبيقي، تسبق هاته الفصول مقدمة وتليهم خاتمة، وفي ما يلي نوضح بالترتيب هذا التقسيم مع تبيان محتوى كل عنصر.

✍ المقدمة

من خلالها تم طرح إشكالية البحث، تخمين الفرضيات، وتوضيح الأهمية والأهداف، حدود الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، الدراسات السابقة، المنهج المستخدم وهيكله الدراسة.

✍ الفصل الأول: نظام المعلومات المحاسبي والمخاطر التي تواجهه

يتضمن هذا الفصل الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي والمخاطر المحيطة به، وذلك بإستعراض نظام المعلومات بصفة عامة كمبحث أول، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه الى نظام المعلومات المحاسبي، وكمبحث أخير تناولنا فيه المخاطر التي قد تصيب نظام المعلومات المحاسبي والتي بدورها تؤثر على جودة المعلومات المحاسبي التي تعد مخرجات هذا النظام.

✍ الفصل الثاني: حوكمة الشركات

ويتضمن هذا الفصل التأصيل النظري والعلمي لحوكمة الشركات من خلال أسباب ظهورها وتطورها والمفاهيم والأبعاد والمحددات، الأهمية والأهداف بالإضافة الى المبادئ التي تقوم عليها، وتطرقنا كذلك الى مجموعة من تجارب بعض الدول في مجال حوكمة الشركات، وفي الأخير تطرقنا الجانب المحاسبي لحوكمة الشركات، ومع التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات خصصنا لجزء من هذا الفصل لحوكمة تكنولوجيا المعلومات.

✍ الفصل الثالث: دراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي

وتمثل هذا الفصل في دراسة ميدانية مجسدة في أثر تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي، حيث ركزنا في دراستنا على حوكمة الشركات من منظور محاسبي بالإضافة الى حوكمة تكنولوجيا المعلومات، حيث تم ذلك من خلال صياغة إستبيان وتوزيعه على أفراد عينة الدراسة، ومن خلال إجابات عينة الدراسة تم وصف وتحليل هاته الإجابات من خلال أدوات الإحصاء الوصفي بإستعمال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي بالإضافة الى الإنحراف المعياري، ولدراسة العلاقة بين أسئلة المحاور تم استخدام معامل الارتباط بيرسون ومعامل ألفا كرونباخ للتأكد من صدق وثبات الإستبيان، وفي الأخير ولإختبار الفرضيات تم اختبار علاقة الارتباط بيرسون بين المتغيرات التابعة مع المتغير المستغل ولمعرفة الدلالة الإحصائية للمتغيرات اعتمدنا على الإنحدار الخطي المتعدد.

✍ الخاتمة

تم اختتام الدراسة بخاتمة عامة تم التطرق من خلالها الى نتائج اختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة، والخروج ببعض النتائج والتوصيات المقترحة وبعض المواضيع التي يمكن أن تكون محاور للدراسة والبحث مستقبلا.

الفصل الأول

نظام المعلومات المحاسبي والمخاطر
التي تواجهه

الفصل الأول: نظام المعلومات المحاسبي والمخاطر التي تواجهه

مقدمة الفصل

يعتبر عصرنا الحالي عصر ثورة المعلومات إذ أصبحت لا تقل أهمية عن المواد المالية والبشرية في تسيير الأعمال وبناء المنظمات والحفاظ على الموارد المتاحة، ولذا فإن توفير المعلومات يعد أحد المجالات الحيوية التي تلقى اهتماما بالغاً بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل، كما أن التطورات السريعة التي يشهدها عالمنا المعاصر في مجال ثورة المعلومات انعكست آثارها على ميادين الحياة ومن بينها ميدان المحاسبة.

تعد المحاسبة من أهم وأقدم نظم المعلومات، ومع التطور السريع الذي حصل في مجالات عدة أهمها في مجال تكنولوجيا المعلومات وأجهزة الحاسوب والتي أثرت في علوم شتى وذلك من أجل الاستفادة من المميزات التي توفرها هذه التكنولوجيا أصبح الضروري ان تتأقلم جميع العلوم مع هذا التطور، والمحاسبة كغيرها من العلوم سايرت هذا التطور فأصبحت نظام للمعلومات يقوم على أسس من الإجراءات وتقنيات المعلومات التي تسعى لتحقيق الأهداف من جمع وتخزين البيانات من الأحداث الاقتصادية والحصول على معلومات التي تعتبر المنتج النهائي للنظام والتي تستخدم لاتخاذ القرارات، وقد تنزامن مع هذا التطور ظهور الكثير من المخاطر تعترض هذه المعلومات خلال مراحل إنتاجها تؤثر هذه المخاطر على جودتها وبالتالي التأثير على القرارات المتخذة من قبل المستخدمين، لذا كان لابد من اتباع السبل والإجراءات الكفيلة لجعل هذه الأنظمة آمنة من خلال آليات وضوابط رقابية دقيقة على البيانات وعمليات المعالجة كي يتم تقديم تقارير تحتوي على معلومات موثوق بها من قبل مستخدمي هذا النظام.

وانطلاقاً مما سبق نهدف في هذا الفصل الى تقديم مساهمة معرفية تتناول نظام المعلومات المحاسبي والمخاطر التي تواجهه وفق ما يلي:

- المبحث الأول: مغل لنظام المعلومات
- المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي
- المبحث الثالث: مخاطر نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الأول: مدخل لنظام المعلومات

ينظر إلى نظام المعلومات أنه يلعب دورا هاما وحساسا داخل المؤسسة بصفته منتجا للمعلومات، فهو يعتبر عنصرا حيويا بها إذ على أساس المعلومات التي ينتجها يتم إتخاذ القرارات في المؤسسة سواء كانت فورية أو استراتيجية ويهتم هذا المبحث بتقديم مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات المحاسبي من خلال تعريفه ومكوناته ومبادئه وأهدافه ومقوماته.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للنظام، البيانات، المعلومات والمعرفة

يستخدم مصطلح النظام في مجالات مختلفة منذ القدم، ولقد كان أول استخدام لهذا المفهوم في مجال العلوم الطبيعية ثم انتقل استخدامه إلى مجال العلوم الاجتماعية، فالنظام لا يقتصر على ناحية محدودة وإنما يمكن إطلاقه على أشكال مختلفة من الحياة، وبالتالي يمكن لبعض الظواهر التي نعيشها أن نحولها إلى نظام من خلال ربطها بشكل مدروس بمجموعة خطوات متسلسلة لتؤدي وظيفة معينة.

وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى النظام من خلال عرض أهم جوانبه كما يلي:

الفرع الأول: النظام

سنتطرق من خلال هذا العنصر الى تعاريف النظام بصفة عامة والى أنواع النظم:

1. تعريف النظام:

يعد مصطلح النظام من المصطلحات الشائعة والمستخدم بكثرة في مختلف المجالات، وسوف نعرض بعض التعاريف التي رأيناها أكثر تعبيرا ودقة لهذا المصطلح.

التعريف 01: يعرف النظام بشكل عام بأنه: "مجموعة من الأجزاء والأنشطة الفرعية التي تعمل مع بعضها البعض بغرض تحقيق هدف معين"¹.

التعريف 02: ويعرف أيضا بأنه: "يعتبر مجموعة من الأجزاء المترابطة والتي تعمل معا لتحقيق الأهداف، وقد يكون النظام طبيعيا أو من صنع الإنسان، ولكل نظام حدوده التي تفصله عن البيئة المحيطة به والتي يحصل من خلالها على مدخلات ويقدمها لها في شكل مخرجات."¹

¹ - عصام الدين محمد متولي، نظم المعلومات المحاسبية، ط2، مركز الكتاب الجامعي صنعاء، اليمن، 2015، ص:14.

التعريف 03: هو إطار عام متكامل يحقق عدة أهداف، فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات وهذه الموارد تتراوح من المواد إلى الآلات وعناصر الطاقة الإنتاجية وذلك حسب نوع النظام.²

على ضوء التعاريف المقدمة أعلاه نلاحظ أنها أجمعت على أن النظام مجموعة أجزاء متكاملة ومتفاعلة مع بعضها البعض ومع البيئة المحيطة بها هدفها تحويل المدخلات إلى مخرجات.

2.أنواع النظم:

يمكن تصنيف النظم وفقا لعدة أسس بهدف التعرف على النظام، وزيادة فهم طبيعة ووضوح أبعاده، ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص الأنواع الآتية:³

أولاً: النظم الطبيعية والنظم الصناعية:

يعرف النظام الطبيعي " بأنه النظام الذي لا يدخل للإنسان في وجوده بل هو من صنع الله سبحانه وتعالى مثل الإنسان نفسه ومثل الكون والشمس ... الخ

أما النظام الصناعي فهو من صنع الإنسان باستخدام الموارد والعناصر والأسباب التي سخرها الله له مثل الشركات والهيئات ... الخ.

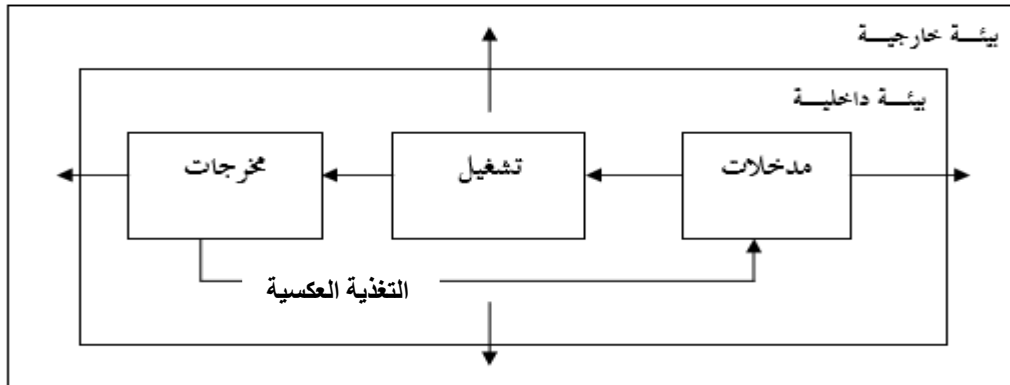
وبطبيعة الحال لا يعمل النظام الصناعي بذاته تلقائياً كما هو الحال في النظام الطبيعي. لذلك يحتاج النظام الصناعي إلى من يصممه وينفذه ويديره ويشرف على تشغيله لكي يستمر هذا النظام في الوجود. وهو ما يعرف حالياً بدراسة النظم.

ثانياً: النظم المفتوحة والنظم المغلقة: النظام المفتوح " هو ذلك النظام الذي يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعمل فيها بمعنى أن التغيرات في الظروف البيئية المحيطة بالنظام تؤثر على مدخلات وعمليات التشغيل ومخرجات النظام" أما النظام المغلق " فهو ذلك النظام الذي لا يوجد أي تفاعل بينه وبين البيئة التي يعمل فيها. لذلك لا يتأثر هذا النظام بالتغيرات التي تحدث في الظروف البيئية.

¹ - السيد عبد المقصود دبيان وآخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص69.
² - درحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 2005، ص: 56.
³ - احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003-2004، صص20-21.

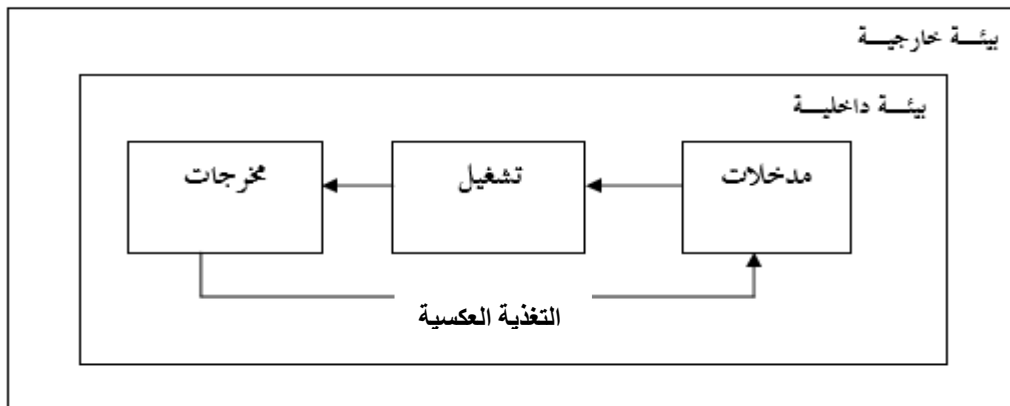
ويمكن توضيح هذين النظامين في الشكلين رقم (01) و (2):

الشكل رقم (01): النظام المفتوح



المصدر: حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة للتوزيع، عمان، 1999، ص: 39.

الشكل رقم (02): النظام المغلق



المصدر: حكمت أحمد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

ثالثاً: النظم البسيطة والنظم المعقدة: تتوقف درجة بساطة أو تعقيد النظام على عدد النظم الفرعية التي يتضمنها وعلى درجة تنوع وتعدد العلاقات والمعاملات بين هذه النظم الفرعية، فكلما كثر عدد النظم الفرعية وتعددت وتنوعت العلاقات بين هذه النظم كلما ازدادت درجة تعقيد النظام الأساسي ككل. وبالتالي يجب أن يكون هناك فهم كامل للعلاقات المتشابكة داخل النظم المعقدة حتى يمكن إدارة وتشغيل هذه النظم فلا شك أن إدارة وتشغيل نظام معقد للمعلومات تكون أصعب بكثير منه إدارة وتشغيل نظام بسيط للمعلومات.

رابعاً: النظم الاحتمالية والنظم المحددة

1- **النظام الاحتمالي:** " هو ذلك النظام الذي لا يمكن التنبؤ بالحالات التي سيكون عليها إلا باستخدام الاحتمالات بمعنى أنه لا يمكن أن يعرف على وجه التحديد ما سيكون عليه رد فعل النظام أو مخرجاته نتيجة لحدوث ظروف معينة.

2- **النظام المحدد:** " هو معرفة ما سيكون عليه حالة النظام ومخرجاته استجابة لمجموعة محددة من المدخلات على وجه التحديد.

ومن خلال ما سبق يتضح الأسس التي من خلالها تم تصنيف النظم، فعلى أساس نشأتها تم التمييز بين النظم الطبيعية والنظم الصناعية، وعلى أساس علاقتها بالمحيط تم التمييز بين النظم المفتوحة والنظم المغلقة، وعلى أساس هيكلها الأساسي تم التمييز بين النظم البسيطة والنظم المعقدة، وعلى أساس درجة التأكد ومدى الدقة في المخرجات تم التمييز بين النظم المحددة والنظم الاحتمالية.

الفرع الثاني: المعلومات، البيانات والمعرفة

كثيراً ما يتم استخدام مصطلحات (المعلومات، البيانات والمعرفة) للدلالة على نفس المعنى بالرغم من الاختلاف الكبير في معنا كل واحد منها، وللتمييز بين هذه المصطلحات سنتطرق في هذا العنصر الى التعاريف والعلاقة التي تربط بينهم.

1. تعريف المعلومات

على الرغم من شيوع استخدام اصطلاح "المعلومات" وتعدد الكتابات عن المعلومات وأنظمتها إلا انه مازال هناك اختلاف في الرأي حول المفهوم العلمي لهذا اللفظ وعلاقته بمدخلات نظام المعلومات أي البيانات.

تعريف 01: عرف ديمسكي المعلومات على أنها " البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرار"¹

¹ - صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص:23.

تعريف 02: المعلومات هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنا كاملاً بالنسبة لمستخدميها، مما يمكن من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لإتخاذ القرارات.¹

تعريف 03: "المعلومات هي عبارة عن بيانات تم جمعها ومعالجتها".²

2. تعريف البيانات

تعرف البيانات على أنها " عبارة عن حقائق وأرقام لأحداث معينة غير مرتبة وغير معدة للإستخدام — بشكلها الحالي — وتجمع هذه البيانات لإحتمال استخدامها فيما بعد لإنتاج معلومات".³

وتعرف أيضاً بأنها حقائق يتم جمعها وتسجيلها وتخزينها ومعالجتها من خلال نظام معلومات، وتتمثل البيانات عادة مشاهدات تقييم أو قياسات لأنشطة الشركة، والتي تكون ذات أهمية لمستخدمي نظام المعلومات.⁴

من خلال تعريف المعلومات والبيانات نلاحظ ان العلاقة بينهما كالعلاقة بين المادة الخام والمنتج، فنظام المعلومات يقوم بتشغيل البيانات غير جاهزة للاستخدام إلى بيانات قابلة للاستخدام أي إلى معلومات.

3. تعريف المعرفة

"تمثل الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين ومن الطبيعي أنه عند تجميع هذا الرصيد تختفي الكثير من التفاصيل وتتصاعد درجة التجديد والترابط في المعلومات المكونة لرصيد المعرفة".⁵

¹ - طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009، ص: 9.

² - JAMES A. HALL, Accounting Information Systems, Cadmus Communications (Cengage Learning), 7 EDITION, USA, 2011, p11.

³ - عبد اللطيف شهاب، أرسلان محمد، اثر الاستثمار في تقانة المعلومات وفعالية نظام المعلومات المحاسبية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 93، 2012، ص: 157.

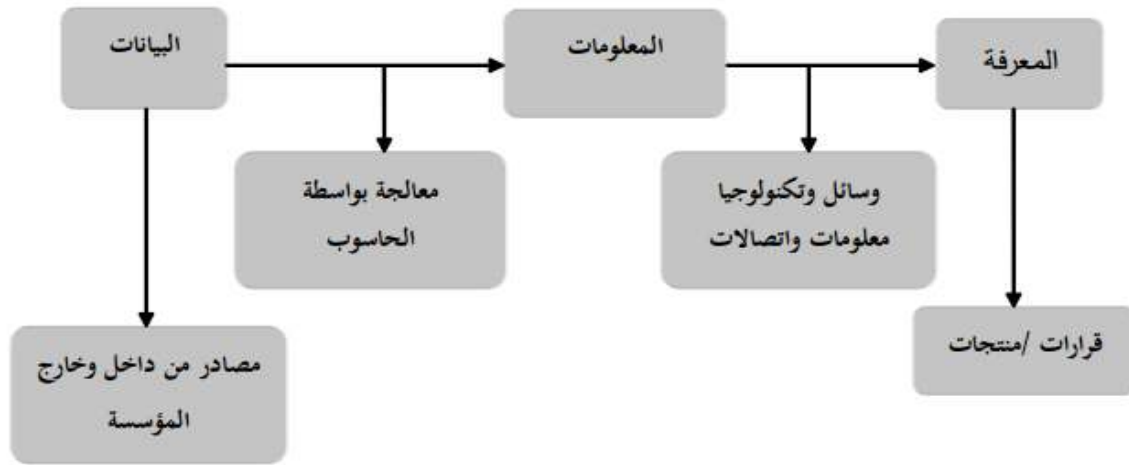
⁴ - بول ج. ستيانبارت، مارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية، الكتاب الأول، تعريب قاسم إبراهيم الحسيني، دار المريخ، السعودية، 2009، ص: 25.

⁵ - أحمد حلمي جمعة و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر، ط 1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 9.

وتعرف كذلك على أنها مجموعة من الخبرات والمعلومات والقيم والبيانات المترابطة والمسلّمات البديهية والتي تجمع مع بعضها البعض، كي توفر البيئة المناسبة التي تساعد على التقييم، الحكم، التعلم والاستفادة من التجارب والجمع بين الخبرات والمعلومات.¹

من التعاريف السابقة يتضح أن العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة هي علاقة تكاملية متتابعة ومتداخلة فيما بينها ومتناسقة، تتجدد بتجدد الرصيد المعرفي لمتخذي القرارات، فبمجرد الحصول على البيانات وتجميعها يتم معالجتها للحصول على المعلومة التي تزيد من رصيد المعرفة لمستخدميها لاتخاذ القرارات، ويمكن تصور العلاقة من خلال الشكل رقم (03):

الشكل رقم (03): العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة



المصدر: بلقدوم صباح، مرجع سابق، ، ص:118.

المطلب الثاني: المعلومات المحاسبية وجودتها

تعتبر المعلومات المحاسبية العصب الرئيسي لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما تمثل عنصر الربط بين المؤسسة الأم وفروعها وكوسيلة اتصال بين المؤسسة وأصحاب المصالح عند اتخاذ القرارات،

¹ - بلقدوم صباح، إثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013، ص:117.

وعند الحديث عن المعلومات المحاسبية المفيدة والصالحة للاستخدام فانه من الضروري تحديد المواصفات التي يجب توافرها في هذه المعلومات من اجل تحقيق الهدف المطلوب منها.

الفرع الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، والتي من خلالها يقوم الأطراف ذات العلاقة إتخاذ القرارات المناسبة، ولكي تكون هذه القرارات مناسبة يجب أن تتوفر هذه المعلومات على مجموعة من الخصائص، ومن خلال هذا العنصر سنحاول التطرق الى المعلومات المحاسبية من عدة نواحي.

1. تعريف المعلومة المحاسبية:

المعلومات المحاسبية بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات.¹

وفي تعريف آخر "تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة البيانات التي تم جمعها وإعدادها بالطريقة التي جعلتها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة للمستخدمين، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي ولها في اتخاذ القرارات المختلفة".²

ولهذه المعلومات مجموعة من الخصائص لا بد من توافرها لكي تحصل على الفائدة المرجوة لمستخدميها ويمكن تحديد هذه الخصائص النوعية في العنصر القادم.

2. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

من وجهة نظر المستخدم، المعلومات الجيدة هي المعلومات التي تجعله قادرا على اتخاذ القرار السليم او المفاضلة بين البدائل المختلفة واختيار أفضلها بأقل درجة من المخاطرة، وعليه ولكي تكون

¹ - النقيب كمال عبد العزيز، "مقدمة في نظرية المحاسبة"، الطبعة الأولى، دار وائل النشر، الأردن، 2004 ص 3.
² - عتير سليمان، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في علوم التدبير، جامعة بكرة، 2012. ص: 12.

المعلومات المحاسبية جيدة يجب أن تكون واضحة ومفهومة وصالحة لإتخاذ القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية كذلك يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص النوعية وهي كما يلي:

1.2. الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

تتضمن الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

الملائمة: وهي من الخصائص النوعية الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في إتخاذ القرارات الاقتصادية، ويجب أن تؤثر المعلومة أو تحدث إختلافاً في القرار حتى تعتبر ملائمة لإتخاذ القرار الاقتصادي، وهي تساعد مستخدميها في التنبؤ في المستقبل من خلال قراءة نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية¹ وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب توافر الخصائص الفرعية للملائمة وهي:²

• **القدرة التنبؤية:** إن مفهوم القيمة التنبؤية للمعلومات قد تم اشتقاقه من نماذج الاستثمارات، وقد عرفه (FASB) في بيانه رقم 2 كما يلي: "هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة"

• **التوقيت المناسب:** يقصد بالتوقيت الملائم، تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها، فمن المعلوم أن عملية اتخاذ القرار محددة دائماً بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت المناسب مع اختلاف طبيعة القرار.

• **القيمة الاستراتيجية (التغذية العكسية):** للمعلومات المحاسبية دور في تثبيت وتصحيح توقعات سابقة، أي أنها تساعد المستخدمين للمعلومات في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة، وعليه تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.

¹ - معتز أمين السعيد، محمد سليم العيسى، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، المؤتمر الثاني القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية 14 - 15 أفريل 2009، ص: 7.

² - شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، 21/22/2007، ص: 17-19.

في غالب الأحيان تتخذ القرارات الجديدة بناءً عن نتائج قرارات سابقة والتي تكون مدخلات أساسية للقرارات الجديدة، فالمحاسبة بصورتها المثالية تقدم خدمات معلوماتية للمستثمرين الذين يحسنون بصورة مستمرة استراتيجياتهم الاستثمارية.

● **الترابط بين التنبؤ والتقييم الاستراتيجي:** الخاصيتان الثانويتان السابقتان، قدرة المعلومات التنبؤية وقيمة التغذية العكسية في نفس الوقت، يمنحان المعلومات دور مزدوج، فبدون معرفة نتائج القرارات السابقة يصعب التكهن بالمستقبل، ومن أمثلة المعلومات التي تلعب دوراً مزدوجاً في نفس الوقت التقارير المرحلية المؤقتة والتقارير القطاعية، فلقد أثبتت الدراسات الميدانية أن مثل تلك التقارير تتمتع بفاعلية في مجال تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات.

● **الموثوقية:** ويقصد بها حسب البيان رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات دقيقة وخالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله"¹، وتتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية وهي:²

● **الصدق في التعبير (العرض):** يقصد بخاصية الصدق في التعبير تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، ويجب على مراجع الحسابات الخارجي الالتزام بهذه الخاصية عند تقديمه لتقريره النهائي.

كما أن تجاهل القوائم المالية لمعالجة واستيعاب الاحتمالات الطارئة التي تواجهها الوحدة الاقتصادية، يجعلها غير صادقة في التعبير، فهي غير مكتملة. وغالباً ما تتجاهل التقارير المالية شهرة المحل المكونة داخلياً، فهل نعتبر قائمة المركز المالي تمثل بصدق شهرة المحل.

بما أن المحاسبة من العلوم الاجتماعية فلا يمكن أن يقصد بالصدق في التعبير أن تكون المعلومات المحاسبية مؤكدة أو حتى دقيقة بصورة مطلقة، فهناك عناصر كثيرة يتوجب تقديرها عند إعداد القوائم المالية.

¹ - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري-التطبيقات العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 2، 2009، ص:77.

² - ضيف الله محمد الهادي، أثر تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية، أطروحة دكتوراه محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، 2014، ص ص:165-166.

تتطلب خاصية الصدق في التعبير التحرر من نوعين من أنواع التحيز، وهما:¹

➤ **تحيز قواعد القياس المحاسبي:** وهو التحيز الذي يرتبط بقواعد القياس المحاسبي من خلال المفاهيم والمبادئ والفروض والأعراف التي تحكم عملية القياس، وأهم مظاهره هو تحيز القياس الذي تحتويه التقارير والقوائم المالية المعدة في فترات التضخم أو الإنكماش طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، ويكون ذلك إذا لم يتم تعديل آثار التضخم أو الإنكماش.

➤ **تحيز القائم بعملية القياس:** وهو التحيز الذي يكون سببه المحاسب القائم بعملية القياس وليس بالنظام المحاسبي، مما يعني أن دور النظام المحاسبي في نشوء هذا التحيز سيكون حيادياً مما يعني أن القياس المحاسبي سيتمتع بدرجة كاملة من الموضوعية لكن المحاسب سيستخدمه في عملية القياس بطريقة خاطئة تؤدي إلى نشوء تحيز قياس يرتبط بالمحاسب نفسه.

إن التحرر من التحيز بأنواعه السابقة يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر من الاكتمال، أي يلزم التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية، مع ملاحظة أن الاكتمال المطلق-خصوصاً في العلوم الاجتماعية-هو أمر غير ممكن.

● **القابلية للتحقق:** القابلية للتحقق تعني وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس أساليب القياس بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج، فإذا توصلت أطراف خارجية مدقق خارجي إلى نفس النتائج فهذا يعني أن المعلومات الواردة في التقارير المالية قابلة للتحقق، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها وتثبيتها وإقامة الدليل على صحتها.

إن خاصية قابلية التحقق هي الخاصية البديلة لخاصية الموضوعية، التي يجب أن تتوافر في أي قياس علمي، أي أن هذا الأخير يجب أن يكون خالياً من التحيز الشخصي. ولكن تجنباً لتحيز المحاسب في القياس لا يضمن أن طريقة القياس هي طريقة سليمة وصادقة عن الأحداث المالية والاقتصادية التي مارستها المؤسسة.

● **الحياد:** حيادية المعلومات - أو حيادتها - اصطلاح موجب يصف عدم التحيز. وتتداخل هذه الصفة تداخلاً واضحاً مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة - بحكم طبيعتها - معلومات لا يمكن الثقة

¹ - محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض الإفصاح، دار وائل، عمان الأردن، ط1، 2004، ص ص: 135-139.

بها أو الاعتماد عليها. وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيدة للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج الشركة - دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات - وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا وتضع خاصية حيدة المعلومات واجبا على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية. كما تضع واجبا على عاتق المسؤولين عن إعداد القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما:

- تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها.

- تحقيق أمانة تلك المعلومات.

ويتبين مما تقدم أن خاصية حيدة المعلومات المحاسبية تتطلب ما يأتي:

أ - أن يركز الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح على تقييم فاعلية كل من هذه البدائل في إنتاج المعلومات الملائمة - ذات العلاقة الوثيقة - وتحقيق أمانتها.

ب - فيما يتعلق بتطبيق طرق الإفصاح، أو أساليب القياس التي تتطلب اللجوء إلى التقدير، يجب ألا تعتمد إدارة الشركة إلى المغالاة في هذه التقديرات أو بخسها - بغية تحقيق نتائج معينة ترغب - مسبقا - في التوصل إليها.

إن مصطلح الحياد قريب جدا من مصطلح الخلو من التحيز، ولكنه ليس متطابقا معه، فالحياد يعني أن القائم بالقياس ليس متحيزا لنتيجة يحددها مسبقا.

إن خاصية الحياد ذات أهمية على مستويين:

➤ مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع المعايير (إصدارها): لقد تعرض مصطلح الحياد عند إصدار معايير محاسبية إلى انتقادات شديدة، حيث طالب البعض انه يجب عدم إصدار معيار إذا كانت له آثار اقتصادية غير مرغوب فيها على صناعة أو وحدة اقتصادية معينة. لكن هذا الرأي غير مقبول، فإتباعه يعني في نهاية الأمر التوقف عن تنظيم السياسة المحاسبية ووضع المعايير، إذ أن لإصدار المعايير دوما آثار اقتصادية قد تكون سلبية بالنسبة للبعض. إن ما يجب التأكيد عليه عند وضع المعايير

المحاسبية أن تكون خالية من التحيز، فذلك شرط لتقديم تقارير مالية موثوق بها من قبل مستخدمي هذه التقارير.

➤ مستوى سلوك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية: يجب أن يتجنب التحيز القائم بالقياس وإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف الوصول إلى نتائج محددة مسبقاً، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم معين.

إن المعلومات المحاسبية الخالية من التحيز تحقق خاصية الحياد في المعلومات، وتعتبر معلومات موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات.

- **ملاحظات حول ترابط مفهومي الملاءمة والموثوقية:** لا بد من الإشارة إلى قضية مهمة، بالنسبة للتناقض الذي يمكن أن يصاحب المعلومات المحاسبية التي تدعو للالتزام بكل من خاصيتي الملاءمة والموثوقية، إذ أن الاهتمام بدرجة عالية من الملاءمة سوف يكون على حساب قابلية للتحقق والحياد أي على موثوقية المعلومات، والعكس صحيح. لذلك يجب على المحاسب أن يحقق موازنة وتجانس بين الخاصيتين بدرجة معقولة من التأكد، للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة والجودة في المعلومات بصيغتها النهائية وتتسم بالمنفعة في اتخاذ القرارات.

2.2. الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

وهي الخصائص التي يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات ولعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص الرئيسية التي سبق ذكرها، وتتلخص هذه الخصائص فيما يلي:

✍ **القابلية للمقارنة:** ويقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لفترة معينة مع المعلومات المحاسبية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس الوحدة الاقتصادية، أو مقارنة المعلومات المحاسبية للوحدة الاقتصادية مع المعلومات المحاسبية لوحدة اقتصادية أخرى ولنفس الفترة، حيث يستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتتبع أداء الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي من فترة لآخرى وإجراء المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة.¹

¹ - جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، دار الصفحات الزرقاء، 2010، ص: 13.

✍ **الثبات:** وتعرف أيضا بالتمائل وهي خاصية إن توفرت مكنت المستخدم من إجراء المقارنات في الوحدة الواحدة أو بين الوحدات المتعددة.¹

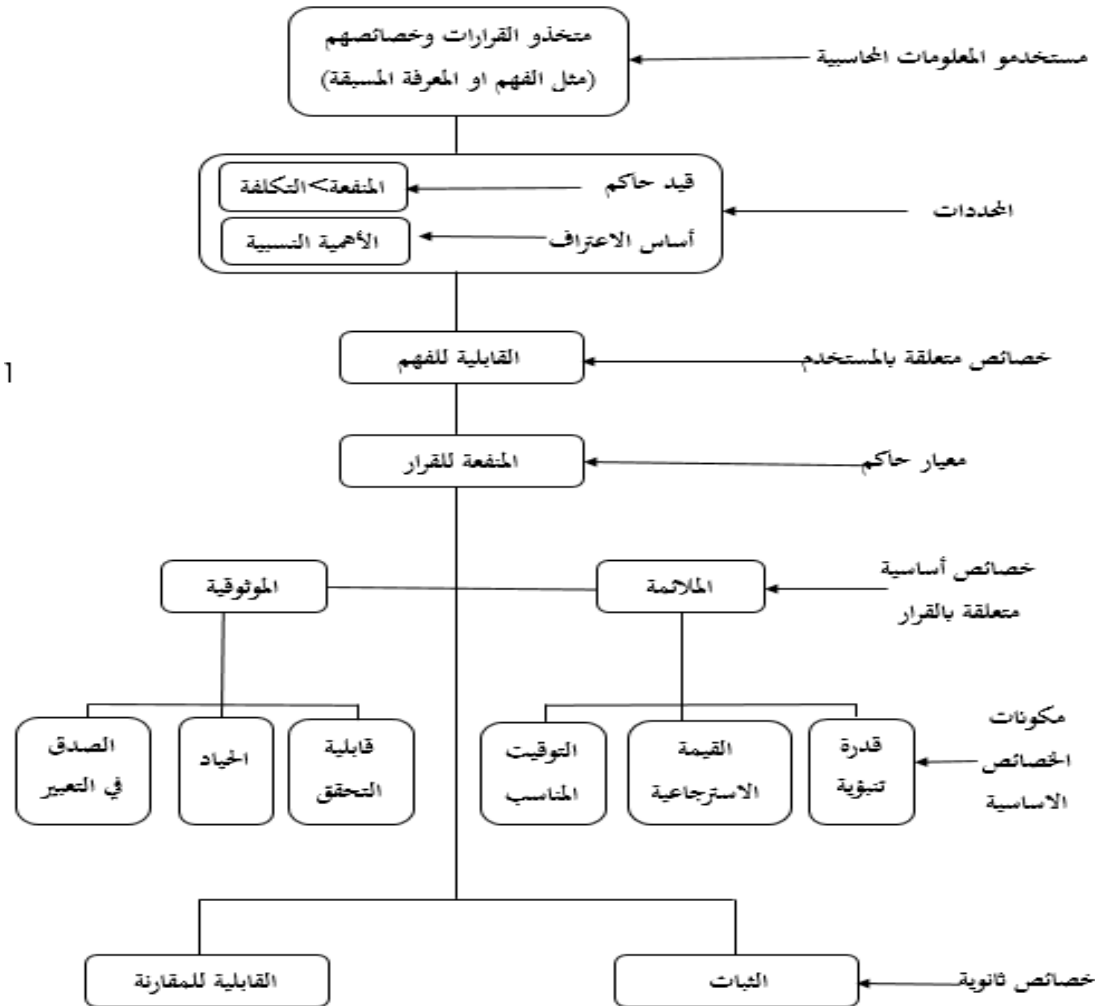
ويقصد بالثبات أن تكون السياسات والطرق المحاسبية المطبقة ثابتة، وهذا لا يعني ان الوحدة الاقتصادية لا يمكنها تغيير طريقة محاسبية معينة الى طريقة أخرى إذا كان هناك مبرر وخاصة إذا كان الهدف منها تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وعلى الوحدة الاقتصادية الإفصاح عن أسباب ذلك وتأثير مثل هذا التغيير.²

ويمكن تلخيص الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشكل رقم (04):

¹ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان الأردن، ط2، 2009، ص: 21.

² - Ahmed N. Obaidat, Accounting Information Qualitative characteristics Gap: Evidence from Jordan, international management REVIEW, vol.3. N°2, 2007, P:28.

الشكل رقم (04): خصائص المعلومات المحاسبية



المصدر: دونالد كيسو، جيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة احمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية، ج1، ط2، 1999، ص:69.

من خلال الشكل وعند قراءته من الأعلى الى الأسفل يمكن إظهار أربعة نقاط أساسية تتمثل فيما يلي:¹

☞ عند اتخاذ أي قرار من الضروري أن يكون متخذ القرار عند مستوى الإدراك وبناء على معلومات سابقة؛

☞ أن تكون المنفعة من المعلومات أكبر من تكلفتها ومراعاة أهمية هذه المعلومات بالنسبة للمستخدم؛

¹ - صدام محمد محمود الحياي، وآخرون، أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، العراق، 2006، ص:135.

☞ أن تكون المعلومات قابلة للفهم لدى متخذ القرار وان تكون ذات فائدة في اتخاذ القرار وهذا يتطلب وجود الملائمة والمصادقية معا في هذه المعلومات؛

☞ قابلية المعلومات للمقارنة والثبات.

3. مستخدمو المعلومات المحاسبية

يتعدد مستخدمو المعلومات المالية التي يتم عرضها في القوائم المالية والتي تساعد في ترشيد قراراتهم التي يتم إتخاذها من قبلهم بناء على هذه المعلومات، وكذلك تتعدد حاجاتهم من هذه المعلومات بسبب تنوع وتعدد قراراتهم، ويمكن تحديد الفئات الرئيسية التالية كما يلي:¹

1.3. المستثمرون: إن إهتمام المستثمرين الأساسي هو المعلومات حول المخاطر والعوائد المرتبطة باستثماراتهم، ويحتاجون المعلومات لمساعدتهم على إتخاذ قرارات الشراء أو البيع، ويحتاج المساهمون أيضا معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح المستحقة لهم.

2.3. الموظفون: يهتم الموظفون بالمعلومات حول إستقرار المؤسسة وربحياتها وقدرتها على دفع رواتبهم وتعويضاتهم المختلفة في الوقت المناسب.

3.3. المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونهم والفوائد المرتبطة بها في الوقت المناسب.

4.3. الموردون والدائنون الآخرون: يهتم الموردون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية إسترداد المبالغ الدائنون بها في الوقت المناسب.

5.3. العملاء: يقع إهتمام العملاء حول المعلومات التي تخص إستمرارية المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها.

6.3. الدولة: تطلب الدولة من المؤسسة المعلومات بهدف ضبط نشاطات المؤسسة وتحديد السياسات الضريبية، ومن أجل قياس الدخل الوطني وعمليات الإحصاء المختلفة.

¹ - حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية، دار الثقافة، عمان الأردن، ج1، 2012، ص: 71.

7.3. الجمهور: تؤثر المؤسسة على الجمهور من عدة نواحي مثل المساهمة في تقدم الإقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين، وبالتالي فللجمهور مصلحة بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة.

الفرع الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية

سنحاول في هذا الفرع التطرق الى الجوانب المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية من خلال ثلاث عناصر كما يلي:

1. جودة المعلومة المحاسبية

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المجامع العلمية والمهنية وذلك لما له من أهمية عند إعداد القوائم المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم بما يخدم مستخدمي المعلومات المحاسبية، وكانت أول دراسة قدمت في هذا الخصوص من قبل الجمعية الأمريكية المحاسبية (AAA) بعنوان " بيان حول النظرية الأساسية المحاسبية " سنة 1966 والتي تعد أول تحول بحثي اتجاه النفعية وقررت هذه الدراسة أربعة صفات لتقييم منفعة (جودة) المعلومات المحاسبية وهي الملائمة والقابلية للتحقق والتحرر من التحيز والقابلية للقياس الكمي، وفي ضوء ذلك يبقى السؤال المطروح ما هي فائدة البحث عن جودة المعلومات، للإجابة على ذلك يمكن القول انه في ضوء تعدد البدائل المحاسبية وإمكانية اختيار الأفضل منها والأكثر نفعية للمستخدمين.¹

أما مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الذي طبق المنهج النفعي الجديد عند وضعه للإطار المفاهيم، فركز بشكل واضح على جودة أو منفعة المعلومات المحاسبية، واعتبر أن أهداف القوائم المالية هي نقطة بداية في تطبيق المنهج النفعي الجديد، وبعد تحديد الأهداف كان من الطبيعي أن ينجز مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (FASB) الخطوة التالية هي تحديد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية بإصدار البيان رقم (10) سنة " 1980 " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية".²

¹ - علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، مكتبة آفاق، غزة، فلسطين، ط1، 2011، ص: 110.

² - العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2016. ص: 66.

ويقصد بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة.¹

ويقصد أيضا بجودة المعلومات المحاسبية مدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.²

وتعني جودة المعلومة المحاسبية أيضا ما تتمتع بهذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتظليل وات تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.³

2. معايير جودة المعلومات المحاسبية

يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي:⁴

1.2. الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

تعتبر دقة المعلومات كمعيار لجودة المعلومة المحاسبية وتتمثل الدقة في درجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما ارتفعت درجة دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية او التوقعات المستقبلية.

2.2. المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يمكن تمثيل المنفعة في عنصرين أساسيين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، كما يمكن للمنفعة ان تأخذ الصور التالية:

أ. المنفعة الشكلية: أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار؛

ب. المنفعة الزمنية: بمعنى توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب؛

ج. المنفعة المكانية: أي الحصول عليها بسهولة؛

¹ عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1990، ص:195.

² رياض زلاسي، إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة وقلعة، 2012، ص:42.

³ علي بن قطيب، السعيد قاسمي، دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 16، 2016، ص: 206.

⁴ صدام محمد محمود الحياي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:139.

د. المنفعة التقويمية او التصحيحية: أي قدرة المعلومة على تقويم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

3.2. الفاعلية كمقياس لجودة المعلومة المحاسبية

تتمثل الفاعلية في مدى ودرجة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها من خلال الموارد المحددة، ولذلك يمكن تعريف جودة المعلومة من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف الشركة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.

4.2. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومة

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع احداث ونتائج المستقبل، وان هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد ان جودة المعلومة تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

5.2. الكفاءة كمقياس لجودة المعلومة المحاسبية

يقصد بالكفاءة هس حسن استخدام الموارد، أي مدى تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بأقل استخدام ممكن للموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومة الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي لا يجب أن تزيد عن قيمته للمعلومة.

من خلال المعايير التي تطرقنا لها يمكن التعرف على جودة المعلومة المحاسبية والتي بدورها ستؤثر على جودة القرارات المتخذة من قبل أصحاب المصالح، ولتحقيق هذه الجودة والمطلوبة من قبل أصحاب المصالح هناك عوامل تتأثر من خلالها جودة المعلومة المحاسبية والتي سنتطرق لها في العنصر الموالي.

3.العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية

تتأثر المعلومات المحاسبية بعدة عوامل والتي من شأنها أن تزيد أو تقلل في جودتها، ويمكن حصر اهم هاته العوامل فيما يلي:¹

¹ - رياض زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 44-45.

أولاً: العوامل البيئية (البيئة المحيطة بالشركة):

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

أ- **العوامل الاقتصادية:** تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي، ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لإحتياجات المستخدمين، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

ب- **العوامل الاجتماعية:** تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل: اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والتوقيت.... إلخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.

وتعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي والتي تتطلب نمودجا محاسبيا مبنيًا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان ويتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبي بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرف الوحدة الاقتصادية والمتمثلة فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي.¹

ت- **العوامل القانونية:** إن العوامل القانونية وأهمها الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصاً مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها الى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصنيفها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.

ث- **العوامل الثقافية:** وتتمثل في المستوى ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.

ثانياً: العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، كما أن لإستخدام الحاسوب في الوقت الحاضر أثر على جودة المعلومات المحاسبية،

¹ - عباس مهدي الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

وكذلك الإنتشار الواسع والسريع للإنترنت ما أدى الى انخفاض كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات وزيادة كمية المعلومات الملينة لإحتياجات المؤسسة والمستخدمين وزيادة عدد المستخدمين للمعلومات في العالم وفي الوقت المناسب.

ثالثاً: تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي)

يعتبر مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وضعها وفقاً لمعايير المحاسبية المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها.

المطلب الثالث: ماهية نظم المعلومات

بعد دراسة مختلف جوانب النظام نحاول التطرق في هذا المطلب إلى نظم المعلومات من خلال مختلف جوانبه وفق التالي:

1. تعريف نظام المعلومات

لا يوجد تعريف واحد لنظام المعلومات ولا يوجد نظام معلومات واحد لكل المنظمات، فقد يختلف تعريف هذا المصطلح من منظمة لأخرى كما قد يختلف مضمونه حسب الأهداف المنتظرة منه، إلا أن البعض حاول إعطاء تعريفات مختلفة تتقارب من حيث المضمون، فنجد التعريفات التالية:

تعريف 01: "هو النظام الفرعي الذي يوجد داخل المؤسسة وتكون مهمته تجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات حسب إجراءات وقواعد محددة، وذلك بغرض مساعدة الإدارة والفئات الأخرى في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة".¹

تعريف 02: "هو مجموعة من الموارد والوسائل والبرامج والأفراد والمعطيات والإجراءات التي تسمح بجمع ومعالجة وإيصال المعلومات على شكل نصوص، صور رموز في المؤسسة".²

¹ - فياض حمزة رملي، نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة، الأباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011. ص: 55.

² - Robert Reix , Traitement des informations, édition Vuibert , 2001 , P165.

تعريف 03: " عبارة عن تفاعل مجموعة المواد المختلفة من الأشخاص والبيانات، والعمليات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير وتحسين أداء ودعم إحتياجات متخذي القرار سواء كان للإداريين أو المستخدمين للنظام لإمدادهم بالمعلومات في الوقت المناسب".¹

من خلال التعاريف السابقة يمكن حصر نظام المعلومات في ثلاث مراحل أساسية وهي المدخلات من البيانات والتي تتميز بالعشوائية والغير منتظمة وبالتالي من الصعب اتخاذ القرارات بالإعتماد عليها، أما المرحلة الثانية وهي مهمة فتتمثل في القيام بمعالجة هذه البيانات حيث أن لكل نظام معالجة خاصة به لينتقل بعدها الى المرحلة الأخيرة وهي الحصول على معلومات والتي من خلالها يتم إتخاذ القرارات المناسبة.

2. أشكال أنظمة المعلومات

تختلف أشكال أنظمة المعلومات من خلال المفاهيم التي تركز عليها ودرجة إستيعابها للتقدم التكنولوجي، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1.2. أنظمة المعلومات الحديثة أو الإلكترونية -المحوسبة-: وهي الأنظمة التي تعتمد على الأجهزة الحاسوبية، أي المعالجة الإلكترونية للبيانات بالإضافة إلى الوسائل الآلية الأخرى المتقدمة مثل الهاتف والانترنت، الأقمار الصناعية، أي هي أنظمة المعلومات التي تعتمد على الأجهزة الإلكترونية في عمليات الإدخال والإخراج ومعالجة بياناتها باستخدام المعالجات الإلكترونية.

2.2. أنظمة المعلومات اليدوية: وهي أنظمة المعلومات التي تعتمد بشكل أساسي على الوسائل اليدوية الورقية وبعض الآلات والأدوات التقليدية في جمع ومعالجة وتوزيع المعلومات، بمعنى آخر هي الأنظمة التي تجري جميع عملياتها من إدخال ومعالجة وإخراج بشكل يدوي، دون استخدام أي أداة تكنولوجية.

3.2. أنظمة المعلومات المتكاملة: وهو مفهوم حديث لأنظمة المعلومات، يمكن من خلاله بناء نظم متكاملة تؤمن التنسيق والتكامل بين الأهداف والإجراءات وبرامج التنفيذ لتفادي أي تكرار أو اختناق في أي مرحلة من مراحل العمل، ويطبق عند تواجد أكثر من نظام واحد في الشركة، وتكون الغاية من

¹- Armand Dayan, Manuel de Gestion , 2^{ème} édition, AUF, Paris.2004, P 224.

نظم المعلومات المتكاملة هي تجنب تكرار عملية جمع البيانات ومعالجتها وتوزيعها، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين جودة المعلومة.

4.2. أنظمة المعلومات الشاملة: وهي أنظمة المعلومات التي تطبيق مجموعة كبيرة من الأنظمة في نفس الوقت داخل شركة واحدة أو عدة شركات، لتجنب تكرار استخدام المعلومات عدت مرات في كل نظام، وتكون شاملة لكافة المتغيرات المؤثرة فيها والمتأثرة بها، كما أنها تشمل مصادر معلومات متنوعة، وتنتج معلومات متعددة الأغراض، وعادة ما تكون مصممة على شكل نظام رئيسي وأنظمة فرعية، وتتوافر لها جميع المتطلبات الفنية والبشرية والإدارية اللازمة.¹

3. عناصر نظام المعلومات

يتمثل النموذج العام لأي نظام بأربعة عناصر رئيسية وهي:²

- **المدخلات:** يعتمد كل نظام على مدخلات معينة، التي ينصب عليها نشاط النظام وعملياته وتكون حصراً على نوعين في جميع الأنظمة هما المادة فقط أو البيانات فقط أو الاثنان معا وتأتي هذه المدخلات من مصادر مختلفة ومتنوعة من البيئة المحيطة بالنظام أو قد تكون مخرجات لنفس النظام عندما تستخدم كمدخلات جديدة من خلال عملية التغذية العكسية.
- **المعالجة:** هي النشاط الذي نمارسه النظام على المدخلات باعتماد المستلزمات الضرورية من قوى بشرية ومادية وإجراءات معينة لأجل تحويل هذه المدخلات إلى مخرجات المطلوبة.
- **المخرجات:** تتحول المدخلات بفعل عمليات المعالجة إلى المخرجات التي تطرح في البيئة المحيطة أو تستخدم كمدخلات جديدة للنظام نفسه والتي تكون على نوعين حصراً غي جميع أنواع الأنظمة وهي المادة فقط أو المعلومات فقط أو كليهما معا وترتبط هذه المخرجات على نحو مباشر بأهداف النظام وهي تتمثل بالسلع والخدمات والمعلومات في نظام الوحدة الاقتصادية والمعلومات في نظام المعلومات الإدارية.
- **التغذية العكسية:** لأجل تحقيق الانتظام في فعاليات النظام والرقابة عليها، لابد من وجود عنصر التغذية العكسية الذي به نقارن بين مخرجات النظام الفعلية وبين المخرجات المخططة والمحددة

¹ - فيصل ديبان، أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2013، ص: 21.

² - محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، ط1، الأردن، دار وائل، 2005، ص 19.

مسبقا إذ أن وجود أي اختلاف بينهما، يحتم استخدام مدخلات جديدة أو إجراء تعديلات في عمليات المعالجة، أو إعادة النظر في المخرجات المخططة للحصول على المخرجات المرغوبة.

• **أدوات الرقابة:** وتتم عملية الرقابة على كل من المدخلات وعمليات المعالجة، وتهدف هذه الأدوات إلى التحقق من أن النتائج النهائية تتماشى مع الخطط الموضوعة مسبقا.¹

• **حدود النظام وبيئته:** الحدود هي عبارة عن خطوط افتراضية تفصل النظام عن بيئته، وعن الأنظمة الأخرى التي تعمل في البيئة نفسها، وتختلف هذه الحدود في درجة الوضوح فقد تكون مادية ملموسة لو غير مادية، حيث يتطلب من المصمم معرفة حدود كل نظام ضمن إطار بيئته وكذلك معرفة حدود وعلاقات كل نظام فرعي ضمن بنية النظام الأكبر.²

وبصفة عامة يمكن حصر نقاط تقرير حدود النظام فيما يلي:³

✍ حصر جميع العناصر المتعلقة بالنظام وتعريفه على أنه مجموعة هذه العناصر، وكل شيء يحيط به يمكن أن نطلق عليه بيئة النظام؛

✍ يجب أن تكون جميع العناصر التي تسهم في تحقيق أهداف النظام داخل حدوده؛

✍ حصر التدفقات الداخلة الى النظام والخارجة منه (المدخلات والمخرجات)، إذ لا بد أن تعبر حدود النظام.

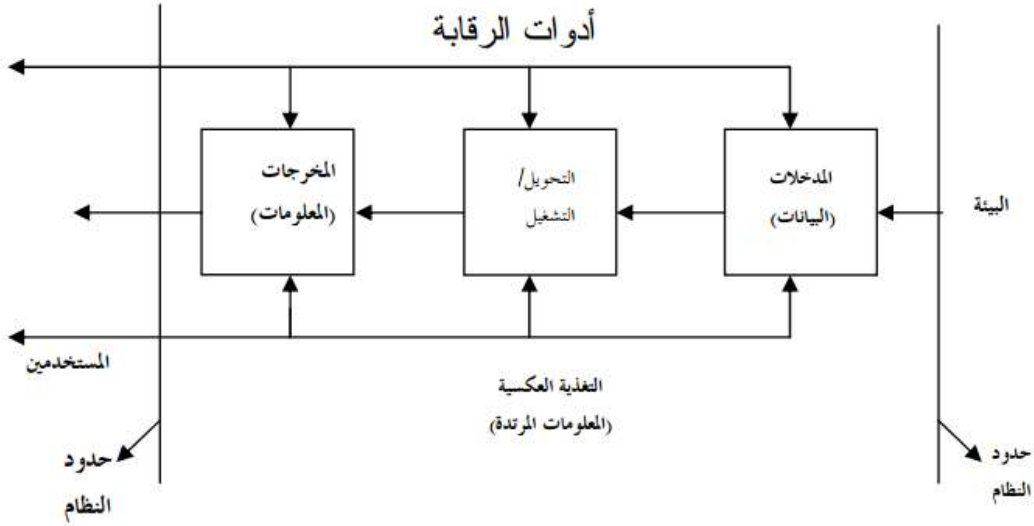
ويمكن توضيح آلية عمل عناصر النظام من خلال الشكل رقم (05):

¹ - فياض حمزة رملي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

² مرمي مراد، أهمية نظم المعلومات الادارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010، ص: 12.

³ - مرمي مراد، نفس المرجع ، ص: 12.

الشكل رقم (05): العناصر الأساسية لنظام المعلومات



المصدر: فياض حمزة رملي، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

4. أهداف نظام المعلومات

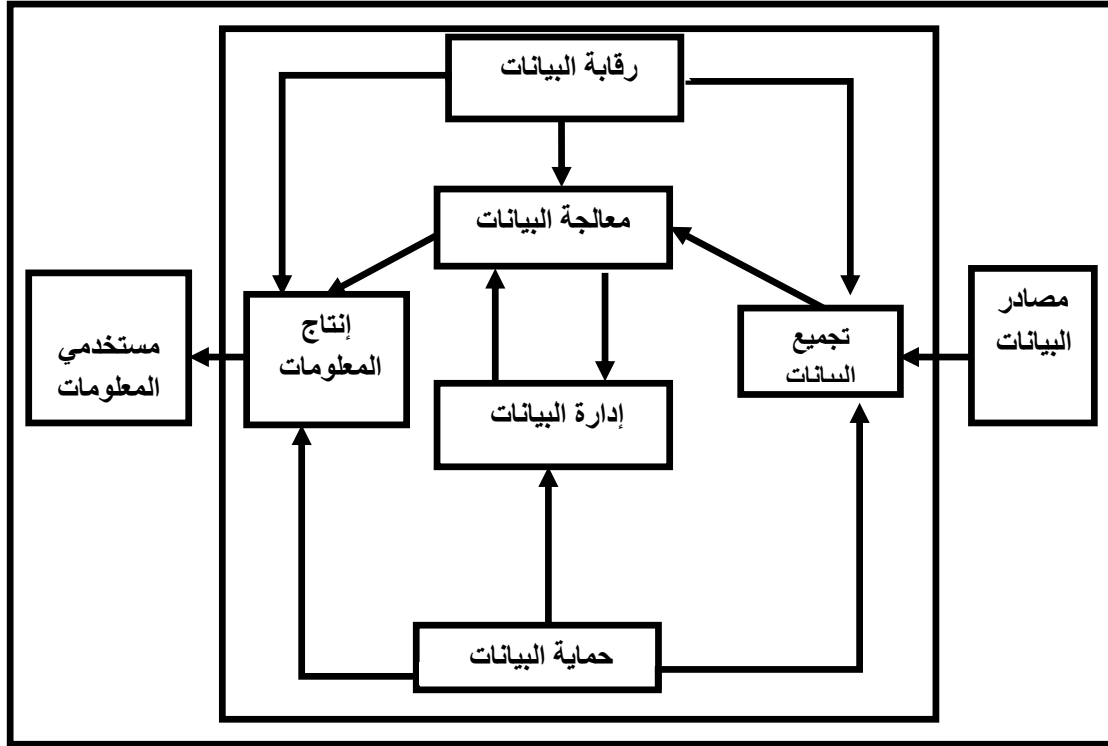
تختلف أهداف نظام معلومات محددة لذلك قد تختلف من مؤسسة إلى مؤسسة. غير أن ثلاثة أهداف أساسية مشتركة لكافة الأنظمة:¹

- أ- دعم مهمة المتابعة والإشراف على الإدارة من خلال الإشارة إلى إدارة موارد المؤسسة بشكل صحيح. كما يوفر نظام المعلومات معلومات حول استخدام الموارد إلى المستخدمين الخارجيين عن طريق التقارير.
- ب- دعم صنع القرارات الإدارية، حيث يزود نظام المعلومات المديرين بالمعلومات التي يحتاجون إليها للقيام بمسؤولياتهم في صنع القرار.
- ج- دعم العمليات اليومية للمؤسسة، وذلك من خلال توفير معلومات للعمال لمساعدتهم في أداء مهامهم اليومية لتتسم بالكفاءة والفعالية.

5. وظائف نظام المعلومات: يقوم نظام المعلومات بتنفيذ مجموعة كبيرة ومتنوعة من الوظائف والمهام التي يمكن تقسيمها إلى خمس وظائف رئيسية، والشكل رقم (06) يوضح هذه الوظائف والعلاقة بينهما، وتتابع تنفيذها والمعروفة بإسم ميكانيكية العمل.

¹- JAMES A. HALL, Accounting Information Systems, Cadmus Communications (Cengage Learning), 7 EDITION, USA, 2011, p13.

شكل رقم (06): الوظائف الرئيسية لنظام المعلومات



المصدر: كمال الدين الدهراوي، "مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص20.

وكل وظيفة من هذه الوظائف الخمس تشتمل على مجموعة متنوعة من الأنشطة، التي يكون هدفها أساليب العمل على تحويل البيانات الخام من مصادرها المختلفة إلى معلومات مفيدة من أجل مستخدميها كما يلي:¹

أولاً: **تجميع البيانات:** وتشمل عملية تجميع البيانات على عدة خطوات منها:

- 1- **تسجيل:** أي توفير البيانات اللازمة ثم تسجيلها كتابياً أو إلكترونياً.
- 2- **الترميز:** أي إعطاء البيانات رموز في شكل حروف أو أوراق أو غيرها للتمييز بينهما وإختصارها وتسهيل تصنيفها وتوصيل المعاني لأشخاص معينين دون غيرهم...
- 3- **التصنيف:** أي تقسيم البيانات إلى مجموعات حسب الخصائص المشتركة.

¹ - ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، 2002، ص ص15-17.

4- التدقيق: أي مراجعة البيانات والتأكد من دقة وصحة العمليات السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التي ليست ذات طبيعة كمية يجب تحويلها إلى بيانات كمية ثم يتم قيدها على مستند وبعدها تمر إلى نقطة تشغيلها.

ثانياً: تشغيل البيانات: ويقصد بها معالجة البيانات ويتم تشغيل البيانات المصنفة في دفعات ذات طبيعة متشابهة في كل دفعة وذلك وفق إجراءات منها:

☞ **التصنيف:** هو إمتداد لمرحلة التجميع وهو هنا أكثر دقة وتفصيلاً.

☞ **الترتيب:** أي وضع البيانات وفق ترتيب منطقي، كالتواريخ، الترتيب الأبجدي...

☞ **التلخيص:** للحصول على معلومات موجزة وملخصة.

☞ **الإحتساب:** مثل الإحتساب في البنوك.

☞ **النسخ:** أي نسخ البيانات.

ثالثاً: إدارة البيانات: وتتكون هذه الوظيفة من الأنشطة التالية:

1- **التخزين:** وتشمل خطوط التخزين على حفظ البيانات في أماكن هي ملفات أو قواعد البيانات وتزود البيانات المخزنة بتاريخ لأحداث وقد تكون ملفات التخزين دائمة أو مؤقتة في إنتظار تشغيل إضافي.

2- **التحديث:** ويشمل تسوية البيانات المخزنة لتعكس الأحداث الجديدة والعمليات والقرارات وكنتيجة لتحديث، تعكس البيانات الحالة الحالية للأحداث.

3- **الإسترجاع:** يتكون من الدخول إلى البيانات المخزنة والأخذ منها، حيث أن البيانات المسترجعة قد تستخدم في تشغيل إضافي أو تحول إلى معلومات المستخدم الخارجي.

رابعاً: رقابة البيانات: وتأتي هذه الوظيفة نتيجة لوجود بعض الأخطاء في البيانات التي تم إدخالها وقد تفقد بعض البيانات، لذا يعتبر التأكد من صحة ودقة البيانات المخزنة من الوظائف الهامة لنظام المعلومات.

خامسا: إنتاج المعلومات: فالوظيفة الأخيرة لنظام المعلومات هي وضع المعلومات بين يدي المستخدمين، وهي قد تشمل عدة خطوات فالنقرير مثلا يشمل إعداد تقارير بإستخدام البيانات المشغلة أو المخزنة أو كليهما، وفي المعتاد يحتاج إعداد التقارير إلى تحليل وتفسير البيانات، والنقل يتكون من التزويد بتقارير أكثر وضوحا وأكثر فائدة للمستخدم وتسليم التقارير إلى المستخدمين.

6.تصنيفات نظم المعلومات حسب الوظائف: في الواقع هناك تصنيفات عدة لنظم المعلومات لا مجال لحصرها، وما يخدم هذه الدراسة هو التصنيف الذي يقوم بتقسيم أنظمة المعلومات على أساس الوظائف، ونذكر فيه ما يلي:¹

1.6.نظم المعلومات الإنتاجية: تتمثل وظيفة الإنتاج في تحويل المدخلات من المواد الخام والأجزاء الى منتجات ذات قيمة للمستهلكين، وتتضمن هذه الوظيفة مجموعة متنوعة من الأنشطة كالتصميم الفني للمنتوج، الإمداد والتموين وغيرها، ويتمثل دور نظام المعلومات الإنتاجية في توفير المعلومات الخاصة بالعملية الإنتاجية بهدف مساعدة متخذ القرار في هذا المجال.

2.6.نظام المعلومات للموارد البشرية: ويقصد به ذلك النظام الذي يتولى تزويد متخذ القرار بالمعلومات اللازمة لإدارة المورد البشري على أحسن وجه ممكن.

3.6.نظام المعلومات التسويقية: تغطي القرارات التسويقية مدى أوسع من المجالات بدأ بالمستهلك والقطاعات التسويقية المستهدفة مرورا بعناصر المزيج التسويقي (تصميم، المنتج، تسعيره ...) وانتهاء بالقرارات المتعلقة بتنظيم الأداء التسويقي والرقابة على نتائج أعماله.

4.6.نظام المعلومات المحاسبي: ويتمثل في ذلك النظام الفرعي الذي يوفر المعلومات المتعلقة بالنواحي المحاسبية والمالية، والتي تكون في شكل تقارير لأغراض اتخاذ القرارات، وعليه سيكون نظام المعلومات المحاسبي موضوع المبحث الموالي.

¹ - دميث محمد، دور نظام المعلومات التسويقية في تسيير وحدات الاعمال الاستراتيجية، رسالة ماجستير في التسويق، جامعة البليدة، 2005، ص ص: 101-107.

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي

ان أداء المحاسبة دورها في تحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير العمليات المالية، يجعل منها نظام معلومات متميز، ويمثل هذا النظام شبكة من الإجراءات المحاسبية المترابطة مع بعضها البعض، يتم إعدادها بشكل متكامل بغرض تحقيق أهدافها، فهي تقوم بجمع البيانات من مصادرها المختلفة وتحويلها الى معلومات، ويمكن توصيلها الى قاعدة واسعة لمتخذي القرارات.

المطلب الأول: المحاسبة كنظام معلومات

ذكرت جمعية المحاسبة الأمريكية في تقريرها عن النظرية المحاسبية (أن المحاسبة أساسا هي نظام للمعلومات وبطريقة أكثر تحديدا فهي تطبيق للنظرية العامة للمعلومات، حتى تتحقق الفعالية للعمليات الاقتصادية)¹، والمحاسبة كوظيفة لها مهام تؤديها داخل المؤسسة لتحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة لها، ومن أجل ضمان تحقيقها لهذه الأهداف يستوجب أن تكون المحاسبة مرتبطة بنظام يحدد مختلف جوانب عملها، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المطلب.

1. تعريف نظام المعلومات المحاسبي

تؤدي المعلومات المحاسبية عملا أساسيا ومها في إتخاذ القرارات في مختلف الشركات الكبيرة نظرا لتمييزها عن غيرها بكثرة وتنوع أنشطتها الاقتصادية والظروف الاجتماعية التي تعمل بها، وهذا ما يقودنا إلى الدور الكبير الذي يؤديه نظام المعلومات التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات فضلا عن أن كثيرا من المديرين يلجؤون إلى نظام المعلومات المحاسبي لأخذ التوصيات أو الاقتراحات بشأن القرارات التي ينبغي أن يتخذونها.

ولنظام المعلومات المحاسبي تعاريف عديدة نذكر منا ما يلي:

" هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات لمعالجة البيانات اللازمة للحصول على معلومات تلبي احتياجات مستخدميها"².

¹ - صلاح الدين عبد المنعم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص:16.

² - Nancy A, Mark G, Carolyn S. Accounting Information System, Eleventh Edition, JOHN WILEY & SONS, INC, United States, 2009, p:6.

ويعرف أيضا " ذلك الجزء من نظام المعلومات الكلي الذي يختص بتجميع وتشغيل وتخزين واسترجاع البيانات الكمية والنقدية وغير النقدية لأغراض توفير المعلومات لمتخذي القرارات من خلال التنظيم".¹

وكذلك "هو أحد الأنظمة الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها بعضاً بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توافر المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المالية وغير المالية لجميع الجهات التي يهملها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها".²

ومنه فإن نظام المعلومات المحاسبي يعد كأي نظام آخر في الشركة، يشتمل على المكونات الأساسية من أفراد وتجهيزات وبرامج وإجراءات، والتي تساعد على توفير المعلومات من مصادرها الداخلية والخارجية، بهدف اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة.

2. مكونات نظام المعلومات المحاسبي:

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدة وحدات، كل واحدة تؤدي وظيفة محددة، يمكن عرضها على النحو التالي:³

أولاً: وحدة تجميع البيانات: تقوم هذه الوحدة بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة، وتتمثل هذه البيانات في ما يلي:

✓ الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها.

✓ أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام، كما إن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة.

ثانياً: وحدة تشغيل البيانات: البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبية قد تستخدم في الحال إذا كانت مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها، ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في

¹ - صلاح الدين عبد المنعم مبارك، مرجع سبق ذكره ، ص:79.

² - ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، دور نظام المعلومات المحاسبية والتكليفية في مكافحة الفساد المالي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 32، العراق، 2012، ص:77.

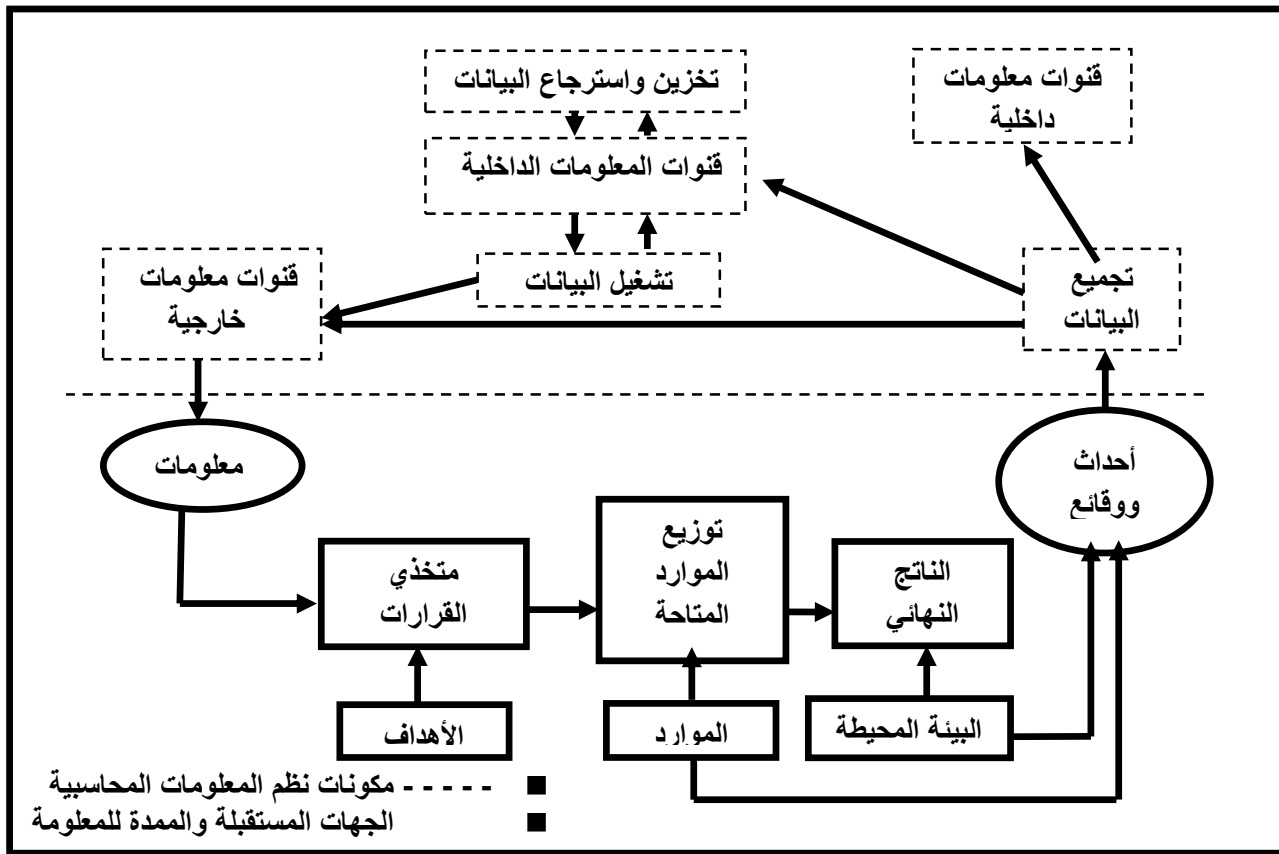
³ - كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

حاجة إلى تشغيل وإعداد لتصبح معلومات مفيدة في عملية اتخاذ القرارات وبالتالي فإنها ترسل إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية.

ثالثاً: وحدة تخزين واسترجاع البيانات: وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها لاستخدامها مستقبلاً أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى صانعي القرار.

رابعاً: وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات): تعتبر هذه الوحدة الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل نظام المعلومات المحاسبية حتى تصل إلى صانعي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الاتصال آلية أو يدوية (شاشات أو ورق) حسب الإمكانيات المتاحة للمؤسسة، والشكل رقم (07) يوضح مكونات نظام المعلومات المحاسبية كما يلي:

شكل رقم (07): مكونات نظم المعلومات المحاسبية



المصدر: كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص52. (بتصرف)

3. مقومات نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل المقومات في مجموعة من الأسس التي يعتمد عليها النظام ليعمل بشكل مترابط ومتكامل، وتختلف هذه المقومات من شركة إلى أخرى باختلاف الأهداف المطلوبة من النظام واختلاف البيئة التي يعمل بها، وبغض النظر عن درجة تقنية النظام، سواء كان نظاماً يدوياً أو آلياً أو إلكترونياً فإن هناك مجموعة من المقومات الرئيسية التي نجدها في الأنظمة وتشمل الآتي¹:

1.3. المستندات: تعتبر المستندات من مدخلات نظام المعلومات المحاسبي وهي في غاية الأهمية وإن سلامتها تعني سلامة المراحل الأخرى في النظام، لذلك وجب الإلمام بالمبادئ التي تحكمها ومنها ما يلي:

- ✍ استخدام أقل عدد ممكن من المستندات؛
- ✍ التبسيط والوضوح في تصميم المستندات وإهمال كل ما هو غير ضروري من المعلومات؛
- ✍ استخدام عدة نسخ من نفس المستند؛
- ✍ منع الازدواج في جمع البيانات وتسجيل العمليات؛
- ✍ أن تلبي المستندات أغراض الرقابة.

وتعتبر المستندات في دورتها المنتظمة أداة مهمة لنظام المعلومات المحاسبي، حيث يعتمد عليها في تجميع البيانات والمعلومات واستعمالها كوسيلة لإبلاغ الإدارة بالعمليات التي تحدث وهذا في الوقت المناسب، ويمكن قياس كفاءة الدورة المستندية حسب البيانات والمعلومات الصحيحة المجمعة عن العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة على وجه السرعة، وضبطها بما يكفل تحقيق أسس المراقبة الداخلية على عمليات المؤسسة وتحقيق سلامة التوجه المحاسبي.

2.3. الترميز: يعرف الترميز على أنه وضع أرقام أو حروف أو علامات أو صور أو ألوان لتمييز كل مفردة من مفردات العنصر المعين بالعملية على غيره، ويحقق الترميز الأغراض التالية:

- ✍ تسهيل عملية تجميع البيانات؛
- ✍ تسهيل عمليات الاتصال وإنجاز سريع للعمليات؛
- ✍ تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ؛

¹ - احمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011، ص ص: 60-62.

تسهيل العمل بالحاسوب.

3.3. دليل الحسابات: إن الحاجة إلى لغة محاسبية متجانسة ومتداولة بين جمهور المحاسبين، تسهل التفاهم والتعاون فيما بينهم وتكون مناسبة لنظام المعلومات المحاسبي، حيث جعلت المنظمات المحاسبية والهيئات المحاسبية المختصة في كل بلد تبحث عن دليل موحد للحسابات يلزم تطبيقه.

ويعرف الدليل المحاسبي على أنه "عملية اختيار وتحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات التي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتبويبها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموزاً أو أرقاماً مميزة لكل منها".

من خلال هذا التعريف يتبين أن الدليل المحاسبي يعتبر المفتاح الرئيسي لأي نظام محاسبي لإحتوائه على ترجمة للمدخلات والمخرجات في المعاملات التي يشملها هذا النظام.

كما يعد الدليل المحاسبي الإطار العام الذي يجري على أساسه تحليل وتصنيف المعاملات الاقتصادية ويحقق استخدام الدليل المحاسبي فوائد متنوعة منها اختصار الوقت والجهد في كتابة أسماء الحسابات ويساعد في تبويب وتركيز العمليات المحاسبية مما يسمح بتجميع الحسابات وترحيلها، كذلك يسهم في الضبط الداخلي ويسهل إجراء المقارنات بين الشركات ذات النشاط المتشابه، كذلك يسهل عمل الإحصائيات عن أوجه النشاط المختلف لوحدات الشركة.

4.3. التقارير: هي مخرجات النظم المحاسبية، وهي تمثل أداة لحمل المعلومات المالية إلى مستخدميها، ويمكن تصنيف التقارير والقوائم المالية إلى مجموعتين أساسيتين:

- تقارير مالية متضمنة معلومات محاسبية مخصصة للجهات الخارجية.

- تقارير مالية متضمنة معلومات محاسبية مخصصة لجهات داخلية.

5.3. الآلات والأجهزة المساعدة: وهي المقومات المادية في تنفيذ خطوات وإجراءات النظام المحاسبي إذ تستخدم الآلات لمعالجة البيانات المحاسبية، وقد مرت هذه المعالجة بعدة خطوات فنية تكنولوجية متعددة انتهت باستخدام الحاسب الإلكتروني في تحليل ومعالجة الكم الهائل من البيانات المحاسبية للحصول على معلومات بالسرعة والدقة الملائمتين لمستخدميها.

6.3. دور الرقابة في نظام المعلومات المحاسبي: يتوقف صلاح الأنظمة المحاسبية على مدى خضوع العمليات المحاسبية لنظام الرقابة الداخلية، حيث لا بد من وجود نظام معلوماتي جيد يسمح بمعرفة

كيفية وإجراءات عمليات التسجيل، والطرف الذي يقوم بعملية إعداد التقارير والمستفيد منها، ويمكن التفرقة بين نوعين من الرقابة المستندية والرقابة المحاسبية.

7.3. الأفراد: لكي يقوم النظام بتأدية وظائفه فإنه لا بد من وجود مجموعة من الأفراد (المحاسبين) تعمل على تشغيل عمليات النظام بالشكل المطلوب.¹

4. مبادئ نظام المعلومات المحاسبي

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية وسوف نتناول أهم مبادئ نظام المعلومات المحاسبي:²

✍ **مبدأ التكلفة المناسبة:** يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة إحتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المؤسسة وإمكاناتها المالية.

✍ **مبدأ الثبات في إعداد التقارير:** إن نظام المعلومات المحاسبي يجب أن تكون مخرجاته من التقارير المالية الختامية معدة بطريقة موحدة وثابتة في كل الدورات ليعطي إمكانية المقارنة.

✍ **مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير:** ما دام أي نظام لا يعمل تلقائياً بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية، وذلك بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي.

✍ **مبدأ الهيكلية:** حيث يجب أن يراعى في تصميم نظام المعلومات المحاسبي ما يتضمنه الهيكل التنظيمي من خطوط للسلطة والمسؤولية والتي تحدد أساليب الضبط والرقابة الداخلية وتحدد كذلك مسار تدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبي.

✍ **مبدأ الضبط والرقابة الداخلية :** يجب أن يتوفر نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من الإجراءات التنظيمية المتكاملة ، والتي تضمن صحة ودقة المعلومات المحاسبية لتكون كقاعدة سليمة في إتخاذ القرارات وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الضبط الداخلي أضيق من نطاق مفهوم الرقابة الداخلية لأنه يوفر لأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات ، وكمثال على الضبط الداخلي أو المراجعة الداخلية يظهر إستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر

¹ - ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 279.

² - احمد لعماري، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 58-60.

والجرد الفعلي المادي ، كما يتطلب الرقابة الداخلية داخل المؤسسة ضرورة وجود خطة تنظيمية سليمة تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات ، إضافة إلى تحديد السلطات والمسؤوليات.

✍ **مبدأ المرونة:** يجب أن يتصف النظام المحاسبي بالمرونة كي يستجيب لمختلف التغيرات التي تحدث في المستقبل، ولكن مع مراعات مبدأ الثبات والاستمرار في عرض البيانات.

✍ **مبدأ إعداد التقارير:** تعتبر التقارير هي المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي وبالتالي يجب أن يكون هذا النظام قادرا على إصدار التقارير الداخلية والخارجية التي تعتبر وسيلة الإتصال بين مختلف المستويات الإدارية داخل المؤسسة ويجب أن تتصف هذه التقارير بالدقة والمصادقية كي تكون أساسا للمفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الملائمة.

المطلب الثاني: أهداف، شروط ووظائف نظام المعلومات المحاسبي

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق لمجموعة من النقاط التي تمس الأهداف والشروط ووظائف نظام المعلومات المحاسبي كما يلي:

1. أهداف نظم المعلومات المحاسبية وشروطها: يدور جوهر الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها نظام لمعلومات المحاسبية حول توفير معلومات تفيد مستخدمي متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية، ولكي تتحقق هذه الأهداف لا بد من توفر مجموعة من الشروط وهذا ما سنبينه من خلال الآتي:

1.1. أهداف نظم المعلومات المحاسبية

إن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبي هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجيين كالمزبائن، ويمكن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية:¹

✍ توفير معلومات تفيد في إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة وكذلك إستغلالها؛

✍ توفير معلومات تفيد في توجيه الموارد البشرية والمادية بصورة فعالة والرقابة على كفاءة استخدامها في المجالات المختلفة؛

¹- محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية (مدخل نظم المعلومات)، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص ص: 13-14.

✍ توفير معلومات تساعد الإدارة في أداء مهامها باعتبارها وكيلا لملاك الموارد المتاحة والتقارير عنها لمن يهمه الأمر وذلك لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم باستمرار او عدم الاستمرار في النشاط؛

✍ توفير معلومات تفيد في مجال الوظائف الاجتماعية والرقابة على أوجه النشاط الاقتصادي وذلك من خلال مجموعة المعايير والمبادئ المقبولة قبولاً عاماً لدى الهيئات العلمية في المجال المحاسبي، التي تهتم بتطويرها باستمرار ومتابعة تطبيقها لضمان حقوق كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصالح دون تمييز.

2.1. الشروط الواجب توافرها في نظم المعلومات المحاسبية: إن بناء نظام معلومات محاسبي فعال، ينبغي أن يكون شاملاً ومتكاملاً، ويتوفر فيه مجموعة من الشروط الأساسية، ولكي يكون هناك نظام فعال للمعلومات المحاسبية يتعين أن يكون قادراً على:¹

- ✍ أن يرتبط بالهيكل التنظيمي للمؤسسة، حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة؛
- ✍ أن يكون مصدراً لتزويد الإدارة العليا بمعلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط؛
- ✍ أن يسمح بتحقيق التوازن بين درجة الدقة والتفصيل، والفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية، وبين تكلفة النظام وبما يحافظ على اقتصاديات تشغيله.
- ✍ أن يوصل المعلومات المحاسبية إلى الإدارة أو متخذ القرار في الوقت المناسب، وأن يقوم بتخزين تلك المعلومات واسترجاعها منه بشكل سريع ومنتظم عند الحاجة؛
- ✍ تكامل المعلومات وخصوصاً المعلومات الخارجية المفيدة، مثل الظروف الاقتصادية السائدة؛
- ✍ أن يستخدم المعلومات الناتجة عن أنظمة المعلومات الفرعية، لخدمة إدارات مختلفة داخل المؤسسة مثل: الإنتاج، والتسويق، والتمويل، والتكاليف، والتدقيق، دون تكرار لتجميع هذه البيانات وتشغيلها مرة أخرى
- ✍ أن يساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أو الأساليب الإحصائية؛
- ✍ أن يوفر نظام المعلومات المحاسبي قنوات اتصال لتدفق المعلومات إلى داخليا وخارجيا؛
- ✍ أن يستجيب نظام المعلومات المحاسبية لطلب المعلومات بصفة مستمرة.

¹ - أحمد حلمي جمعة و آخرون، مرجع سيق ذكره، ص ص: 20-21.

3. وظائف نظام المعلومات المحاسبي

إن نظام المعلومات المحاسبي يؤدي وظائف من خلال مراحلها الأساسية (المدخلات- المعالجة – المخرجات)، يمكن هذه الوظائف كالآتي:¹

✍ تجميع بيانات العمليات بواسطة المستندات والوثائق الأصلية التي تتم من خلال مجموعة من الخطوات يمكن إجمالها بالآتي:

- ✓ التعرف على البيانات المرتبطة بالمعاملات وقياسها وتسجيلها على المستندات.
- ✓ يتم مراجعة هذه البيانات وتصحيح أخطاء القياس أو أخطاء التسجيل إن وجدت.
- ✓ نقل هذه البيانات إلكترونياً إلى مواقع التخزين والتشغيل الإلكتروني للبيانات للمعالجة فيما بعد.
- ✍ عمليات المعالجة: وتتم عمليات المعالجة على المستندات والوثائق التي تم الحصول عليها كما يلي:
- ✍ تصنيف المستندات وفقاً لمعايير محددة مسبقاً.

- ✍ نقل محتوى المستندات إلى مستندات الأخرى مثل إعداد أمر الصرف.
- ✍ ترحيل محتوى الوثائق والمستندات إلى السجلات المحاسبية الملأمة.
- ✍ إجراء مجموعة من العمليات الحسابات على البيانات بغرض حساب الأرصدة ومجموع العمليات المسجلة في اليومية.
- ✍ إجراء بعض عمليات المقارنة بين السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل والترحيل إلى السجلات المختلفة.

✍ توليد المعلومات: توفر المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات وللمستخدمين الخارجيين، ففي الأنظمة اليدوية يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير تصنف إلى قوائم مالية وتقارير إدارية، كما أن هذه الوظيفة تتضمن التفسير والتقرير والاتصال للمعلومات، والتي تدعم المخرجات عن طريق معالجة البيانات واستنتاج المعلومات منها وإعداد التقارير وتوصيلها إلى مستخدميها.

¹ - امجد صابر الدلوي، تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في ظل التجارة الإلكترونية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، 2015، ص: 438.

تأمين رقابة داخلية فعالة على الأصول والبيانات، وتتضمن هدفين الأول حماية وامن موجودات المنظمات المتضمنة لتلك البيانات والثاني التأكد من أن البيانات التي تم الحصول عليها دقيقة وكاملة وتعالج بشكل صحيح، وتتم مراقبة البيانات من خلال مرحلتين أساسيتين، الأولى التأكد من أن البيانات التي تم الاحتفاظ بها سليمة وكاملة وتعالج بأساليب صحيحة، والثانية توفير الأمن والحماية للبيانات من القرصنة والأخطار الأخرى.

المطلب الثالث: نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني

استجابت الوظيفة المحاسبية لهذه التطورات وتفاعلت معها على أساس أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر من أهم المصادر للحصول على المعلومات الكمية في المؤسسات المختلفة بل انه يعتبر في كثير من الحالات أقدم نظم المعلومات وأكثرها تطوراً.

إن تطوير نظام معلومات محاسبي فعال في ظل التكنولوجيا الحديثة يعد الركيزة الأساسية لعملية اتخاذ القرارات عموماً والإستراتيجية خصوصاً على مستوى أي شركة بما يوفره ذلك النظام من معلومات تفصيلية، نسبية، تحليلية، نهائية وغيرها فضلاً عن كونها معلومات موضوعية وموثوق بها ومن خلال هذا المطلب سنحاول إبراز هذا الجانب وفق التالي:

1. تعريف تكنولوجيا المعلومات:

"هي عبارة عن استخدام الوسائل الإلكترونية في عمليات تخزين وحفظ واسترجاع، وبث، ونشر المعلومات بدلاً من الوسائل التقليدية".¹

2. تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظم المعلومات المحاسبي

مع تقدم العلوم وظهور الحاسوب، أصبح من الضروري أن تتأقلم جميع العلوم مع التطور الحديث في علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات. والمحاسبة كغيرها من العلوم كانت رائدة في تبني هذا التطور، وأصبح من النادر الآن استخدام نظام المحاسبة اليدوي في الشركات.²

¹ - مجيد شعباني، دراسة نماذج لنظم وتكنولوجيا المعلومات في مراكز المعلومات العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص: 58.

² - ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2003، ص: 39.

أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة إلى تغيير مستمر في تكنولوجيا التجميع والمعالجة ونشر البيانات والمعلومات المحاسبية وقد أدت تلك التطورات إلى تغييرات أساسية للأدوات التقليدية للتعامل مع البيانات والمعلومات المحاسبية، وبالتالي ساهمت في رفع كفاءة وقدرة النظام المحاسبي في معالجة البيانات والحصول على معلومات محاسبية تمتاز بالسرعة والموضوعية والتفصيل والملائمة، ويمكن تلخيص أهم اتجاهات تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبي على النحو الآتي:¹

✍ إن تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة لتخفيض حجم الجهاز الإداري وبالتالي تخفيض تكاليف المعالجات المحاسبية.

✍ يساعد استعمال تكنولوجيا المعلومات على توسيع مجال رقابة الإدارة العليا مع التوسع في توزيع عملية اتخاذ القرارات في الإدارة التنفيذية، مما يحقق مرونة ودرجة استجابة عالية في المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي.

✍ تساعد تكنولوجيا المعلومات على خلق قنوات اتصالات جديدة من خلال شبكة الاتصالات، وقد مكن هذا من زيادة سرعة تدفق ومعالجة وتبادل المعلومات.

✍ ساهمت تكنولوجيا المعلومات في زيادة قدرة نظام المعلومات المحاسبية على التكيف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في المؤسسة، وذلك من خلال توفير أدوات اقتصادية فعالة لتخزين واسترجاع ومعالجة البيانات وتقديمها إلى متخذي القرار في الوقت المناسب.

✍ تقليل مساحات تخزين البيانات المختلفة التي يتم الحصول عليها وتحويلها إلى ملفات يمكن استدعاؤها مباشرة من قاعدة البيانات المركزية.

✍ إمكانية تحقيق التكامل مع نظم المعلومات الأخرى من خلال تسهيل عملية التبادل الإلكتروني للبيانات فيما بينها.

✍ الاستفادة من القدرات التي توفرها الوسائل الإلكترونية في تسهيل أداء العمليات والمعالجات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك المعتمدة على تطبيق الأساليب الرياضية والإحصائية.

¹ - إبراهيم محمد علي، لقمان محمد سعيد، اثر تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 75، 2009، ص:12.

والجدير بالذكر أن نظام المعلومات المحاسبي المعتمد على الحاسوب قد يواجه كثيرا من المخاطر التي من شأنها أن تؤثر على أدائه، لذا لابد من اتباع السبل والإجراءات الكفيلة لمواجهة هذه المخاطر وتحقيق الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات في المجال المحاسبي.

3. مكونات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني كأى نظام آخر، يتكون من مجموعة من العناصر تعمل مجتمعة لتحقيق أهداف النظام ككل، وتتلخص هذه العناصر فيما يلي:¹

- ✍ المستندات والأوراق الثبوتية المؤيدة للعمليات التي تحدث في الشركة؛
- ✍ قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية؛
- ✍ البرامج التطبيقية الإلكترونية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة؛
- ✍ الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في الشركة؛
- ✍ الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظم المعلومات المحاسبية؛
- ✍ الوسائل الإلكترونية عموما وتكنولوجيا الاتصالات المستخدمة في هذه النظم.

المطلب الرابع: تصميم نظام المعلومات المحاسبي والعوامل المؤثرة على كفاءته وفعاليته

يخضع تصميم نظام المعلومات المحاسبي لتلبيته لمجموعة من المستلزمات التي تجعل منه أكثر فعالية وكفاءة، من خلال هذا المطلب سنتطرق الى مراحل تصميم نظام المعلومات المحاسبي بالإضافة الى العوامل المؤثرة على كفاءته وفعاليته.

1. تصميم نظام المعلومات المحاسبي

تخضع عملية تصميم أي نظام معلومات، بما فيها نظام المعلومات المحاسبي، إلى خطوات متتالية بدأ بفكرة البناء للنظام بحد ذاتها إلى غاية الوصول إلى مرحلة التنفيذ ثم مرحلة المتابعة والصيانة، وفور اتخاذ قرار تعديل أو استبدال النظام الحالي تبدأ خطوة تصميم النظم والتي تمر بعدة مراحل وفق ما يلي:

¹ - فياض حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

1.1. المبادئ العامة لتصميم نظم المعلومات المحاسبية: تعتبر مرحلة التصميم من أهم مراحل دورة حياة نظام المعلومات، وتزداد أهمية هذه المرحلة إذا أخذ بعين الاعتبار الاتجاه المتزايد إلى التوسع في استخدام نظم قواعد البيانات المتكاملة، والتي تمثل المرحلة ما قبل الأخيرة من مراحل الحصول على المنتج النهائي وهو نظام المعلومات طبقاً للمنهج المهيكل، لذا هناك مجموعة من المبادئ التي يجب معرفتها قبل البدء بعملية تصميم النظم وهي:¹

✍ يتوقف النجاح في خطوة التصميم على خبرة محلل النظم وفطنته وذكائه بالإضافة الى قدرته على الابتكار والتجديد؛

✍ يجب على محلل النظم في هذه الخطوة الاهتمام بالنواحي الإنسانية لمستخدمي النظم وعدم إهمالها؛

✍ يجب أن يهدف تصميم النظام الجديد الى رفع كفاءة أداء العاملين بالنظام؛

✍ يجب تحديد احتياجات النظام ومتطلباته بما يسمح بإمكانية التواءم مع التطور والنمو المتوقع؛

✍ تحتاج عملية الحصول على الدعم الكامل من الإدارة إلى ترجمة مزايا النظام الجديد الى اللغة التي تفهمها الإدارة أي اللغة المالية؛

✍ التكامل مع النظم المستخدمة بالمؤسسة من خلال تحسين مستوى القدرة على توفير المعلومات؛

✍ يفضل أن يصمم نموذج النظام بصورة تخدم أكثر من غرض، ويجب أن يكون التصميم بسيط وسهل الاستخدام، وملائم لظروف نشاط المؤسسة.

2.1. مراحل تصميم نظم المعلومات المحاسبية: تقسم خطوة تصميم النظم الى مراحل لأجل تسهيل عملية متابعة هذه الخطوة كما يلي:²

1.2.1. مرحلة التصميم العام للنظام: تهدف هذه المرحلة الى تحديد الاطار العام للنظام الجديد، وذلك باختيار افضل الحلول التصميمية لبناء هذا النظام، فمن الواضح أن تلبية الاحتياجات المحددة للنظام الجديد و التي تم التوصل إليها في عملية التحليل يمكن أن تتم بأكثر من طريقة، و تسمى الطرق الممكنة لتلبية هذه الاحتياجات بالحلول التصميمية البديلة، و على فريق العمل في هذه المرحلة أن يقوم بتوليد

¹ - نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص ص 159-162.

² - عبد الناصر علك حافظ، حسين وليد حسين عباس، نظم المعلومات الادارية بالتركيز على وظائف المنظمة، الطبعة الاولى، دار عياد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص ص 91-95.

أكبر مجموعة ممكنة من الحلول التصميمية، ثم دراستها و مقارنتها مع بعض لاختيار ذلك الحل الذي يحقق متطلبات النظام الجديد بأعلى كفاءة ممكنة.

2.2.1. مرحلة التصميم التفصيلي للنظام: يتم وضع التفاصيل اللازمة للتصميم العام الذي تم وضعه، حيث توضع التفاصيل المطلوبة بعد اختيار البديل المناسب وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

أ- تصميم عناصر وأنشطة النظام: وتتضمن ما يلي:

✍ تصميم المدخلات: من خلال تحديد نوع البيانات ومصادرها وأساليب الحصول عليها وتوقيت عمليات جمعها وإدخالها الى النظام؛

✍ تصميم قاعدة البيانات: وهي مجموعة من الكفات المترابطة فيما بينها منطقيا، والتي تقلل من مساحة التخزين أو تمنع تكرار بياناتها وتسمح للعديد من المستخدمين التعامل معها بكفاءة ويسر؛

✍ تصميم المعالجات: من خلال تصميم مصادر البرمجيات التي تحتاجها الإجراءات والمعالجات في نظام المعلومات المقترح؛

✍ تصميم المخرجات: تحدد نوعية المخرجات ودرجة الاستفادة منها نجاح النظام أو فشله في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها.

ب- تحديد المستلزمات المادية والبرمجية اللازمة لتشغيل النظام: هناك العديد من العوامل التي تؤخذ بالحسبان عند تحديد المستلزمات المادية كقابلة المعدات والوسائل الحالية على أداء أعمالها، والمستلزمات البرمجية هي البرامج اللازمة لتشغيل الحاسب والتي تفسر مدخلات المستخدمين وتخبر الحاسب ما يجب ان يفعله.

ج- تحديد المستلزمات البشرية اللازمة لتشغيل النظام: ويقصد بهم الافراد العاملين في مجال خدمة المعلومات ووظيفتهم بتسهيل مهمة تلبية متطلبات المستخدمين، لذلك فهم حلقة الوصل بين المستخدمين والحاسب.

3.1. تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية: حيث تتطلب مرحلة التنفيذ تحديد الأنشطة اللازمة للتنفيذ، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة، ومتابعة التنفيذ بشكل مستمر، واتخاذ الإجراءات

التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب،¹ حيث تمر مرحلة تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية خطوات التالية:²

أ. وضع خطط ورقابة مرحلة التنفيذ

تبدأ بوضع خطة تنفيذ تتضمن موازنة التكاليف وجدول التوقيت اللازم للتنفيذ، وتتطلب خطوات التنفيذ إعداد جيد عن طريق تجزئة الأنشطة إلى أعمال تستغرق وقت قصير يترجم إلى تكاليف عن طريق تحديد تكلفة الساعة، ولتطوير الخطة يجب مشاركة كاملة للأشخاص الذين يستخدمون النظم الجديدة، ويجب التزام المستخدمين بالأوقات المحددة والرقابة تكون بمقارنة التكاليف الفعلية والوقت الفعلي مع تلك المحدد في الخطة.

ب. أنشطة تنفيذ نظم المعلومات المحاسبية

يتم تحديد الأنشطة من خلال:

✍ اختيار وتدريب الأفراد: يتطلب أفراد جدد لتشغيله وصيانته وهذا يعتبر مهماً لتنفيذ نظم المعلومات المحاسبية المقترحة.

✍ إعداد الأجهزة: يتطلب معدات وأجهزة حديثة وتوفير مكان لها، وقد تتطلب حاسب آلي كبير ومركز للبيانات يعمل على تخزين البيانات وتشغيلها واستدعاءها.

ج. اختبار البرامج والنظم المعلومات المحاسبية

يمكن أن تشمل على ما يلي:

✍ اختبار البرامج: تتم عملية التحقق من إمكانية الاعتماد على هذه البرامج من خلال إجراء عمليات اختبار عليها وذلك بعد الانتهاء من كتابتها داخل الوحدة الاقتصادية لتتمكن من اكتشاف وتصحيح الأخطاء اللغوية والمنطقية التي يمكن أن توجد في البرامج قبل عملية اختبار النظم ككل.

¹ - أحمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 123 124.

² - كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 361.

✍ اختبار النظم: تهدف إلى التأكد من أن عناصر نظم المعلومات المحاسبية من أجهزة وبرامج وملفات تعمل مع بعضها البعض بالكيفية المطلوبة.

وتفيد هذه التجارب في اكتشاف أي عيب أو خطأ في النظم قبل القيام بعملية تحويلها إلى نظم جديدة وإلغاء النظم القديمة، كما يجب التأكد من أن عملية الاختبار قد شملت كل الحالات التي تكون عليها النظم عندما تدخل الخدمة في الواقع العملي.

د. وضع المعايير: يجب وضع معايير تتناسب مع نظم المعلومات المحاسبية الجديدة حيث تتعلق هذه المعايير بما يلي:

- ✍ عناصر نظم المعلومات المحاسبية؛
- ✍ معايير الأداء، مثل: مستوى استخدام البرامج والأجهزة؛
- ✍ التوثيق (معايير لخرائط التدفق والمستندات).
- ه. التوثيق:** وهو عبارة عن وصف كتابي قائم على برامج وتعليمات للتشغيل وعينة من المستندات. والتوثيق مهم نظراً لأنه:

- ✍ يساعد العاملين على معرفة المهام الواجب القيام بها؛
- ✍ يساعد على النصح في عملية التشغيل؛
- ✍ يفيد محلي النظم والمبرمجين عند إجراء تغييرات في البرامج؛
- ✍ يعين مراجع لتقييم نظم الرقابة الداخلية؛
- ✍ يسهل عملية الاتصال داخل الوحدة الاقتصادية.

4.1. عملية الانتقال: يحتاج تنفيذ هذا الإجراء إلى التعاون بين مصممي ومحلي نظم المعلومات المحاسبية وبين من يتولون مسؤولية تشغيل النظم ومستخدمي مخرجاتها، وتتم هذه العملية من خلال عدة أنشطة نذكر منها:

- ✍ إجراءات التغييرات التنظيمية؛
- ✍ إجراء التغييرات في الإجراءات الإدارية؛
- ✍ تدريب الموظفين القدامى وتعيين موظفين جدد؛
- ✍ تحويل الملفات.

وعادة ما يتم إتباع في عملية الانتقال مدخلين التاليين:

أ. الانتقال المتوازي: ويقصد به تشغيل كلا النظامين القديم والجديد لكي يتم التأكد من أن نظم المعلومات المحاسبية الجديدة تعمل وفق الأهداف المسطرة وذلك بمقارنتها مع الأهداف نظم القديم الذي يشتغل معه في نفس الوقت والذي يتم التخلي عليه في حالة ما كان النظم الجديدة تحقق الأهداف.

ب. الانتقال المباشر: يتميز هذا الانتقال بالمخاطرة، حيث يتم إيقاف نظم المعلومات المحاسبية القديمة وتحويلها إلى نظم جديدة، بعد ما يصعب تشغيل أو القيام بالانتقال الموازي.

5.1. مرحلة ما بعد التنفيذ: تتضمن أنشطة ما بعد التنفيذ أربعة أنواع من الأنشطة:¹

أ. التأكد من سلامة التنفيذ: يتبع التحول إلى النظام الجديد وبداية تشغيله بديلاً للنظام القديم فترة من عدم الاستقرار، ويتم خلال هذه الفترة التأكد من ملائمة أجزاء النظام وسلامة التنفيذ من خلال الممارسة العملية في الواقع العملي، وبالتأكيد ستكون هناك بعض المشكلات والتي يجب اكتشافها والتخلص منها، لذا لابد من توفير عدد من المختصين الذين مساهمو في تنفيذ النظام من أجل المساعدة في حل المشكلات التي تنشأ خلال الفترة الأولى من بداية التحول إلى النظام الجديد.

ب. تشغيل النظام: من المتوقع أن يتم تشغيل النظام الجديد لفترات طويلة وحتى يثبت عدم صلاحيته وإعداد نظام آخر جديد بدلاً منه، وذلك طبقاً لمفهوم دورة حياة النظام، كما يجب توفير مجموعة نظم الضبط والرقابة التي تهدف إلى التحكم في التفاعلات التي تحدث بين مكونات النظام، وقد يترتب على وجود هذه النظم الرقابية ما يلي:

✍ تعديل بعض البرامج أو بعض الأجهزة؛

✍ إعادة معالجة بعض المعاملات؛

✍ إعادة تصميم بعض المدخلات أو بعض المخرجات أو كليهما.

ج. صيانة نظم المعلومات: لابد من متابعة نظام المعلومات وتحديد أعمال الصيانة المطلوب تنفيذها، وقد تتم صيانة الأجهزة والمعدات من خلال قسم مختص يضم عدداً من الفنيين ذوي الخبرة في هذا المجال، أو قد تتم الصيانة بواسطة جهات خارجية يتم التعاقد معها، كما لابد من أداء أعمال الصيانة

¹ - صلاح الدين عبد المنعم مبارك، لطفي الرفاعي، نظم المعلومات المحاسبية مدخل رقابي، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، الإصدار التاسع، 1996، ص ص: 279-281.

للبرامج والقضاء على الفيروسات، وقد يتطلب الأمر إعادة تصميم دليل البرامج أو أجزاء منها، أو إعادة تصميم دليل الحسابات حتى تتلاءم البرامج مع التغيرات المستمرة التي تحدث في الواقع العملي.

6.1. تقييم ما بعد التنفيذ

بعد أن يستمر النظام الجديد ويعمل بطريقة منظمة، تأتي مرحلة تقييم النظام الجديد، وتهدف عمليات التقييم إلى تحقيق الأهداف التالية:

✍ تقييم أداء لجنة التوجيه ولجان تنفيذ النظام من حيث جودة أعمالها ومدى الالتزام بالموازنات والخطط التي وضعت من البداية؛

✍ تقييم مدى تحقيق النظام الجديد للأهداف التي تم إنشاؤها من أجلها؛

✍ متابعة قدرة النظام الجديد على التكيف مع ظروف الواقع العلمي؛

✍ تحديد مشكلات النظام وكيفية حلها، وقد يترتب على ذلك إجراء تعديلات أو إضافات على النظام، أو التفكير في إحلاله بنظام معلومات جديد.

2. العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي

لكي يحقق نظام المعلومات المحاسبي أهدافه هناك مجموعة من العوامل تؤثر على كفاءة وفعالية النظم وتتمثل تلك العوامل فيما يلي:¹

1.2. العوامل الداخلية:

وتتمثل في كافة الإمكانيات والموارد المادية والبرمجية والبشرية المتوفرة في النظام بالإضافة إلى البيانات المتاحة والإجراءات المستخدمة في تشغيل النظام:

- ما المعلومات المطلوب توفيرها؟

- لمن سيتم توفير المعلومات، ومتى يتم توفير هذه المعلومات شهري، سنوي، وغير ذلك.

¹ ماهر سالم ابوهادف، تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص ص: 22-23.

ومن خلال هذه الأسئلة وغيرها يلاحظ مصممو ومحلولو الأنظمة جوهر المعلومة المطلوبة كهدف في تحليل وتصميم عمل نظم المعلومات المحاسبية.

2.2. العوامل الخارجية:

وهي العوامل التي تقع خارج نطاق الشركة فهي تتمثل في احتياجات النشاطات التشغيلية من الموارد والمعلومات المتعلقة بالسوق والمنافسة والتطورات التكنولوجية، إضافة إلى ذلك فإن أنظمة المعلومات تعمل على توفير احتياجات الجهات الحكومية والمستثمرين وغيرهم من الأطراف الخارجية بما يحتاجونه من معلومات ترتبط بالنشاطات التشغيلية.

وتتمثل العوامل الخارجية فيما يلي:

أ. العوامل القانونية والتشريعات المهنية:

ينطوي نظام المعلومات المحاسبي على علاقة وثيقة بالأنظمة والتشريعات القانونية المهنية، حيث تحدد القوانين والتشريعات شكل ومضمون البيانات والمعلومات المالية للشركة ومتطلبات الإفصاح عن البيانات المالية التي يجب على إدارة الشركة الالتزام بها ويقع على عاتق الإدارة اتخاذ كافة الإجراءات التي تساعد على الإيفاء بمسؤوليتها بمنع واكتشاف حالات عدم الالتزام، ويستلزم ذلك تصميم نظم المعلومات للشركة بما يحقق تلك المتطلبات ويلبي الاحتياجات المختلفة من البيانات المالية.

وتمثل البيئة القانونية متغيراً مهماً من المتغيرات التي تؤثر على تنظيم المعلومات المحاسبية حيث تهدف إلى التأكد من خلو عمليات النظام المحاسبي من الخطأ والتلاعب والتزوير وضمان سيرها بشكل مطابق للإجراءات والمتطلبات القانونية والتشريعات المهنية، ويمكن قياس أثرها من خلال:

✍ تحديد أثر تطبيق الأنظمة والتشريعات القانونية ذات العلاقة بالشركة سواء كان بصورة مباشرة مثل قانون الشركات، قانون السوق المالي، وغيرها من التشريعات ذات الصلة.

✍ قياس أثر تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية وغيرها من القواعد المهنية ذات الصلة بنظم المعلومات المحاسبية.

ب.العوامل الاقتصادية:

وتتمثل في طبيعة الوضع الاقتصادي السائد وانعكاسه على أنشطة الشركة ويمكن قياس تلك العوامل من خلال المؤشرات التالية:

- ✍ مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي؛
- ✍ درجة تباين الأسواق التي تتعامل معها الشركة؛
- ✍ درجة المنافسة والقدرة على التنبؤ بتصرفات المنافسين وردود افعالهم.

3.العوامل التنظيمية

يعرف التنظيم بأنه " الإطار الذي يتم بموجبه ترتيب جهود جماعة من الأفراد وتنسيقها في سبيل تحقيق أهداف محددة"، ويتطلب هذا تحديد النشاطات المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف وتحديد الأفراد المسؤولين عن القيام بهذه النشاطات وكذلك تحديد الإمكانيات والموارد التي يستخدمها هؤلاء الأفراد وتوضيح العلاقات الإدارية بينهم من حيث السلطة والمسؤولية.

ويمكن قياس مدى تأثير العوامل التنظيمية على نظام المعلومات المحاسبي من خلال الاختبارات والمقاييس التالية:

- ✍ قياس درجة الرسمية في الشركة والتي تشير إلى مدى وصف وظيفي مكتوب يحدد المهام والإجراءات والصلاحيات الممنوحة لتنفيذها.
- ✍ قياس درجة المركزية واللامركزية والتي تشير إلى مدى تدخل الإدارة العليا ودرجة تفويض السلطات والصلاحيات إلى المستويات الإدارية الأخرى بالشركة.
- ✍ قياس درجة تحقيق التكامل بين الأقسام والإدارات المختلفة في الشركة وذلك لضمان اكتمال العمل وتجنب التعارض بين أنشطة الأقسام الأخرى.
- ✍ قياس مدى تطبيق نظام محاسبية المسؤولية على جميع العاملين في المستويات الإدارية المختلفة.
- ✍ قياس درجة البيروقراطية ومدى تركيز العمل في أيدي أفراد محددين ودرجة تعقد أداء الأعمال وتنفيذ أنشطة الشركة.

د.العوامل السلوكية:

وتتمثل في أنماط السلوك الثقافية والاجتماعية للبيئة المحيطة بالشركة والتي ينعكس أثرها على نظم المعلومات المحاسبية.

والاعتبارات السلوكية يجب مراعاتها أثناء فحص النظام لأن هذه النظم تواجه مقاومة شديدة من المجموعات المختلفة في الشركة ولمواجهة هذه المقاومة يجب مراعاة الآتي:

✍ مشاركة المستخدمين في تطوير نظم المعلومات وبشكل فعال؛

✍ دعم الإدارة العليا الكامل لأنشطة وعمليات تطوير هذه النظم؛

✍ توضيح سياسات الشركة والتحديات التي تواجهها.

3. خصائص نظام المعلومات المحاسبي الفعال

إن الدور الذي يمكن أن يؤديه نظام المعلومات المحاسبي يزداد إذا ما توفرت له الخصائص التالية:¹

✍ إنه يتكون من مجموعة من النظم الفرعية التي يتخصص كل منها بتقديم نوع معين من أنواع المعلومات، وأن هذه النظم تتغلغل في كافة فعاليات المنظمة؛

✍ التناسق والتكامل بين هذه النظم وما تتضمنه من إجراءات وأساليب، بحيث أن مخرجات نظام معين قد تعد مدخلات لنظام آخر مما يؤدي في النهاية إلى الوفاء بالهدف الكلي (أو الأهداف) المبتغاة من النظام؛

✍ إن النظام الكلي، وأياً من الأنظمة الفرعية، يتكون من مجموعة من الوسائل والإجراءات والأساليب المصممة لغرض معالجة البيانات؛

✍ إنه يسهم في حماية موجودات الشركة وحقوقها بما يتضمنه من إجراءات الرقابة الداخلية؛

✍ إنه يقوم في حركته على مجموعة من القواعد والمعايير المحاسبية القانونية المتعارف عليها وذلك لضمان حسن الأداء والنوعية والتماثل والانسجام؛

¹ ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، مرجع سبق ذكره ، ص:278.

✍ مرونة نظام المعلومات المحاسبية، فالنظام يجب أن يستجيب للتغيرات التي تطرأ على الهيكل التنظيمي أو البيئة الاقتصادية التنافسية المحيطة بالشركة؛

✍ ينتج نظام المعلومات المحاسبية مخرجات من المعلومات التي تلبي حاجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية؛

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا المبحث تعرفنا على الجوانب المختلفة لنظام المعلومات المحاسبي ومن أهمها مراحل عمله، قد يتعرض نظام المعلومات المحاسبي خلال مراحل نشاطه الى مخاطر تحد من كفاءته وفعاليته، لذا ويجب توفير إجراءات ووسائل الحماية اللازمة له، وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: مخاطر نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من النظم التي تواجه العديد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف تلك النظم، حيث تزامن التطور الكبير لأنظمة المعلومات مع التطور في تكنولوجيا المعلومات وسرعة انتشار هذه المعلومات واستخدامها إلكترونياً، ولقد صاحب هذا التطور في استخدام المعلومات الإلكترونية العديد من المخاطر والمشاكل التي تؤثر على أمن المعلومات سواء كانت تلك المخاطر مقصودة ولذلك تزايد الاهتمام الكبير بتوفير الوسائل والأساليب اللازمة لحماية نظم المعلومات والرقابة على عملياتها وضمان استمرارية عمل تلك النظم بشكل صحيح وبالطريقة المطلوبة التي صممت من أجلها.

المطلب الأول: طبيعة وأسباب المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر موضوع حماية البيانات من الأمور الواجب الاهتمام بها في كافة مراحل إعداد نظم المعلومات المحاسبية حيث أن أمن البيانات والمعلومات أصبح من أهم عناصر الرقابة الواجب تطبيقها على المعلومات من خلال التخطيط المستمر خلال دورة حياة نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة.

وتعتبر المخاطر المقصودة أشد خطراً على أداء فعالية النظم وتزداد تلك الخطورة في النظم الإلكترونية، وتكمن خطورة مشاكل أمن المعلومات في عدة جوانب منها تقليل أداء الأنظمة الحاسوبية،

أو تخريبها بالكامل مما يؤدي إلى تعطيل الخدمات الحيوية للشركة، أما الجانب الآخر فيشمل سرية وتكامل المعلومات حيث قد يؤدي الاطلاع والتصنت على المعلومات السرية أو تغييرها إلى خسائر مادية أو معنوية كبيرة.

1. أسباب حدوث المخاطر التي تواجه أمن نظم المعلومات المحاسبية

تتعرض نظم المعلومات المحاسبية للعديد من المخاطر التي تهدد أمنها وقد قمنا بتقسيم تلك المخاطر إلى أربعة أقسام رئيسية تتعلق بمراحل النظام الأساسية من إدخال وتشغيل ومخرجات والقسم الرابع يتعلق بالمخاطر البيئية وقد ترجع أسباب حدوث تلك المخاطر إلى أسباب تتعلق بالمدخلات والمخرجات وأسباب تتعلق بالتشغيل أو قد نعتبرها أسباب إدارية رقابية وأسباب لها علاقة بالموظفين، وتتلخص تلك الأسباب في البنود التالية:¹

- عدم كفاية وفعالية الأدوات الرقابية المطبقة لدى إدارة الشركة؛
- ضعف نظم الرقابة الداخلية لدى الشركة وعدم فعاليتها؛
- اشتراك بعض الموظفين في استخدام نفس كلمات السر من أجل الدخول إلى النظام والعبث بمحتوياته؛
- عدم الفصل بين المهام والوظائف المحاسبية المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية في الشركة؛
- عدم وجود سياسات واضحة وبرامج محددة ومكتوبة فيما يختص بأمن نظم المعلومات المحاسبية لدى الشركة.
- عدم توفر الحماية الكافية ضد مخاطر فيروسات الكمبيوتر؛
- ضعف وعدم كفاءة النظم الرقابية المطبقة على مخرجات الحاسوب؛
- عدم وجود سياسات وبرامج محددة ومكتوبة لأمن نظم المعلومات المحاسبية؛
- عدم التوصيف الدقيق للهيكل الوظيفي والإداري الذي يحدد المسؤوليات والصلاحيات لكل شخص داخل الهيكل التنظيمي لدى الشركة؛

¹ - حرية شعبان محمد الشريف، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2006، ص:84.

✍ عدم توافر الخبرة اللازمة والتدريب الكافي والخلفية العلمية والمهارات المطلوبة لتنفيذ الأعمال من قبل موظفي الشركة؛

✍ عدم الزام الموظفين بأخذ إجازاتهم الدورية؛

✍ عدم الاهتمام الكافي بفحص التاريخ الوظيفي المهني للموظفين الجدد مما قد يؤثر على قاعدة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب؛

✍ عدم الاهتمام بدراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لموظفين؛

✍ عدم وجود الوعي الكافي لدى الموظفين بضرورة فحص البرامج.

2. أنواع المخاطر التي تتعرض لها أنظمة المعلومات المحاسبية

وتصنف المخاطر التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية من وجهات نظر مختلفة إلى عدة أنواع:

1.2. من حيث مصادرها

تقسم المخاطر التي تتعرض لها النظم المعلومات المحاسبية من حيث مصادرها على النحو الآتي:¹

1.1.2. المخاطر الداخلية التي تتعرض لها أنظمة المعلومات المحاسبية:

ساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبية على تخفيض الخطر في حين أن الاستخدام الواسع لها يؤدي إلى زيادته، فالتهديد الناشئ من الأخطاء العشوائية يكون أقل في ظل النظم الآلية، وذلك لكونها تتميز بدرجة أعلى من الثبات بالمقارنة بالمعالجة اليدوية، كما أن استخدام النظم الآلية يزيد من احتمالات وقوع ما يطلق عليه بجرائم الحاسوب وذلك في شكل سرقات واختلاسات وتزوير وفيما يلي بعض الأخطار الداخلية التي تتعرض لها أنظمة المعلومات المحاسبية:

✍ دخول غير مصرح به لتسهيلات الحاسبي وبرامجه وبياناته؛

✍ استخدام الحاسوب للارتكاب أعمال غير نظامية؛

✍ فقدان البيانات وتحريفها في أثناء تحويلها من المستخدم إلى مركز معالجة البيانات؛

¹ - سعد عبد الكريم، حنان علي، مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء نظم المعلومات المحاسبية، مجلة دراسات المعلومات، معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، العدد 11، السعودية، 2011، ص ص: 226-228.

☞ مراجعة وتصحيح غير مناسب للبيانات بعد ترميزها؛

☞ أخطار غير مكتشفة عند تحديث الملفات أو قاعدة البيانات؛

☞ ضياع أو تحريف قاعدة البيانات المحاسبية؛

☞ دخول غير به وتعديل البيانات في أثناء تحويلها عبر قنوات الاتصال.

وتزداد خطورة هذه الأخطار بسبب تركيز وتجميع مسارات المعاملات في منطقة معالجة البيانات، بينما يلاحظ في الأنظمة اليدوية أن تشغيل المعاملات وتخزين الملفات ينتشر عادة في كثير من مواقع العمل أو الأقسام، ومن ثم فإن أي ضعف في وظيفة معالجة البيانات يمكن أن يعرض عددا كبيرا من العمليات المحاسبية لأخطاء جوهرية أو أعمال غير نظامية مؤثرة.

2.1.2. المخاطر الخارجية التي تتعرض لها أنظمة المعلومات المحاسبية

وتصدر هذه المخاطر من الأشخاص الذين ليس لهم علاقة مباشرة بالشركة مثل قراصنة المعلومات والمنافسين الذين يحاولون اختراق الضوابط الرقابية والأمنية بهدف الحصول على معلومات سرية عن الشركة، تقسم هذه المخاطر إلى قسمين:

أ. المخاطر الخارجية التي يمكن اكتشافها

يمكن أن تتمكن الشركة بما لديها من خبراء مختصين من اصطياد بعض الاختراقات في أنظمتها والتعامل معها ومن أشهر هذه الاختراقات:

- الفيروسات الرقمية المعروفة: فبوجود نظام حماية مناسب يستطيع نظام الشركة اصطياد هذه الفيروسات المعرفة له بشكل مسبق والقضاء عليها.
- قراصنة الأنترنت من قبل الهواة: حيث يعتمد قراصنة الأنترنت في اختراقهم لنظام الشركة على معلومات ورموز معينة وفي حالة وجود أكثر من مستخدم لنظام الشركة قد يستطيع القرصان تتبع عملية الدخول والحصول من ذاكرة النظام على تلك المعلومات واستخدامها ولهذا فإن كانت الشركات تستخدم آلية تغيير تلك الرموز بشكل دوري ومسح الذاكرة المعنية بواسطة خبراءها فستتمكن من تحجيم الاختراقات.

ب. المخاطر الخارجية التي لا يمكن اكتشافها:

ويقصد بها هنا بأن بعض الاختراقات قد تتم دون سابق دراية بها اما لحدائتها واما لجهل الشركة بها وهب تتبع الأسباب التالية:

✍ **فيروسات غير معروفة:** بالرغم من وجود أنظمة حماية من الفيروسات على أنظمة الشركة ألا أن هناك فيروسات غير معروفة بعد للنظام قد تتمكن من دخول نظام الشبكة وإحداث تلف كبير دون الشعور به إلا بعد فوات الأوان، كما حدث في سنة 2000م عندما استطاع احد الهواة من اختراع فيروس (I LOVE YOU) والذي تمكن من إيقاع خسائر لم يمكن حصرها في ذلك الوقت ولقد كان الفيروس يعمل كقنبلة موقوتة، حيث يفعل في تاريخ محدد بالسنة وكان الحل الوحيد لتفاديه يعد أن عرفت آلية عمله هو إغلاق النظام بأكمله في ذلك التاريخ.

✍ **قراصنة الأنترنت ذوو خبرة عالية:** وهذه تعد من اكبر المشكلات التي تواجهها الشركات فقراصنة الأنترنت ليسوا دوما من الهواة فبعضهم يملك من الخبرة والمهارة تفوق كثيرا من المتخصصين تمكنهم وفي كثير من الأحيان من اختراق أنظمة الشركة دون أن يستشعر بهم وقد تتم جريمتهم دون اكتشافها.

✍ **التسارع التكنولوجي:** قد يصعب في كثير من الأحيان مواكبة التسارع التكنولوجي على شبكة الأنترنت بشكل عام، مما يجعل التكنولوجيا التي تستخدمها الشركة قديمة.

2.2. من حيث المتسبب

يمكن تصنيف الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها نظام المعلومات المحاسبي من حيث المتسبب فيها بشكل عام إلى ثلاث فئات:¹

أ. **المخاطر البشرية:** ويمكن تعريفها بأنها تلك الأخطار التي يمكن أن تحدث في أثناء إعداد وتصميم التجهيزات وقنوات الاتصال وأجهزة الحاسوب التي ستعمل على تنفيذ نظم المعلومات، وكذلك من خلال عمليات البرمجة أو الاختيار أو تجميع البيانات أو إدخالها إلى النظام، وتشكل الأخطار البشرية أغلب المشكلات التي تواجه أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية في المنظمات.

¹ - سعد عبد الكريم، حنان علي، مرجع سبق ذكره ، ص: 225.

ب. الجرائم المحوسبة: وهذه الأخطار تتمثل تحديا كبيرا لإدارة نظم المعلومات المحاسبية لما تسببه من خسارة كبيرة ويمكن أن تتم الجرام المحوسبة سواء من قبل أشخاص خارج المؤسسة يقومون باختراق نظم المعلومات المحاسبية باستخدام الحاسوب، وقد يتم ذلك في الغالب من خلال شبكات الاتصال أو من قبل أشخاص ضمن المؤسسة يملكون صلاحيات الدخول إلى النظام.

ج. مخاطر البيئية: وهي المخاطر التي تحدث بسبب عوامل بيئية مثل: الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير، والمتعلقة بأعطال التيار الكهربائي والحرائق، وسواء كانت تلك الكوارث طبيعية أو غير طبيعية فإنها قد تؤثر على عمل النظام المحاسبي وقد تؤدي إلى تعطيل التجهيزات وتوقيفها لفترة طويلة مما يؤثر على أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.¹

3.2. من حيث العمدية

وتصنف المخاطر من خلال هذا المعيار إلى نوعين هما:²

أ. مخاطر ناتجة عن تصرفات متعمدة: وتتمثل في تصرفات يقوم بها الشخص متعمدا مثل ادخال بيانات خاطئة وهو يعلم ذلك، أو قيامه بتدمير بعض البيانات متعمدا ذلك بهدف الغش والتلاعب والسرقة، وتعتبر هذه المخاطر من المخاطر المؤثرة جدا على النظام.

ب. مخاطر ناتجة عن تصرفات غير متعمدة: وتتمثل في تصرفات يقوم بها الأشخاص نتيجة الجهل وعدم الخبرة الكافية كإدخالهم للبيانات بطريقة خاطئة بسبب عدم معرفتهم بطرق إدخالها أو السهو في عملية التسجيل، وتعتبر هذه المخاطر أقل ضررا من المخاطر المقصودة وذلك لإمكانية إصلاحها.

¹ - عصام محمد البحيصي، حرية شعبان الشريف، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، مجلة الجامعة الإسلامية غزة، العدد 02، فلسطين، 2008، ص: 905.

² - حسام احمد مجمد العلمي، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في كفاءة وفعالية التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص: 29.

4.2. من حيث الآثار الناتجة عنها

وهي كما يلي:¹

☞ مخاطر تنتج عنها أضرار مادية: وهي المخاطر التي تؤدي إلى حدوث أضرار للنظام وأجهزة الكمبيوتر أو تدمير لوسائل تخزين البيانات والتي قد تكون سببها كوارث طبيعية لا علاقة للإنسان بها أو قد تكون بسبب البشر بطريقة متعمدة أو عفوية.

☞ مخاطر فنية ومنطقية: وهي المخاطر الناتجة عن أحداث قد تؤثر على البيانات وإمكانية الحصول عليها للأشخاص المخول لهم بذلك عند الحاجة لها أو إفشاء بيانات سرية لأشخاص غير مصرح لهم بمعرفتها وذلك من خلال تعطيل في ذاكرة الكمبيوتر أو إدخال فيروسات للكمبيوتر قد تفسد البيانات أو جزء منها وتلك المخاطر قد تؤثر على الموقف التنافسي للشركة.

5.2. من حيث علاقتها بمراحل النظام

ويمكن تقسيمها كما يلي:²

1.5.2. مخاطر المدخلات: وهي المخاطر الناتجة عن عدم تسجيل البيانات في الوقت المناسب وبشكلها الصحيح، أو عدم نقل البيانات بدقة عبر خطوط الاتصال وتتمثل المخاطر المتعلقة بأمن المدخلات إلى أربعة أقسام أساسية وهي:

أ. **خلق بيانات غير رسمية:** ويتم ذلك من خلال خلق بيانات غير حقيقية ولكن بواسطة مستندات صحيحة يتم وضعها داخل مجموعة من العمليات دون أن يتم اكتشافها، ومثال ذلك إدخال فواتير وهمية باسم احد الموردين.

ب. **تعديل أو تحريف بيانات المدخلات:** ويتم ذلك من خلال التلاعب في المدخلات والمستندات الأصلية بعد اعتمادها من قبل المسئول وقبل إدخالها إلى النظام، وذلك عن طريق تغيير في أرقام مبالغ بعض المبالغ في صالح المحرف، أو في تغيير بعض العملاء أو معدلات الفائدة.

ج. **حذف بعض المدخلات:** ويحدث ذلك من خلال حذف أو استبعاد بعض البيانات قبل إدخالها إلى الحاسوب، وذلك إما بشكل متعمد ومقصود أو غير متعمد وغير مقصود.

¹ - نفس المرجع، ص: 31.

² - حسام احمد مجيد العلمي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 31-32.

د. إدخال البيانات أكثر من مرة: والمقصود بذلك قيام الموظف بتكرار إدخال البيانات إلى الحاسوب إما بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، ويتم ذلك من خلال إدخال بيانات بعض المستندات أكثر من مرة إلى النظام قبل أوامر الدفع وذلك إما بعمل نسخ إضافية من المستندات الأصلية وتقديم مل من النسخ الأصلية أو إعادة إدخال البيانات مرة أخرى إلى النظام.

2.5.2. مخاطر معالجة البيانات: ويقصد بها المخاطر المتعلقة بالبيانات المخزنة في ذاكرة الحاسوب والبرامج التي تقوم بمعالجة تلك البيانات، وتتمثل مخاطر المعالجة في الاستخدام غير المصرح به لنظام وبرامج المعالجة وتحريف وتعديل البرامج بطريقة غير قانونية أو عمل نسخ غير قانونية أو سرقة البيانات الموجودة على الحاسوب، ومثال ذلك قيام موظف بإعطاء أوامر للبرنامج بأن لا يسجل أي قيود في السجلات المالية تتعلق بعمليات البيع الخاصة بعميل معين من أجل الاستفادة من مبلغ العملية لصالح المحرف نفسه.

3.5.2. مخاطر المخرجات: ويقصد بها المخاطر المتعلقة بالمعلومات والتقارير التي يتم الحصول عليها بعد عملية المعالجة، وقد تحدث تلك المخاطر من خلال طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات أو خلق مخرجات زائفة وغير صحيحة أو سرقة مخرجات الحاسوب أو إساءة استخدامها أو عمل نسخ غير مصرح بها من المخرجات أو الكشف الغير مسموح به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها وتوزيعها بواسطة أشخاص ليس لهم الحق الاطلاع على تلك المعلومات أو تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض التخلص منها مما يؤدي على استخدام تلك المعلومات في أمور تسيء إلى المؤسسة وتضر بمصالحها.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه المخاطر وان اختلف مصدرها فإن لها أثر على نظام المعلومات المحاسبي والتي ستعكس سلبا على جودة المعلومة المحاسبية، ومن هنا تظهر مهمة جديدة ومسؤولية كبيرة أمام إدارة الوحدات الاقتصادية وهي ضرورة توفير الوسائل والأساليب اللازمة لحماية وضمان استمرارية عمل هذه النظم بشكل صحيح، وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: امن نظام المعلومات المحاسبي

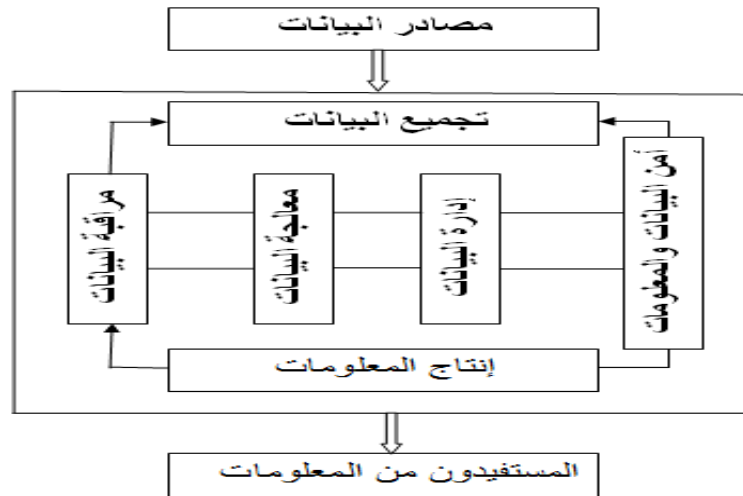
إن المعلومات المالية المعدة والمنشورات من خلال تقنية تكنولوجيا المعلومات تواجه مخاطر بأمنها من خلال التلاعب والتحريف بالبيانات المدخلة مما ينتج عنها نظام معلومات مشكوك في صحتها، ولم يعد أمن وسلامة المعلومات موضوعا محليا إنما يؤثر أيضا على الأطراف الخارجية، فقد يشكل خطرا

على الشركات المستخدمة لهذه التقنية إذا تمت الإشارة إليها بأنها غير آمنة فيما يتعلق بحماية معلوماتها المالية، ويقصد بأمن وسلامة المعلومات: "مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية التي تستخدم سواء في المجال التقني أو الوقائي للحفاظ على المعلومات والأجهزة والبرمجيات إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على العاملين في هذا المجال".¹

ويعرف أمن المعلومات بأنه "عبارة عن أسلوب فني له إجراءات وتدابير وقائية محددة تستخدم لحماية بعض البرامج أو المساحات من الذاكرة وملفات البيانات من التعامل غير المخطط، أو من الأشخاص غير المصرح لهم بهدف حماية المعلومات من السرقة والتلاعب أو الاختراق".²

ويظهر الشكل التالي أن أمن البيانات والمعلومات أصبح في الوقت الحاضر من متطلبات آلية عمل نظم المعلومات، حيث يتم التخطيط له بشكل مستمر خلال دورة حياة نظم المعلومات المستخدمة وعلى النحو التالي من خلال الشكل رقم (08):

الشكل رقم (08): مكانة أمن البيانات والمعلومات دورة حياة نظم المعلومات



المصدر: سعد عبد الكريم، حنان علي، مرجع سبق ذكره، ص: 229.

¹ - أيمن محمد فارس الدنف، واقع إدارة أمن نظم المعلومات في الكليات التقنية بقطاع غزة وسبل تطويرها، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص: 43.

² - زينب حوري، ساسية خضراوي، معالجة مخاطر التكنولوجيا في أعمال المحاسبة والتدقيق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة بSKرة، ماي 2013 ص: 387.

1. متطلبات تقييم أمن نظام المعلومات المحاسبية

للحصول على تقييم جيد لنظام من نظام المعلومات المحاسبية يلزم أولاً التعرف إلى احتياجات التقييم ومتطلباته وأنواعه وكيفية تنفيذه، وفيما يلي بعض من متطلبات التقييم:¹

➤ التعرف إلى المستويات المتخلفة لأمن وعلاقتها بنوعية المعلومات وعلى النحو التالي:

➤ تقليل حجم كل مجال من المجالات حتى يمكن التحكم فيه وتقييمه؛

➤ تحديد المستوى الأمني الخاص بكل فئة من الفئات، مما يساعد في توجيه المواد الأمنية بما يتلاءم وأهمية كل فئة من الفئات.

➤ التعرف إلى أنواع المخاطر المتوقعة حدوثها، وفيما يلي بعض أنواع المخاطر التي يمكن التعرض لها:

➤ الاتصال غير المصرح به لنظام المعلومات؛

➤ إجراء عمليات غير مصرح بها على البيانات مثل الإضافة أو الحذف أو المعالجة؛

➤ إجراء تعديلات غير مصرح بها على البرامج؛

➤ سرقة وسائط مادية مخزن عليها بيانات أو برامج؛

➤ التدمير غير المتوقع للبيانات أو البرامج أو وسائط التخزين؛

➤ الإتلاف المتعمد للأجهزة والمعدات؛

➤ التعرف إلى طرق حدوث المخاطر التي يتعرض لها النظام:

يشتمل الاستيلاء على البيانات في أثناء مرورها عبر شبكة الاتصالات بين الحسابات أو من خلال خطوط الهاتف أو بإدخال مستندات غير شرعية ضمن المستندات الشرعية أو إجراء تحريف على البيانات من قبل العاملين في النظام.

¹ - سعد عبد الكريم، حنان علي، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 229-231.

2. أهمية الرقابة الداخلية على امن وسلامة المعلومات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات

تعمل معظم الشركات في الوقت الحاضر على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تشغيل بياناتها وتوصيلها لمستخدميها في الوقت المناسب، وقد أدى ذلك إلى تزايد أهمية أمن وسلامة المعلومات الخاصة في ظل التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات وقد أدى التطور السريع في استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة سهولة إمكانية التلاعب في النظم المحاسبية والمعلومات علاوة على صعوبة اكتشاف هذا التلاعب، مما أدى إلى ضرورة الاهتمام بالرقابة الداخلية نظرا لتزايد المخاطر التي تهدد امن وسلامة النظم المحاسبية.¹

كما يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم أحد أهم المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال، فنظام المعلومات المحاسبية الذي يعمل وفق طرق واضحة منصوص عليها قانونا وتستجيب إلى وضعية وطبيعة نشاط المؤسسة، وضمن نمط المعالجة الآلية المتحكم فيها، ويعتمد على مجموعة من الدفاتر والسجلات المحاسبية ودليل للحسابات يراعي في تصميمه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل جهد ممكن وبأكثر دقة ممكنة يكون أحد المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية.²

3. إجراءات الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات

إن الوقاية من المخاطر والتهديدات يصعب تنفيذها في الواقع العملي، لأنها تتطلب مجهودا وتكاليف احتياجات ضخمة يصعب توفيرها في ظل تحليل المنافع والتكاليف المرتبطة بتصميم أمن وسلامة المعلومات.

ولا يمكن تصميم نظام امن وسلامة المعلومات يمنع كل الأخطار ولكن يمكن تصميم نظام يخفض احتمالات التهديدات أو الأخطار إلى أدنى حد ممكن عن طريق تحقيق الأمن لمكونات الحاسوب الملموسة وتحقيق الأمن على البرامج المختلفة وتتمثل في مجموعة البرامج اللازمة للحاسب من نظم التشغيل أو البرامج التطبيقية.

¹- سعد عبد الكريم، حنان علي، مرجع سبق ذكره، ص: 234.

²- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص: 98-99.

وهناك كثير من الوسائل والإجراءات التي يمكن استخدامها في أي شركة لتحقيق الرقابة الداخلية على أمن وسلامة المعلومات في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات منها:¹

أ.التشفير: وهو أسلوب يستخدم لضمان سرية وخصوصية وسلامة البيانات التي يتم تبادلها بين الأطراف المختلفة وذلك لضمان عدم اطلاع أطراف غير مصرح لهم على تلك البيانات، حيث يقوم المرسل باستخدام مفتاح معين لتشفير البيانات بتحويلها من الصيغة العادية إلى صيغة مشفرة لا يمكن قراءتها وفهمها ثم يقوم بإرسالها إلى المرسل إليه والذي يقوم بدوره باستخدام مفتاح لفك الشفرة.

ب.الحماية من الفيروسات: لابد من وجود إجراءات لحماية النظام من الفيروسات وتتمثل في استخدام برامج الكشف عن الفيروسات وتحديثها.

ج.إعداد نسخ احتياطية: يتم إعداد نسخ احتياطية من البيانات والبرامج لمواجهة احتمال فقدان أو تخريب البيانات أو البرامج نتيجة أخطاء التشغيل أو نتيجة اختراق نظام المعلومات.

د.الحوائط النارية: وهي عبارة عن مجموعة من برامج مترابطة تقع على حدود شبكة الحاسوب وتهدف إلى التأكد من هوية أي شخص يحاول الدخول إلى النظام.

هـ.إدارة كلمات المرور: عادة ما تتبع الشركة إجراءات رقابية تهدف إلى مساعدة المستخدمين في اختيار كلمات سر يصعب تخمينها وحتى يصعب على الأطراف غير المصرح لهم.

ويجب أن تتم عملية الرقابة على جميع عناصر النظام وعلى النحو التالي:²

أ.الرقابة على المدخلات: المدخلات مثل البيانات المدخلة إلى الحاسوب، ليتم معالجتها والتي تم برمجة النظام على أساسها ومن ثم استخراج النتائج المطلوبة.

أهم طرق الرقابة المستعملة على المدخلات:

- ☞ مطابقة مجموع الحركات التي تم إدخالها مع الإجمالي؛
- ☞ الفحص المنطقي (مقارنة المدخلات مع المعلومات المعروفة) .

¹ - سعد عبد الكريم، حنان علي، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 234 - 236.

² - نفس المرجع، ص : 238.

وفي حال اكتشاف مدخلات مرفوضة يجب:

- ✍ التعرف على جميع المدخلات؛
- ✍ مراجعة أسباب الرفض؛
- ✍ تصحيح الأخطاء ومن قبل شخص مخول؛
- ✍ وجود سجل لدى موظفي الرقابة يبين كافة المعلومات المرفوضة والتي تم تصحيحها.

ب. الرقابة على التشغيل: الرقابة على التشغيل تعتبر من أهم أنواع الرقابة على الحاسوب وبدون هذا النوع من الرقابة تتعرض المؤسسة إلى خسائر جسيمة نتيجة للتشغيل غير الصحيح وصعوبة اكتشاف الفشل والانحرافات، مما يؤدي إلى التأثير على المخرجات وقد يكون سببها أخطاء في المدخلات أو أخطاء فنية في جودة التشغيل ويمكن التغلب على هذه الأخطاء بطريقة التطابق.

ج. الرقابة على المخرجات: الرقابة على المخرجات تمثل دقة ومعقولية المعلومات التي تم تشغيلها وكذلك تشمل الحفاظ على سرية المعلومات وعدم توزيعها إلا للمسؤولين والمخولين بإستلامها، والأخطاء في المخرجات تكون نتيجة منطقية للأخطاء في مرحلتي المدخلات والتشغيل أما اكتشافها فيمكن باتّباع الأساليب التالية:

- ✍ تجميع عدد المستندات التي تم تشغيلها مقارنتها مع عدد المستندات المثبتة بكشف ضبط المستندات المرسلّة للتشغيل؛
- ✍ مراجعة قيم المستندات؛
- ✍ اختبار التسلسل الرقمي.

ولأغراض هذه الدراسة سيتم اعتماد التصنيف التالي للمخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية.

أ. مخاطر التشغيل غير المسموح به: وتعني إمكانية دخول مستخدم غير شرعي أو غير مسموح له لتشغيل النظام، مما يمكنه من الوصول إلى المعلومات الموجودة في الملفات، أو إحداث تغييرات متعمدة على البرنامج سواء كان ذلك من خلال إجراء قيود وسندات غير شرعية أو تعديلا على الأرصدة أو من خلال التغيير في النظام الداخلي وقاعدة البيانات للبرنامج، ومن هنا فعلى مدقق الحسابات أن يتأكد

من فاعلية الرقابة على دخول المستخدمين من خلال وجود كلمة سر ووجود إجراءات للتسجيل والتفتيش على محاولات الدخول على الملفات من أشخاص غير مسموح لهم بالدخول.

ب.مخاطر تتعلق بتعطيل الملفات: ويتعلق هذا الخطر باحتمالية عدم قدرة نظام الرقابة على استرجاع البيانات المفقودة، مما يسبب خسائر البيانات الموجودة على ملف معين لأسباب منها مثلاً دخول فيروس، خاصة في حالة وجود شبكة أنترنت على الجهاز أو بتعطيل الأجهزة بإنقطاع التيار الكهربائي مثلاً، من هنا فعلى مدقق الحسابات أن يتأكد من فاعلية نظام النسخ الآمن الذي يصعب الوصول إليه بسهولة خوفاً من خطر آخر يمكن حدوثه وهو سرقة تلك البيانات أو تسريبها.

ج.مخاطر تتعلق بتحديد الصلاحيات: ويتمثل هذا الخطر بإمكانية إجراء أحد المستخدمين حركات ليست من صلاحياته من خلال النظام المستخدم ومن هنا فعلى مدقق الحسابات التأكد من ارتباط الصلاحيات بالهيكل الوظيفي في النظام وإعطاء كل مستخدم الصلاحيات الملائمة لعمله والمتناسبة مع نظام الرقابة الداخلية.

4. دور آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض مخاطر أمن نظام المعلومات المحاسبي

يظهر دور آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض المخاطر التي قد تواجه أمن المعلومات في ظل تطبيق نظام الحوكمة الإلكترونية، من خلال:¹

- دعم تحقيق التوافق بين أهداف الشركة ومتطلبات تحقيق أمن المعلومات؛
- تخفيض تكاليف وجهد تحليل وتصنيف وتخزين البيانات اللازمة لإنتاج المعلومات وتخفيض مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات في إنتاج هذه المعلومات؛
- المساهمة في إنتاج تقارير مالية ذات مصداقية وشفافية؛
- إدارة مخاطر تكنولوجيا وزيادة أمن المعلومات مما يساهم في تخفيض عمليات الغش والتلاعب عند إعداد نظم المعلومات المحاسبية؛
- توفر أدوات لحماية البيانات والمعلومات المالية مما يزيد من شفافيتها ومصداقيتها وبالتالي تزيد درجة ثقة المتعاملين؛

¹ - سامح رفعت أبو حجر، أمينة محمد عبد العزيز، آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض مخاطر أمن المعلومات للحد من التلاعب المالي الإلكتروني في الوحدات الحكومية في ظل الحوكمة الإلكترونية، المؤتمر الخامس حول المحاسبة في مواجهة التغيرات السياسية والاقتصادية المعاصرة 2014/09/27، جامعة القاهرة، مصر، ص: 19.

- ☞ تعمل على الحد من تسريب المعلومات المالية؛
- ☞ تحسين نظام الرقابة الداخلية وزيادة قدرتها على تقييم ومتابعة الأداء؛
- ☞ إدارة وقياس أداء الشركة بفعالية وكفاءة.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن هناك عدة تصنيفات لنظم المعلومات، من بينها نظام المعلومات المحاسبي، إن الهدف الأساسي لكل أنظمة المعلومات هو الحصول على المعلومات، هذه المعلومات والتي تعتبر المنتج النهائي لتلك النظم تستخدم كأداة لإتخاذ القرارات.

كما يعد نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفرعية الموجودة داخل الوحدة الاقتصادية، حيث يختص بتوليد البيانات والمعلومات التي تعكس الواقع الاقتصادي، وتوفيرها لأصحاب المصالح قصد اتخاذ القرارات، ويتم ذلك عبر سلسلة من العمليات يتميز بها نظام المعلومات المحاسبي تتمثل في تسجيل مختلف الأحداث الاقتصادية ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية والتي يمكن التعبير عنها بالنقود، وتبويبها وتصنيفها وتجميعها وتلخيصها وتحليلها وعرض النتائج عن طريق التقارير والقوائم المالية والتي يتم استخدامها من جانب كل الأطراف الداخلية والخارجية قصد اتخاذ القرارات الرشيدة.

وفي ظل التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات أصبحت نظم المعلومات المحاسبية عرضة للعديد من المخاطر، تتعدد هذه المخاطر ما بين مخاطر داخلية ومخاطر خارجية والتي قد تكون بفعل العامل البشري أو بفعل العوامل الطبيعية، ومن شأن تلك المخاطر أن تؤثر على كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبية وعلى جودة المعلومات التي يفرزها النظام، وبالتالي التأثير على جودة القرارات أو اتخاذ قرارات غير صائبة، ومن هنا تحرص الوحدات الاقتصادية للتقليل من المخاطر من خلال تصميم أنظمة حماية لنظام المعلومات المحاسبي.

ولحوكمة الشركات دور في تقليل هذه المخاطر من خلال الإجراءات والمبادئ المتبعة في الحوكمة والتي ستكون موضوع دراستنا في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

حوكمة الشركات

الفصل الثاني: حوكمة الشركات

مقدمة الفصل

تعد حوكمة الشركات من القضايا التي استحوذت على اهتمام مجتمع الأعمال الدولي، وذلك أثر العديد من الأحداث التي وقعت خلال الفترة الأخيرة، خاصة الانهيارات والفضائح المالية التي شهدتها معظم أسواق دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض من كبرى الشركات الأمريكية والبريطانية وغيرها في دول العالم، بالإضافة الى التغيرات التي حدثت في بيئة الأعمال الحديثة المرتبطة بالعولمة.

ومع تصاعد حالات الفشل الذي تعرضت له العديد من الشركات على المستوى العالمي في الآونة الأخيرة، فقد كانت أصابع الاتهام تشير الى ضعف إجراءات وقواعد الرقابة والمساءلة في الشركات، وافتقار هذه الأخيرة الى القواعد الجيدة لإدارتها، مما ساهم في سهولة التلاعب في تقاريرها المالية، وبالتالي اتخاذ إجراءات غير رشيدة، بالإضافة الى غياب الرقابة والمتابعة من قبل المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، الأمر الذي أدى الى زيادة الإهتمام بحوكمة الشركات.

وبالتركيز على الدور المحاسبي في حوكمة الشركات، يتضح انه يتمثل في توفير المعلومات المحاسبية، وذلك ضمن منظومة متكاملة لتوفير المعلومات اللازمة لحماية المساهمين وأصحاب المصالح، فالمعلومات المحاسبية تلعب دورا مهما وأساسيا في سوق الأوراق المالية، وانها تكتسب هذا الدور من الحيز الذي تشغله داخل المحتوى الكامل من المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات، ولا شك في أن هذه المعلومات المحاسبية يتم توفيرها من خلال التقارير المالية للشركات.

ولتحقيق الهدف من هذا الفصل، تم تقسيمه الى ما يلي:

- المبحث الأول: الإطار النظري العام حوكمة الشركات
- المبحث الثاني: التجارب الدولية في حوكمة الشركات
- المبحث الثالث: حوكمة الشركات من منظور محاسبي وحوكمة تكنولوجيا المعلومات

المبحث الأول: الإطار النظري العام لحوكمة الشركات

ساهمت الانهيارات والفضائح المالية التي شهدتها معظم أسواق دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض من كبرى الشركات الأمريكية والبريطانية مثل شركة إنرون للطاقة، والتي تتبعها انهيار شركة آرثر التي تمثل أكبر شركة تدقيق في العالم، وهذا لثبوت تورطها بانهيار شركة إنرون آنفة الذكر، مما أدى الى البحث عن الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانهيارات وهو ما أدى بظهور مفهوم حوكمة الشركات، كما أدى التضليل وضعف الإفصاح والرقابة عليه الى أزمة ثقة بين المتعاملين، والتي أثرت على أغلب التعاملات في الأسواق العالمية مما أدى الى فقدان الثقة في إدارات الشركات والأنظمة الرقابية والمحاسبية المتبعة في تلك الشركات.

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين أصحاب المصالح بصفة عامة، بالإضافة الى الفضائح والأزمات المالية التي وقعت في شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أدى الى زيادة الإهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات، حاولت العديد من المنظمات المهنية وهيئات أسواق المال ومجامع مهنية مختلفة جاهدة نحو وضع مبادئ لحوكمة الشركات، ورغم هذا التعدد إلا أن أكثر هذه المبادئ قبولا واهتماما هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999، وتهدف هذه المبادئ الى التطبيق الجيدة لمنظومة حوكمة الشركات.

1. أسباب بروز حوكمة الشركات

نتيجة لكبر حجم الشركات، وتوسع نشاطها، وانفصال الملكية عن التسيير الذي يبرره الإطار المفاهيمي لنظرية الوكالة، وما انجر عن هذه التغيرات في بيئة الأعمال المحلية والدولية من فضائح، وأزمات مالية، وانهيارات لشركات كبيرة، حيث كان التوجه إلى محاولة إعادة الثقة في القائمين على تسيير الشركات، وما يتم الإفصاح عنه من معلومات مختلفة لأصحاب المصالح، فكان الدافع لبروز حوكمة الشركات بقوة وفرض نفسه كضامن حقيقي لتجنب تعارض المصالح وحماية حقوق مختلف الأطراف أصحاب المصلحة، كما كان للعولمة وبما أفرزته من معطيات وتغيرات كبيرة أن جعلت

الحوكمة تحتل موقعا متقدما في الإهتمام العالمي، من خلال أهمية الدور الذي تلعبه مبادئها القائم على الصراحة والشفافية والإفصاح مما يوفر الحماية للمساهمين ولكافة الأطراف ذات الصلة بالشركات.

1.1. نظرية الوكالة

يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من العوامل الأساسية لظهور نظرية الوكالة، كما أن التوسع الكبير الذي عرفته المؤسسات الإقتصادية خصوصا في ظل العولمة والنمو الإقتصادي العالمي المتزايد اقتضى أن توكل الشركات مسؤولية إدارتها إلى مجلس إدارة منتخب، وهذا ما ولد تعارض المصالح وظهور مشكلة الوكالة بين الأطراف المتعاقدة في الشركة، فقد يستغل بعض المديرين السلطات الواسعة الممنوحة لهم في تحقيق عوائد خاصة بهم والقيام بأعمال غير أخلاقية ومتنافية مع الأسس القانونية، مثل استمالة المراجعين لإعداد التقارير التي يرغب بها المدراء دون الأطراف الأخرى، هذا ما أدى إلى زيادة الإهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات، كما باتت الحاجة الماسة لإعادة الثقة والمصادقية لأسواق المال، لما تمثله من مطمح أساسي تسعى دول العالم دول العالم لتحقيقه، لذا زاد الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة.¹

وتقوم نظرية الوكالة بمعالجة مشكلتي الإختيار المعاكس والخطر الغير أخلاقي اللتان قد تنشآن نتيجة الفصل بين الإدارة والملكية مما يخلق ما يعرف في عالم المالية بتضارب المصالح بين كل من المساهمين والمدراء، هذا التضارب يؤدي بدوره إلى تحمل الشركة لتكاليف الوكالة التي قد تزيد من تكاليف جمع الأموال خارج الشركة وبالتالي زيادة الإعتماد على الأموال المتولدة داخل الشركة بإعتبارها أرخص مصدر للتمويل. وتتلخص تكاليف الوكالة كما توصل إليها الباحثين Jensen و Meckling (1976) فيما يلي:²

- ✓ تكاليف رقابية: وهي عبارة عن الحوافز يتم منحها للإدارة وتكلفة الآليات الرقابية على سلوكها.
- ✓ تكاليف الربط: وهي عبارة عن ما تنفقه الإدارة من موارد في إعداد التقارير والمعلومات الإضافية التي تقدمها للملاك لتؤكد بأنها تعمل بأفضل ما يمكن لتعظيم ثروتهم.

¹ - بوزينة هجيرة، دراوسي مسعود، أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات على الرفع من جودة المعلومات المالية وكفاءة الأسواق المالية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة البليدة 2، 2017، ص: 217.

² - زياد محمد رزيقات، وآخرون، تكاليف الوكالة والحاكمية المؤسسة دليل من الشركات الصناعية الأردنية، المؤتمر الثالث حول حاكمية الشركات والمسؤولية الإجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 أبريل 2013، ص: 254.

✓ الخسائر المتبقية: وهي عبارة عن الانحرافات بين القرارات ومصلحة الملاك التي تؤدي إلى أضرار أو خسائر لا بد منها في ثروة الملاك.

ويوجد هناك نوع آخر من التضارب ينشأ بين حاملي الأسهم وأصحاب الديون لأن الشركة تتجه لإستدانة في التمويل، وهذا التضارب ناتج عن مشكلة نقل الثروة فيما بينهم وذلك لشعور أصحاب الدين بأن المالكين سوف يقومون بتبديد أموالهم واستخدامها لتحقيق مصالحهم على حسابهم وهو ما يؤثر على قدرة الشركة في دفع التزاماتها مما يدفع بأصحاب الديون لطلب علاوة مما يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل من المصادر الخارجية والتي بدورها تؤدي إلى تخلي الشركة عن بعض الفرص الإستثمارية، وبالتالي تحدث مشكلة نقص الاستثمارات مما ينعكس سلباً على ربحية الشركة وقيمتها السوقية، ولهذا فإن الشركات التي تكون لديها تكاليف الوكالة مرتفعة تميل إلى الاعتماد بشكل أكبر على مصادر التمويل الداخلية متبعة في ذلك نظرية الأولويات في التمويل، ومن الجدير بالذكر أن مشكلة الوكالة تتعاضد في حالة توفرت تدفقات نقدية حرة التي هي عبارة عن الفوائض من التدفقات النقدية بعد أن تقوم الشركة بتمويل كافة مشاريعها الإستثمارية التي يكون صافي القيمة الحالية لها موجبا، حيث يميل المدراء في الشركات إلى إنفاق تلك التدفقات في مشاريع غير مجدية مما يحمل الشركة تكاليف تسمى بتكاليف المبالغة في الإستثمار.¹

2.1. الأزمات المالية

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا انهياراً كبيراً منذ يوم الاثنين 1997/10/2 والذي أطلق عليه بيوم الاثنين المجنون حيث ابتدأت الأزمة من تايلندا ثم انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، وعلى الرغم من أن هذه الأزمة كانت إقليمية بالدرجة الأولى، انتشرت آثارها الإقتصادية إلى دول عديدة، ومن بين أسباب هذه الأزمة هو سوء إدارة أسعار الصرف وسوق العملات وتفشي الفساد الإداري وقلة الشفافية في البنوك والشركات العاملة إضافة إلى تعارض مصالح إدارات تلك الشركات ومصالح حملة الأسهم، وهناك من يحمل حدوث هذه الأزمة الدول والمنظمات الإقتصادية الدولية كالصندوق والبنك الدوليين جزء كبيراً من المسؤولية بسبب السياسات المتناقضة والوعود والضمانات التي لم تتحقق في حينها.²

1 - زياد محمد رزيقات، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 254-255.

2 - قحطان عبد سعيد، الأزمة المالية الآسيوية 1997 والأزمة المالية العالمية 2008، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 21، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص: 14.

وأوضحت الأزمة الآسيوية ظاهرة مهمة كانت سببا في انتشار العديد من الأزمات وهي ظاهرة العدوى، فقد بدأت سلسلة الأحداث في تايلاندا وانتشرت إلى دول عديدة في الإقليم، كما أنها انتشرت إلى دول خارج الإقليم خاصة في أمريكا الجنوبية، من بين هذه الأزمات الأزمة المالية العالمية 2008 والتي اجمع الكثير من الخبراء أن الأسباب الرئيسة لحدوثها يعود إلى السوق العقاري لتتحول بسرعة مذهلة إلى أزمة مالية عالمية تهدد الاستقرار الاقتصادي، وقد تلتها عدة أزمات مالية واقتصادية في بلدان الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية، وفي ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية تجلت الضرورة الملحة للأطراف المعنية من شركات المساهمة والبنوك وشركات التأمين... إلخ لتفعيل حوكمة الشركات التي تلعب دورا هاما بما يكفل ضبط أداء الشركات، وما يترتب على ذلك من دقة النتائج ويجنب الشركات التعرض لأي أزمات مالية يمكن أن تعصف بها وتقودها إلى الفشل والانهيار المالي.¹

3.1. الفضائح المالية

أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالشركات العملاقة في العديد من دول العالم، والتي كان لها وما يزال الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك الشركات إلى دراسة وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي والإداري بالشركات والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الانهيارات والفضائح، ولعل من أهم هذه الفضائح ما حدث لشركة Enron للطاقة وشركة Worldcomm للاتصالات والشركة الأوروبية لأغذية Parmalat، والتي تبين فيما بعد أن العيب ليس بالمعايير المحاسبية ولكن في السلوكيات المطبقة، ففي قضية إنرون ظهر أن المعايير المحاسبية كانت تنص على آليات معينة يجب إتباعها عند تكوين شركة ذات أهداف محددة إلا أن إدارة الشركة لم تتقيد بها، كذلك غض مراجعهم الخارجي الطرف عن عملية التقيد بالمعايير، وعليه وفي كلا الحالتين اتبعت الإدارة ومراجعها أسلوب غير أخلاقي ساهم في إهيار الشركة، وهذا ما دفع الحوكمة الأمريكية إلى إصدار قانون 2002 sarbanes-oxley act of * الذي ألزم الشركات المدرجة بالبورصة الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة الشركات والذي أحدث تغييرات جوهرية على

¹ - سدره أنيسة، حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة 2008، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 4، جامعة الجزائر 3، 2013، ص:96.

* هو قانون أصدره الكونغرس الأمريكي في 2002 لحماية المستثمرين من احتمال قيام الشركات بالأعمال المحاسبية الاحتيالية، حيث يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المحاسبية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية، حسب هذا القانون فإنه سيتم تحميل الرئيس التنفيذي ومدير القطاع المالي مسؤولية شخصية عن إعلان معلومات محاسبية خاطئة. وقد جاء هذا القانون إثر تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى انهيار شركتي إنرون وورلد كوم

بيئة الأعمال بشكل عام وبيئة مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، لذا أدت هذه الانهيارات والفضائح المالية إلى بروز مفاهيم ومصطلحات جديدة بهدف السيطرة على تلك التأثيرات، وكذلك لتفادي حدوثها في المستقبل، وأبرز هذه المفاهيم مفهوم حوكمة الشركات.¹

4.1. العولمة الاقتصادية

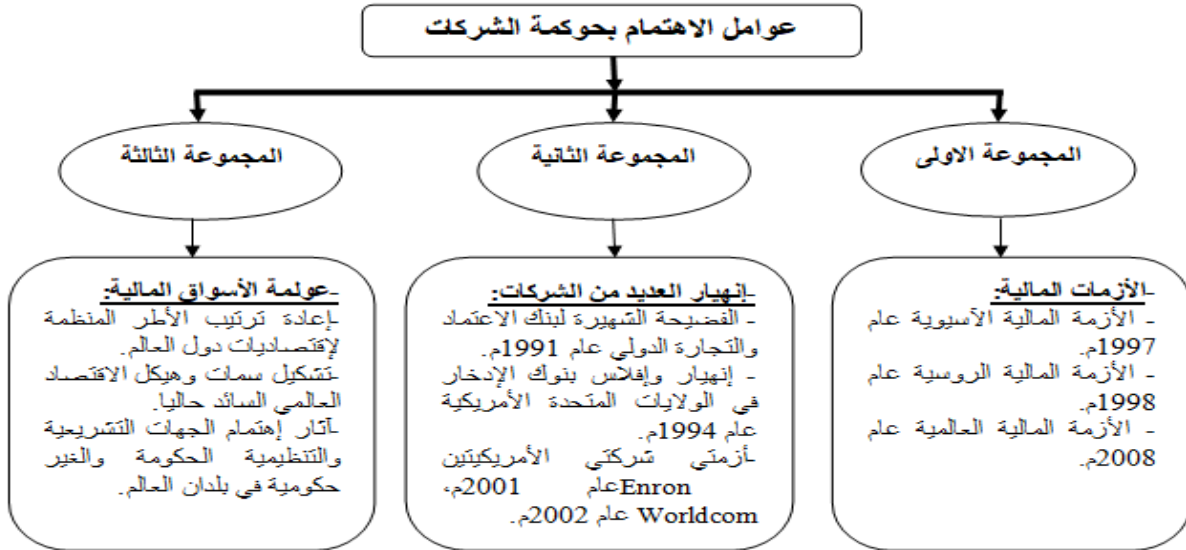
شهد العالم خلال العقدين الماضيين الكثير من التحولات الاقتصادية والسياسية، بدأ بإنهيار الاتحاد السوفياتي والتحول بصورة متسارعة نحو اقتصاد السوق وصولاً إلى هيمنة الرأسمالية كنظام تتغير ملامحه وأساليبه في الاستغلال عبر التوسع المستمر المتجاوز حدود دول العالم، وفي ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات بلغ التوسع الرأسمالي ذروته من خلال فتح آفاق جديدة تتمثل في تسهيل حركة انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات من دولة إلى أخرى وتحريرها من أية قيود، وبتعاظم دول العولمة من خلال تزايد دور وأهمية الشركات المتعددة الجنسيات وعولمة النشاط المالي واندماج الأسواق المالية، باتت البلدان النامية بحاجة ملحة لتبني مجموعة من الإستراتيجيات الاقتصادية والسياسية لمواجهة الضغوط المتزايدة وبيئة العمل الجديدة المتسمة بالتغيرات السريعة والمنافسة الحادة بين الشركات، لذلك لابد من تسليط الضوء وزيادة الاهتمام بمفهوم الحوكمة الذي بدأ يغزو الخطاب الاقتصادي كأداة تقوم بجوهرها على الإدارة الرشيدة القادرة على مواجهة العولمة وتحدياتها.

فالعولمة وبما أفرزته من معطيات وتغيرات كبيرة جعلت الحوكمة تحتل موقعا متقدما في الاهتمام العالمي، وتأتي في مقدمة تلك المعطيات توسيع دائرة المنافسة بين الشركات وزيادة الخيارات لدى المستثمرين، ففي الوقت الحالي بإمكان أي مستثمر شراء أسهم لأي شركة في أي مكان من العالم وهو ما أدى إلى خلق الكثير من الصعوبات في متابعة أعمال وأداء تلك الشركات، ومن هنا تنبع أهمية الدور الذي تلعبه قواعد ومعايير الحوكمة القائمة على الصراحة والشفافية والإفصاح الكافي في قطاع الشركات مما يوفر الحماية للمساهمين ولكافة الأطراف ذات الصلة بالشركات.² ويمكن تبويب العوامل التي أدت لزيادة الحاجة لحوكمة الشركات إلى ثلاث مجموعات رئيسية وذلك حسب الشكل رقم(09):

¹ - عمر اقبال توفيق المشهداني، تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة ورقلة، 2012، ص:223.

² - بن عيشي بشير، تقارير يزيد، حوكمة الشركات من منظور محاسبي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2018، ص ص: 21-20.

الشكل رقم (09): عوامل الاهتمام بحوكمة الشركات



المصدر: صبايحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الشلف، الجزائر، 20/19 نوفمبر 2013، ص: 664.

2. تعريف حوكمة الشركات:

مع انتشار الإهتمام بتعريف حوكمة الشركات في العقود الثلاثة الأخيرة على المستوى العالمي، لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه بين كافة الإقتصاديين والقانونيين لحوكمة الشركات، ويرجع ذلك الى تدخله في العديد من الأمور التنظيمية والإقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات.

1.2. تعريف حوكمة الشركات لغويا

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدث في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الإنضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني.

وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منها ما يلي: ¹

- **الحِكمة:** ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

¹ - أشرف حنا ميخائيل، أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة وأبعادها المحاسبية والإدارية والإقتصادية، الإسكندرية، 8-10 سبتمبر 2005 ص: 177.

- **الحُكْمُ:** وهو ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- **الإِحْتِكَاْمُ:** وهو ما يقتضيه من الرجوع الى مرجعيات أخلاقية وثقافية والى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- **التَحَاكُمُ:** وهو طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

2.2. تعريف حوكمة الشركات إصطلاحا

لقد تشعبت التعاريف التي قدمت لحوكمة الشركات من طرف مختلف الأطراف المهمة باختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم، لكنها تتفق في كونها تهدف لإيجاد حلول للمشاكل المعاصرة التي عرفها الشركات نتيجة لتضارب المصالح وتعدد محيط الشركات الكلي والجزئي. كما تتراوح هذه التعريفات بين تعريفات ضيقة محصورة في اطار القوانين والمعايير المحاسبية ومتطلبات الإفصاح وترتيبات الرقابة الداخلية، الى تعريفات واسعة النطاق تجعل من الحوكمة المكون الأساسي في الثقافة المؤسسية وطريقة تحديد الأهداف وتنفيذها في المؤسسات.

وفيما يلي نحاول التطرق لبعض هذه التعاريف لحوكمة الشركات والموضوعة من قبل الأكاديميين والمنظمات المهنية مرتكزا على البعد المحاسبي والمالي لحوكمة الشركات، والتي نذكرها فيما يلي:

عرفتها لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (Cadbury) البريطانية عام 1992 على أنها "نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"¹.

كما تم تعريفها كذلك بأنها "ذلك الإطار الذي ينبغي ان يضمن التوجه الاستراتيجي للشركة، والرصد الفعّال من جانب مجلس الإدارة، وكذلك مساءلة مجلس الإدارة امام الشركة والمساهمين"².

تعريف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين "هي مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يتبناها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف، والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم واستغلال موارد المؤسسة على نحو مسؤول"¹.

¹- Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, **The Financial Aspects Of Corporate Governance, London: Burgess Science Press**, 1 December 1992. P: 14.

²- Organization For Economic Co-Operation And Development, **Using the OECD Principles of Corporate Governance a boardroom perspective**, Paris, 2008, p:15.

تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC "هي مجموعة من الوسائل الداخلية التي من خلالها يتم إدارة الشركات والتي تنطوي بين إدارة الشركة ومجلس ادارتها ومساهميها وغيرها من أصحاب المصالح، كما توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد أهدافها ووسائل تحقيق تلك الأهداف من خلال استغلال الموارد بكفاءة وفعالية".²

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD "هي مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الادارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وهي بذلك توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع اهداف الشركة ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ومتابعة الأداء والنتائج وتسهيل المراقبة الجيدة لإستخدام موارد واصول الشركات بكفاءة وفعالية".³

وتم تعريفها من المنظور المحاسبي بأنها " هي مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية التي تفرض على الشركات لحماية أموال المساهمين، خاصة تلك المتعلقة بالإفصاح والشفافية عن وضع الشركة المالي".⁴

ويشير اصطلاح الحوكمة من المنظور المحاسبي الى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية.⁵

يركز الجانب المحاسبي للحوكمة على توفير حماية لأموال المستثمرين وحصولهم على عوائد مناسبة بما يضمن عدم استخدامها في مجالات أو استثمارات غير آمنة، وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاص.

¹ - بوخبزة فوزية، دعائم الحوكمة وفعاليتها في أداء دور البنوك والأسواق المالية في الازمة المالية، مؤتمر الشلف 2013، نقلا عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة الكترونية شهرية، العدد العدد53، فيفري 2004.

² - International Finance Corporation, **International Finance Corporation**, Second Edition, Printed in Hanoi, Vietnam by BACSON, 2010.

³ - www.oecd.org تاريخ الاطلاع 2016/04/21.

⁴ - سالم بن سلام بن حمدة الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة في سلطنة عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010، ص: 21.

⁵ بوعزة محمد امين، بوطيبة فيصل، دور النظام المحاسبي في تفعيل الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9 العدد 2، جامعة غرداية، 2016 ص: 491.

انطلاقاً من التعاريف السابقة تظهر المعاني الأساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:¹

- ✍ مجموعة الأنظمة والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء الشركات؛
- ✍ تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- ✍ مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين، يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيها بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين؛
- ✍ مجموعة من المفاهيم والأهداف والإدارة والرقابة التي تتضمن حوافز مناسبة لمجلس الإدارة والإدارة العليا لتتبع الأهداف التي وضعت من أجل إنماء الشركة وتطويرها وتحقيق المتابعة الفعالة والمستمرة والإشراف على الإستخدام الأمثل لمواردها بكفاءة ونزاهة عالية.

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات

لكل مصطلح اقتصادي كان أو علمي فانه يرتكز على مقومات و مبادئ أولية ليظهر إلى الوجود و الحوكمة كنتيجة للانهيارات المالية التي حدثت بأسواق عديدة منها جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية و تعرض العديد من الشركات للفشل هذه العوامل دفعت العديد من المنظمات المهنية وهيئات أسواق المال ومجامع مهنية مختلفة إلى دراسة آلية حوكمة الشركات و مدى فاعليتها.

يقصد بمبادئ حوكمة الشركات مجموعة المعايير السلوكية والاخلاقية التي تنظم عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بشكل عام في الشركات، وتهدف الى تحقيق توازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى، كما تتميز بعدم الالزام القانوني لها.²

حاولت العديد من المنظمات المهنية وهيئات أسواق المال ومجامع مهنية مختلفة جاهدة نحو وضع مبادئ لحوكمة الشركات، من بينها مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات ممثلاً في لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

¹ - زرزار العياشي، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع ورهانات وأفاق، جامعة ام البواقي، الجزائر، 7/8 ديسمبر 2010، ص 3، 4.

² - عصمت أنور صحاح، اتجاهات حديثة في المراجعة وحوكمة الشركات، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2014، ص34.

1. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ورغم هذا التعدد إلا أن أكثر هذه المبادئ قبولا واهتماما هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999م وتم تعديل تلك المبادئ وإعادة إصدارها عام 2004م، وتهدف هذه المبادئ إلى التطبيق الجيدة لمنظومة حوكمة الشركات، وتغطي هذه المبادئ ستة مجالات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

1.1. وجود إطار فعال للحوكمة

يبيغي أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من شفافية وكفاءة الأسواق وذلك بما يتوافق مع احكام القوانين، مع تحديد واضح للمسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة ويتحقق هذا المبدأ من خلال التالي:

- ✍ وضع إطار للحوكمة بحيث يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة السوق؛
- ✍ يجب أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية للحوكمة متوافقة مع احكام القانون وقابلة للتنفيذ؛
- ✍ ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات وفق اختصاص تشريعي ما، ومحدد بشكل يضمن خدمة المصالح العامة؛
- ✍ يجب أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن احكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها؛

2.1. حماية حقوق المساهمين:

ويتمثل هذا المبدأ في أنه يجب أن يحمي إطار الحوكمة حقوق المساهمين والتي تتمثل في:

- ✍ تأمين وسائل التسجيل والنقل والتحويل لملكية الأسهم؛
- ✍ الحصول على المعلومات المختلفة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة؛
- ✍ الحضور في الجمعيات العامة والتصويت واختيار أعضاء مجلس الإدارة؛
- ✍ الحصول على عائد أرباح الشركة ومنح الأسهم.

¹ - www.oecd.org تاريخ الاطلاع 2016/08/09.

3.1. المعاملة المتكافئة والعادلة بين المساهمين

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة المتساوية لكافة المساهمين (صغار المساهمين والمساهمين الأجانب وغيرهم)، كما ينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

4.1. احترام حقوق أصحاب المصالح

ينبغي أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات حماية حقوق أصحاب المصالح من حملة السندات والبنوك والعاملون والعملاء والموردين كما يحددها القانون بما في ذلك احترام حقوقهم وإيجاد وسائل لمشاركتهم مع ضمان فرصة حصولهم على المعلومات المتصلة بذلك.

5.1. الإفصاح والشفافية:

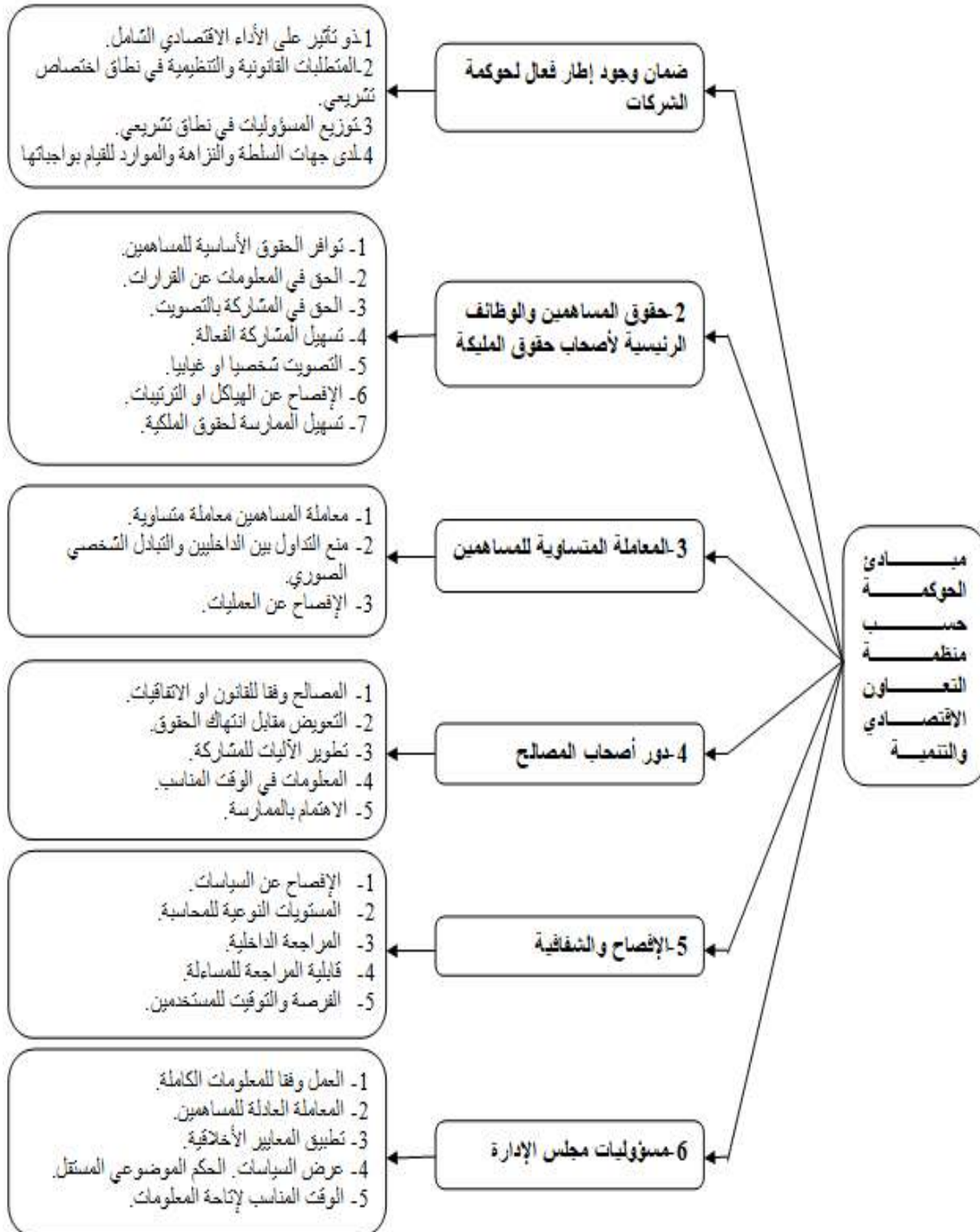
يعد هذا المعيار من أهم أهداف حوكمة الشركات، حيث تعمل حوكمة الشركات على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب وبأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية بشأن كافة المعطيات والمعلومات المتعلقة بالشركة وأهدافها، ويذكر مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة، ويتم الإفصاح عن كل هذه المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون أي تأخير وبأقل تكلفة ممكنة.

6.1. مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات مسؤوليات وأن تضمن مساءلة المجلس من قبل الشركة والمساهمين، ومن مهام المجلس مراجعة وتوجيه استراتيجيات الشركة والموازنات السنوية والانفاق الرأسمالي وخطط النشاط ومراجعة الأداء وإدارة المخاطر وضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة.

ويمكن تلخيص هذه المبادئ في الشكل رقم (10):

الشكل رقم (10): مبادئ حوكمة الشركات وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



المصدر: محمد مصطفى سليمان، دور الحوكمة في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص:50.

2. مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية: وضعت لجنة بازل في عام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:¹

✍ وضع موثائق الشرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة والسليمة بين هذه المؤسسات؛

✍ وضع استراتيجية للشركة معدة جيدا والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها بمساهمة الأفراد في ذلك؛

✍ التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من افراد المجلس؛

✍ وضع صيغة وآلية للتعاون بين مجلس الإدارة ومدقي الحسابات والإدارة العليا؛

✍ إيجاد نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة مع تناسب السلكات مع المسؤوليات؛

✍ إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر خاصة في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح؛

✍ تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سلمية، وكذلك المديرين أو الموظفين سواء كانت الحوافز في كل التعويضات أو الترقيات أو عناصر أخرى؛

✍ ضمان توفير وتدقيق المعلومات داخليا وخارجيا بشكل مناسب.

3. مبادئ مؤسسة التمويل الدولية: وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجهاً وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة والمتمثلة فيما يلي:²

- ✍ يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة؛
- ✍ إيجاد خطوات إضافية تضمن الحكم الجيد الجديد؛
- ✍ إسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محليا؛
- ✍ القيادة الجيدة.

¹ - دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 06-07 ماي 2012، ص: 04.

² - حكيم بن جروة، عبلة مخرمش، الحوكمة في المؤسسات المصرفية محدداتها ومعاييرها وتطبيقها، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 25-06 نوفمبر 2013، ص: 08.

المطلب الثالث: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات

لقد أصبحت حوكمة من الموضوعات الهامة في الوقت الراهن على مستوى الشركات والمنظمات، وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة والتي كان من مسبباتها الفساد الإداري والمحاسبي، هذا الفساد قدم معلومات مضللة مصادق عليها من قبل مراقبي الحسابات وهو ما أدى إلى إفلاس العديد من كبريات الشركات في العالم، وعلى هذا الأساس سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات والخصائص والمميزات بالإضافة إلى الأهمية والأهداف.

1. الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي:¹

1.1. المساهمون: هم من يقومون بوضع الأموال تحت تصرف الشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريته مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لإستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة.

2.1. مجلس الإدارة: بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، وبرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:

➤ واجب العناية اللازمة: ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يقضا وحذرا وان يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وان يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وان تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعة.

¹ - زرزار العياشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 9-10.

✍ واجب الإخلاص في العمل: ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

3.1. الإدارة: تعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

4.1. أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف والتي تعتبر مهمة في معادلة العلاقة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات الموضوعة للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة، بعيدا عن المعلومات المضللة التي تؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة.

2. خصائص حوكمة الشركات

يهدف مصطلح حوكمة الشركات في أهم محدداته إلى تحقيق الانضباط السلوكي والتوازن في تحقيق مصالح جميع الأفراد المعنية في إطار الشراكة الإقتصادية وإيجاد الوسائل الرقابية الفاعلة وتوفير كفاءة إدارة المخاطر من أجل حماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين، ومن أهم خصائص حوكمة الشركات التي تضمنتها تجارب الدول وتطبيقات الشركات ما يلي:¹

- ✍ الانضباطية: وتعني إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- ✍ الشفافية: وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ولذلك ركزت تجارب الدول على موضوع الإفصاح ضمن تطبيقات الحوكمة.

¹ - عوض خلف دلف، وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 4، العدد 11، 2008، جامعة تكريت، العراق، ص: 132.

✍ الإستقلالية: تحاشي وجود تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط، ولذلك ركزت الحوكمة على على وجود الأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين الذين ينبغي أن يكون لهم رأي مؤثر وموازٍ لأراء الأعضاء التنفيذيين.

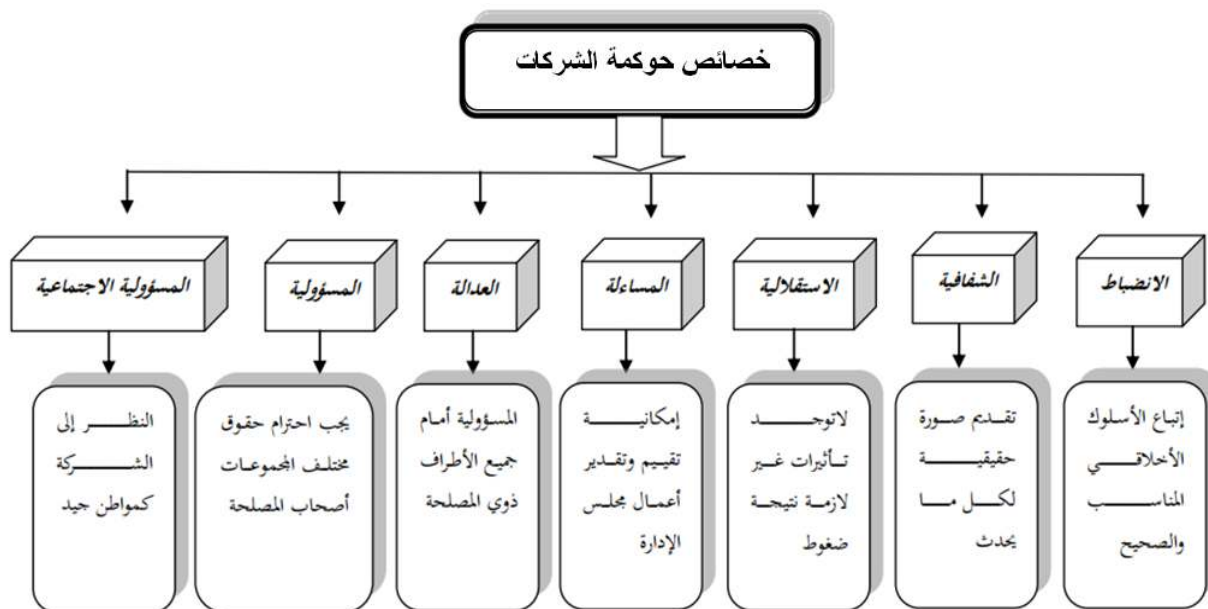
✍ المساءلة: وتعني إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

✍ المسؤولية: وهي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.

✍ العدالة: وهي احترام حقوق جميع أصحاب المصلحة في الشركة.

✍ المسؤولية الاجتماعية: وتعني الالتزام الذاتي والقانوني، وعلى الإدارة عند وضع إستراتيجيتها أن تأخذ بالاعتبار المسؤولية الاجتماعية إلى جانب المسؤولية الإستثمارية لأن المساهمة في تحقيق الرفاهية وحماية البيئة وتحقيق رضا الزبائن يعزز من مكانة الشركة في المجتمع.¹ ويمكن تلخيص هذه الخصائص من خلال الشكل رقم (11):

الشكل رقم (11): خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق حماد عبد العال، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر، ط 2، 2007، ص: 25.

¹ - خضير مجيد علاوي، مدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات العراقية، مجلة القادسية، المجلد 17، العدد 2، جامعة القادسية، العراق، 2015، ص: 180.

3. مزايا حوكمة الشركات

يحقق التطبيق الجيد لحوكمة الشركات كثيرا من المزايا لجميع الأطراف التي لها علاقة بالشركة تبرز أهمية اللجوء إليها وتطبيقها على الشركات، من أهمها:¹

- ✍ إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة؛
- ✍ تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- ✍ العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة؛
- ✍ العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛
- ✍ فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية؛
- ✍ العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي؛
- ✍ توفير فرص عمل جديدة؛
- ✍ جذب الإستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج؛
- ✍ الشفافية في إجراءات والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة؛
- ✍ تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية في الشركة؛
- ✍ العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجيتهم وتعميق ثقتهم بالشركة؛
- ✍ زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة.

4. أهمية حوكمة الشركات

اكتسبت الحوكمة المؤسسية أهمية كبيرة برزت عقب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة والتي منيت بها العديد من الشركات العالمية بخسائر فادحة بأسواق عدد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية نتيجة لحالات الفشل الإداري والتلاعب بالقوائم المالية وتعظيم أرباح تلك الشركات بنسب مبالغ فيها فضلا عن السعي وراء تحقيق الربح السريع وعدم

¹ - عبد الصبور عبد القوي، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

الالتزام بمحددات السلوك المهني والأخلاقي كأعراف سائدة، مما أدى الى حدوث العديد من حالات الإفلاس والعسر المالي للشركات عملاقة تضرر فيها كثير من المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال.

تتجسد أهمية حوكمة الشركات من الجانب المحاسبي والرقابي بما يأتي:¹

- ✍ محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات؛
- ✍ تحقق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة المتعاملين في الشركة بدأ من كمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى العاملين فيها؛
- ✍ تقادي وجود أخطاء عمدية أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره او العمل على تقليله الى أدنى قدر ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية الحديثة؛
- ✍ تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج؛
- ✍ تحقيق قدر كافي من الإفصاح والشفافية في القوائم والتقارير المالية؛
- ✍ ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

5. أهداف حوكمة الشركات

بعد الإنهيارات الإقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها بعض البلدان، والتي أدت إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح بها وخاصة المستثمرين الحاليين وهو ما أدى بظهور حوكمة الشركات بإعتبارها المخرج السريع والفعال والحل المتكامل والفعال لتفادي ما وقع، إن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة على منظمة التعاون الإقتصادي تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف، والشكل رقم (12) يوضح ذلك:

¹ - محمد عمر شقلاوف، عبد الحفيظ مسرة، الحاكمية المؤسسة وعلاقتها بالخصخصة والمسؤولية الاجتماعية، المؤتمر الثالث حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، 18/17 أبريل 2013، ص:109.

الشكل رقم(12): مبادئ حوكمة الشركات



المصدر: علاء فرحان طالب، ايمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص:45.

من خلال هذا الشكل يتضح أن الأهداف الموضوعية تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق واستخدام الأسلوب الناجح للممارسة السلطة لكي يحارب الفساد بكل صوره، وتعميق ثقافة الإلتزام بالمبادئ والمعايير الموضوعية وخلق أنظمة للرقابة ذاتية ضمن إطار أخلاقي نابع من العمل والشفافية وحسن استخدام موارد الشركة لما مصلحة الشركة للحرص على زيادة قدرتها التنافسية، وتعميق دور السوق المالي وجذب الاستثمارات الذي بدوره ينمي المجتمع والدولة.

المطلب الرابع: نظام حوكمة الشركات، المحددات والمقومات

يعتبر نظام حوكمة الشركات من الأنظمة الحديثة نسبياً، ولهذا النظام مجموعة من المحددات والمقومات التي تساهم في نجاح مسار تطبيقه وفي تحقيق مختلف الأهداف المرجوة منه.

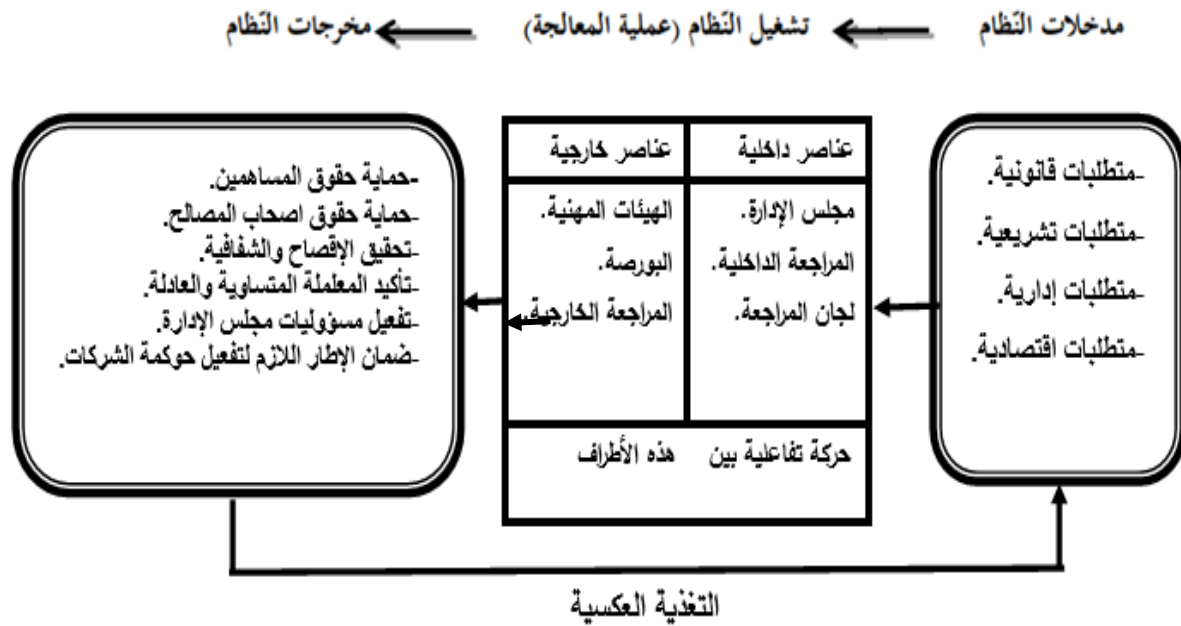
1. نظام حوكمة الشركات

لكل نظام خصوصيات يتصف بها ويفرض نفسه بها، تعد حوكمة الشركات نظاماً يتكون من مجموعة أجزاء، تعمل على تفعيل الإمكانيات وتوظيف المواد بطريقة فعالة، ومن خلال هذا النظام تتم إدارة ورقابة الشركة وتعزيز الشفافية والمساءلة، ويتكون هذا النظام من ثلاثة أجزاء هي:¹

- ✍ المدخلات: وتشمل مختلف المستلزمات التي تحتاجها حوكمة الشركات، وما يتوجب توفيره لها من متطلبات سواء كانت متطلبات تشريعية، إدارية، قانونية، ام اقتصادية.
 - ✍ المعالجة: ويقصد به مختلف الجهات المسؤولة عن تطبيق حوكمة الشركات، والجهات المشرفة على هذا التطبيق، وكذلك الجهات الرقابية، وكل كيان إداري داخل او خارج الشركة يسهم في تنفيذ الحوكمة ويشجع على الالتزام بها وتطوير أحكامها والارتقاء بها.
 - ✍ المخرجات: وهي عبارة عن مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والسلوك والممارسات العلمية والتنفيذية سواء في الشركات او في المؤسسات للحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.
- ويمكن تمثيل عناصر نظام حوكمة الشركات من خلال الجدول رقم (13):

¹ - مختار محمد سالم التومي مدى قدرة البنية التحتية للشركات الليبية على تبني الحوكمة بمفهومها الحديث، رسالة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية الليبية، ليبيا، 2016، ص:25.

الشكل رقم (13): نظام حوكمة الشركات



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعلومات السابقة

من خلال الشكل أعلاه نستخلص أن نظام حوكمة الشركات يعد كأي نظام آخر يتضمن مجموعة من المتطلبات التشريعية، الإدارية، القانونية والإقتصادية والتي تمر إلى مرحلة المعالجة من خلال الآليات والجهات المسؤولة على تطبيق حوكمة الشركات سواء كانت داخلية أو خارجية كالمراجعة، لجان المراجعة، المراجعة الخارجية، مجلس الإدارة والجهات الرقابية الأخرى وغيرها من الهيئات الإدارية التي تساهم في تطبيق الحوكمة والحرص على الإلتزام بها، ومن خلال التفاعل فيما بينها يتم الحصول على مخرجات تعمل على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

2. محددات تطبيق حوكمة الشركات

إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف العديد من المنظمات الدولية في الاهتمام بكل جوانب الحوكمة، يمكن القول ان هناك اتفاق على أنّ التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات هما:

1. المحددات الخارجية

وهي التي تشير الى المناخ العام للإستثمار في الدولة، وتشمل مايلي:¹

- ✍ القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، مثل قوانين سوق المال والشركات، القوانين المتعلقة بالإفلاس وكذا القوانين التي تنظم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية؛
 - ✍ كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات؛
 - ✍ درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛
 - ✍ كفاءة الأجهزة الرقابية (البورصة) في تنفيذ الرقابة على الشركات.
- تعود أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، وذلك من خلال تقليل تعارض مصالح الأطراف المشاركة.²

2. المحددات الداخلية

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاث.³

تجدر الإشارة إلى أن هذه المحددات، سواء كانت داخلية أو خارجية، فهي بدورها تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل المتربطة بالنظام السياسي والإقتصادي للدولة، ومستوى التعليم والوعي لدى الأفراد وعليه فحوكمة الشركات ليست سوى جزء من محيط اقتصادي ضخم تعمل في نطاقه الشركات، كما أن إطار حوكمة الشركات يعتمد أيضا على البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية بالإضافة الى عوامل أخرى، مثل أخلاقيات العمل ومدى ادراك الشركات للمصلح البيئية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل فيها الشركة والتي يمكن أن يكون لها أثر على سمعتها ونجاحها على المدى الطويل.⁴

¹ - عبد الصبور عبد القوي علي مصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، السعودية، ط1، 2012، ص: 63.

² - علاء فرحان طالب، ايمان شبحان المشهذاني، الحوكمة الاستراتيجية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص: 46.

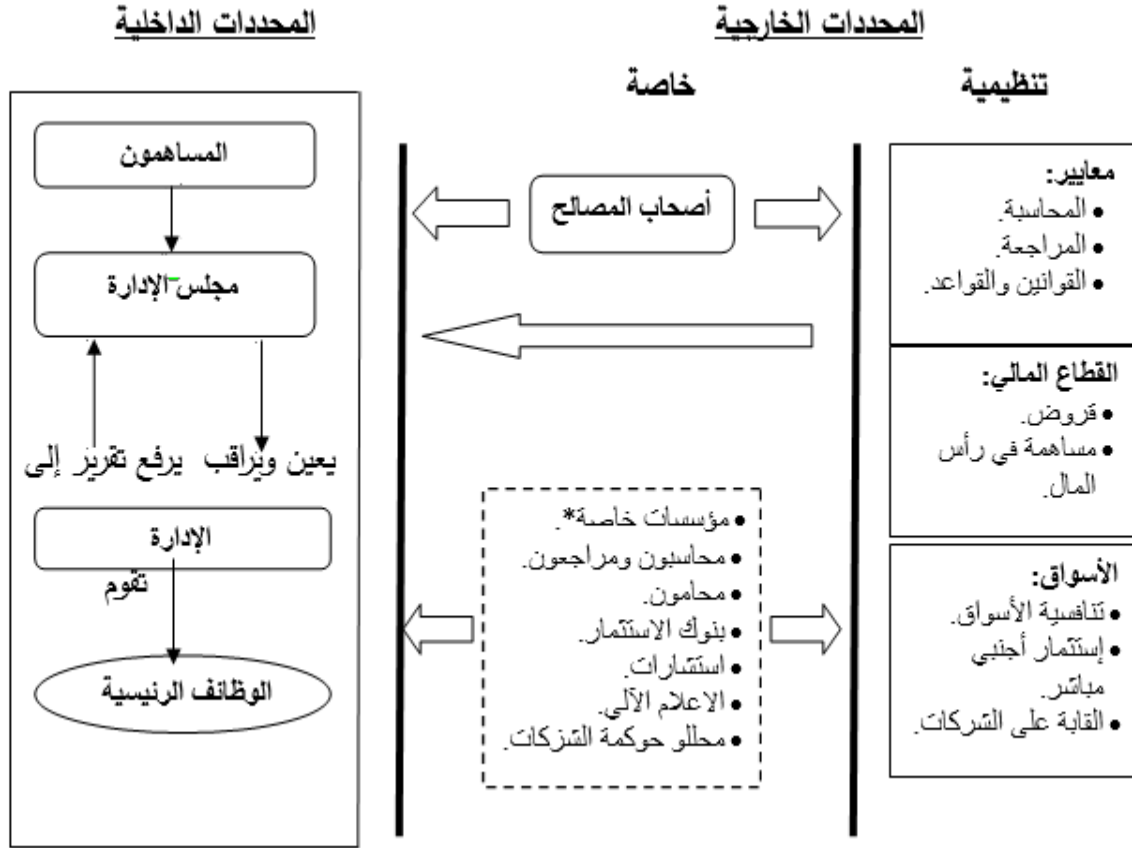
³ - ناظم حسن عبد السيد، أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، 2012، جامعة المثني، ص: 98.

⁴ - محمد مصطفى سليمان، مرجع سيق ذكره، ص: 24.

*المؤسسات الخاصة تشير الى القطاع الخاص، والهيئات الذاتية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني، والتي تقلل جميعا من عدم تماثل المعلومات وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتقلل الضوء على السلوك الإنتهازي للإدارة.

ويوضح الشكل رقم (14) كل هذه المحددات ما يلي:

الشكل رقم (14): محددات تطبيق الحوكمة الشركات



المصدر: ألكسندر شكولنيكوف، أندرو ولسون، حوكمة الشركات كأداة تنموية، مركز المشروعات الدولية الخاصة،

ص: 21، متاح على الموقع الإلكتروني: www.cipe-arabia.org

3. مقومات حوكمة الشركات

تحتاج الحوكمة إلى مجموعة من المقومات لدعم قواعدها ومبادئها الأساسية المحددة من أجل إحكام الاشراف والرقابة على السياسات والإجراءات والقرارات التي تتخذ من قبل إدارة الشركات وأبرز هذه المقومات ما يلي:¹

¹ - محمد البشير بن عمر، عبد الغني دادن، حوكمة المؤسسات ودورها في تحسين أداء المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7، المجلد الأول، جامعة الوادي، 2014، ص: 33.

☞ توفر القناعة الكاملة لدى إدارة الشركة بقبول قواعد ومبادئ الإشراف والرقابة، وهذه القناعة مهمة وأساسية؛

☞ توفر الثقة بين الأطراف المعنية في الشركة؛

☞ وضوح التشريعات والسياسات والقواعد والمبادئ الحاكمة إذ أن الوضوح يعد غاية في الأهمية حيث يسهل ذلك تطبيق القواعد والمبادئ؛

☞ وضوح وإمكانية تطبيق الحوكمة المراد تطبيقها من أجل الوصول إلى النتائج بشكل دقيق وواضح؛

☞ نظام اتصالات متطور وبتقنيات حديثة يسهل الإتصال بين الأطراف ذات العلاقة؛

☞ الإجراءات والسياسات الفاعلة المتضمنة التوجيه والإرشاد وتحديد المواقف السلبية والإيجابية.

المبحث الثاني: التجارب الدولية في حوكمة الشركات

ليس هناك نظام واحد بعينه للحوكمة الجيدة للشركات يمكن تطبيقه في جميع الدول وعلى كافة الشركات، إذ أن ممارسات الحوكمة تتباين فيما بين الشركات كما تختلف تبعا للأوضاع الاقتصادية والقوانين والتنظيمات للدول، فحوكمة الشركات ينبغي أن تكون مرنة وحديثة الى جانب إتاحتها مجالا يمكن فيه للقطاع الخاص والهيئات والتنظيمات المهنية والدولية لإدخال التحسين عليها، ومن خلال هذا المبحث سيتم عرض بعض التجارب الدولية في حوكمة الشركات مع التركيز على التجربة الجزائرية.

المطلب الأول: تجارب بعض الدول السابقة في حوكمة الشركات

نظرا لأهمية الحوكمة سارعت بعض الدول على اختلاف درجات النمو الاقتصادي لها لتبني هذا المصطلح الاقتصادي الجديد وتطبيقه من أجل محاربة الفساد والغش وإعطاء النمو الاقتصادي لها دفعة قوية نحو الأمام وفيما يلي بعض التجارب الدول السابقة في حوكمة الشركات في قارة أوروبا وآسيا وأمريكا.

قبل التطرق الى التجارب الدولية لحوكمة الشركات نعرض في الجدول رقم (01) تواريخ إصدار قوانين ومبادئ حوكمة الشركات في بعض دول العالم.

الجدول رقم (01): تواريخ إصدار قوانين حوكمة الشركات في بعض دول العالم

البلد	القانون أو التوصية	التاريخ
كوريا الجنوبية	قانون الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات	سبتمبر 1999
الصين	قانون حوكمة الشركات لشركات البورصة في الصين	جانفي 2001
روسيا	القانون الروسي لسلوك الشركات	أفريل 2001
اليونان	مبادئ حوكمة الشركات	جويلية 2001
ألمانيا	قانون حوكمة الشركات الألماني	فيفري 2002 معدل في ماي 2003
سويسرا	القانون السويسري للممارسات الأفضل لحوكمة الشركات	جوان 2002
تايوان	مبادئ الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات التايوانية	جوان 2002
إيطاليا	قانون حوكمة الشركات	جويلية 2002
تايلاند	قانون الممارسات الأفضل لمجالس إدارة الشركات المسجلة في البورصة	أكتوبر 2002
النمسا	القانون النمساوي لحوكمة الشركات	نوفمبر 2002 محدث في أفريل 2005
أستراليا	مبادئ حوكمة الشركات الرشيدة وتوصيات الممارسات الأفضل	مارس 2003
تركيا	مبادئ حوكمة الشركات	جوان 2003
المملكة المتحدة	القانون الموحد في شأن حوكمة الشركات	جوان 2003
فرنسا	حوكمة الشركات المقيدة في البورصة	أكتوبر 2003
البرتغال	توصيات حوكمة الشركات	نوفمبر 2003
بلجيكا	القانون البلجيكي لحوكمة الشركات	ديسمبر 2003
كندا	السياسة القومية 28-201 للقواعد الإرشادية لحوكمة الشركات	ديسمبر 2003
فنلندا	توصيات بشأن حوكمة الشركات المقيدة في البورصة	ديسمبر 2003
هولندا	قانون حوكمة الشركات الهولندي	ديسمبر 2003
البرازيل	قانون الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات	مارس 2004

اليابان	مبادئ حوكمة الشركات	أفريل 2001
هونج كونج	قانون هونج كونج لحوكمة الشركات	نوفمبر 2004
النرويج	قانون ممارسة حوكمة الشركات	ديسمبر 2004
السويد	قانون حوكمة الشركات	ديسمبر 2004
الدنمارك	التوصيات المعدلة لحوكمة الشركات في الدنمارك	أوت 2005
الجزائر	ميثاق الحكم الراشد	مارس 2009
مصر	صدور دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات	أكتوبر 2005

المصدر: طارق حماد عبد العال، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص: 489-490.

1. واقع الحوكمة في المملكة المتحدة البريطانية¹

بدأ اهتمام المملكة المتحدة بالحكومة في أوائل التسعينات عندما لاحظت بعض الجهات مثل بورصة الأوراق المالية ومجلس التقارير المالية قيام بعض الشركات خاصة المقيدة في بورصة الأوراق المالية بإخفاء معلومات وبيانات مالية ومحاسبية مهمة تخفي موقفها المالي عند تقديمها للمساهمين فيها.

وعلى إثر ذلك تم تكليف عدة لجان بالعمل في مجال الحوكمة، كانت أولها لجنة كادبيري (Cadbury) لدراسة وضع الشركات والتوصل الى مجموعة توصيات ومقترحات تقبل التطبيق، ومساعدة الشركات في الخروج من كبوتها، وقد قدمت اللجنة تقريزها بالفعل عام 1990، وقد خرجت هذه اللجنة بتسع عشرة وصية وهي عبارة عن توجيهات الممارسة السليمة لمفهوم حوكمة الشركات.

وفي عام 1993 ظهر تقرير آخر هو تقرير روتمان (Rutteman) الذي أوصى بأنه يجب على الشركات المقيدة في البورصة أن يكون ضمن تقريرها تقرير عن نظام الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة، غير أن هذا التقرير قد قصر مسؤولية الشركة هنا على الرقابة الداخلية.

¹ - سالم بن سلام بن حمدة الفلبي، مرجع سيق ذكره، ص ص: 35-36.

وفي عام 1995 تم تكليف لجنة أخرى لإكمال الأعمال السابقة، وهي لجنة Greenbury وقد أوصى تقريرها بضرورة إنشاء لجنة المكافآت ويكون من ضمن اختصاصها مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي يتم على أساسها تحديد المكافآت بحيث تتناسب مع أداء أعضاء مجلس الإدارة.

وتحت إشراف بورصة الأوراق المالية بلندن صدر تقرير لجنة هامبيل (Hampel) والذي أوصى أيضا على دور الرقابة الداخلية وخاصة الرقابة المالية، وضرورة قيام مجلس الإدارة بإجراء تقييم دوري لنظام الرقابة الداخلية.

وفي عام 1998 تم جمع كافة الأعمال السابقة في كتاب واحد أطلق عليه الميثاق المشترك حيث جمع فيه كافة التوصيات التي تضمنتها التقارير التي أصدرتها اللجان المذكورة سابقا، وأصبح التقيد بما جاء فيه من متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن، حيث تلتزم الشركات بتطبيق هذا الميثاق جنبا الى جنب مع القواعد المدرجة في الشركات ذاتها، وقد تم تعديل هذا الميثاق مرتين في عام 2003 و في عام 2006، ليشمل أفضل الممارسات لحوكمة الشركات، وفي عام 2003 ظهر تقريران جديان في إنجلترا عن حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركات واللجان التابعة لمجلس الإدارة وتقييم وإدارة المخاطر وهما Higgs and Smith Reports.

2. واقع الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية

تمثل تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في حوكمة الشركات تجربة المملكة المتحدة، وذلك نظرا لارتباط اقتصاد البلدين، وتشمل مجموعة مبادئ الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم حوكمة الشركات الأساسية ما يلي:¹

- ✍ يجب أن تكون الأغلبية الجوهرية لمجلس الإدارة من أعضاء مستقلين؛
- ✍ يجب أن يتم عقد اجتماع للأعضاء المستقلين (على الأقل مرة في السنة) بدون المديرين التنفيذيين أو الأعضاء غير المستقلين؛
- ✍ عندما يعمل رئيس مجلس الإدارة في الشركة كتنفيذي، فإن المجلس يجب ان يعين رسميا او بشكل غير رسمي عضوا مستقلا يعمل بصفة أساسية لتنسيق عمل الأعضاء المستقلين؛
- ✍ إنشاء لجان لمجلس الإدارة مكونة بالكامل من الأعضاء المستقلين شاملة:

¹ - محمد البشير بن عمر، عبد الغني دادن، حوكمة المؤسسات ودورها في تحسين أداء المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7، المجلد 1، جامعة الوادي، 2014، ص: 42.

✍ المراجعة؛

✍ تعيين الأعضاء وتقييم أعمال المجلس والحوكمة؛

✍ تقييم أجور التنفيذيين؛

✍ التوافق مع القوانين وتوافر الأخلاقيات.

✍ لا يقوم أي عضو بالمجلس بأي عمل استشاري أو خدمة يقدمها للشركة؛

✍ يجب أن تتم مكافئة الأعضاء من خلال الدمج بين المبالغ النقدية والأوراق المالية للشركة.

3. واقع الحوكمة في الصين¹

بزرت حوكمة الشركات في الصين وتطورت مع تحول الصين من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، وقد مرت عملية تطوير حوكمة الشركات في الصين على عدت مراحل بداية من سنة 1978 حيث كانت معظم الشركات الصينية مملوكة من طرف الدولة، وخلال هذه السنة عقد الحزب الشيوعي الصيني مؤتمرا وطنيا ومن بين محاوره الإصلاح الاقتصادي في الصين، وذلك من خلال جعل الشركات أكثر كفاءة بإعادة هيكلة نظامها القديم، وفي الفترة الانتقالية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق لعب نظام المسؤوليات دورا إيجابيا في ضمان النمو المطرد لإيرادات الحكومة وتعزيز فصل ملكية المؤسسة عن الإدارة وتوفير لموظفي الشركات مزيدا من الحكم الإداري والحوافز، مما جعل تنمية الشركات أكثر استدامة، ولكن هذه التجربة باءت بالفشل.

في سنة 2001م انضمت الصين الى منظمة التجارة العالمية وتعهدت باعتمادها مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الحوكمة، وقامت لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية ولجنة التجارة بإصدار مدونة حوكمة الشركات الصينية وذلك في سنة 2002م وذلك استنادا الى مبادئ منظمة التعاون والتنمية.

¹ - www.oecd.org تاريخ الاطلاع 2018/02/12 الساعة 23:05.

4. واقع الحوكمة في ماليزيا

برزت أهمية الحديث عن الحوكمة كوضع اخترازي يحفظ حقوق المساهمين عن طريق وضع قوانين إلزامية تحكم العلاقة بين كل الأطراف ذات العلاقة بالشركة، بين مساهم ومالك ومدير ومصدر للقانون، برزت هذه الأهمية عند حصول الأزمات المالية، مثلما حدث لشركة إنرون الأمريكية (2001)، وفي ماليزيا وأزمة آسيا المالية (1997)، وفي تركيا وما حصل لشركة إخلاص وحتى الوقت الحالي متبوع بفشل كثير من البنوك في أمريكا نتيجة لحصول الأزمة المالية (2007).

لقد بذلت ماليزيا الكثير من الجهود سواء البحثية أو الترشيدية في مجال تطبيق معايير الحوكمة سواء في الشركات أو في المصارف بشكل خاص. والمعايير المطبقة أو المطلوبة هي نتاج لعدد كبير من البحوث العلمية والحلول التي هي رد عن حالات ومشكلات حصلت في الشركات ومجالس إدارتها. لقد حققت ماليزيا المركز الرابع للسنة الرابعة على التوالي كأفضل بيئة لحماية المستثمر حسب تصنيف البنك الدولي، وأيضاً حصلت ماليزيا على تصنيفات عالية كأفضل الدول النامية في تطبيق المعايير العالمية للحوكمة. مرت التجربة الماليزية لصياغة آليات الحوكمة بكثير من المراحل أهمها إنشاء معهد الحوكمة وإطلاق معايير خاصة بها وتقارير المجلس المالي لصياغة آليات الحوكمة حتى وصلت إلى إلزام الشركات المدرجة في البورصة بالعمل حسب المعايير بشكل رسمي وإلزامي في عام 2001. تلا ذلك تطوير المعايير بحيث تشمل الكثير من الجوانب كسمات مجالس الإدارة وسمات الاحتياط من الخسائر وسوق رأس المال ومتطلباته. حديثاً أصدرت ماليزيا معايير مطورة نتاج كثير من الأبحاث والمناقشات في السنة الماضية قدمت فيها الكثير من النقاط التي تهتم بحقوق المساهمين بشكل أكبر وحقوق مجالس الإدارة وخصائصها.¹

وحصل تطوير لمعايير الإفصاح والشفافية نستطيع تلخيصها في النقاط التالية:²

1. حقوق المساهمين: إضافة إلى الحقوق السابقة للمساهمين أعطت المعايير الجديدة حقوقاً إضافية للمساهمين يستطيعون من خلالها المساهمة في إصدار القرارات والتعليق عليها بخصوص إصدار أسهم جديدة، وأيضاً القيام باستخدام نظام التصويت في حالة الرغبة في اتخاذ القرارات، ويتم تعيين

¹ سليمان عبد الله ناصر، ما الذي يمكن أن نستفيد من تجربة ماليزيا في حوكمة الشركات؟، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 5 جانفي 2012، http://www.aleqt.com/2012/01/05/article_613651.html تاريخ الاطلاع: 2018/04/21، 11:00.

² - سليمان عبد الله ناصر، نفس المرجع.

استشاري لتوعية المساهمين الأقلية في الأسهم، يتم فيه توعيتهم بخصوص الأطراف ذات العلاقة وكيفية التصويت، خصوصا إذا كان هناك أكثر من طرف في اتخاذ القرار. وتم أيضا إعطاء حقوق إضافية للتصويت في الاجتماعات حتى المساهمة في عملية وضع الأجندات.

2. حوكمة القيادة ووضع معايير للتحكم في الملكية: استمرت المعايير تحت هذا البند في اتباع آليات الحوكمة البريطانية عن طريق وضع التصويت الحر والإلزامي وإعطاء المساهمين الرئيسيين الذين يملكون أكبر حصص في الشركة للتدخل في مراقبة الاستراتيجيات والتعليق على أداء الإدارة. الجدير ذكره أن المؤسسات الاستثمارية توفد وكلاء هؤلاء الوكلاء في بعض الأحيان لا يملكون حق اتخاذ القرار بشكل نهائي دون الرجوع إلى الملاك الأصليين. كما طالبت المعايير بالتركيز على مستوى التدريب والتأهيل بشكل أكبر.

3. الدور الذي يلعبه مجلس الإدارة: ركزت المعايير الجديدة على وضع أعضاء مجلس الإدارة وكيفية تطوير استقلاليتهم وإعطائهم المزيد من الخبرة عن طريق التدريب، كما أن المعايير الجديدة تطالب بمزيد من الأدوار المهمة، حيث ينتقل مجلس الإدارة من دور الرقابة والنقاش الشكلي إلى وضع المؤثر في التعليق على الأداء وتقرير الاستراتيجيات في وقت إلزامي ومعلوم، وتم التركيز بشكل كبير على أهمية استقلال أعضاء مجلس الإدارة، حيث يجب أن يحتوي المجلس على أعضاء مستقلين غير مرتبطين بأي علاقة قد تلعب دورا في اتخاذ أي قرار سلبا أو إيجابا.

4. أهمية أن يكون الإفصاح والشفافية بفاعلية عالية: طورت المعايير الجديدة الحاجة إلى أهمية أن يشمل أسلوب الإفصاح كل ما له علاقة بقرارات الشركة واستراتيجيتها بأكثر قدر ممكن من الشفافية واستخدام الأساليب الحديثة في الإفصاح، وتظل ماليزيا متقدمة كثيرا في إجراءات الحوكمة، واهتمام ماليزيا بتطوير معايير الحوكمة يدل على أنها في الاتجاه الصحيح.

المطلب الثاني: تجارب بعض الدول العربية في حوكمة الشركات

إن الانهيارات المالية التي تعرضت إليها العديد من الشركات في دول شرق آسيا وأمريكا أصبحت دروس وعبرة لمختلف الدول، مما جعلها تبحث عن طرق وآليات تستطيع من خلالها تفادي تلك الانهيارات، ومن بين هذه الآليات التي تهتم بها معظم دول العالم تتمثل في نظام حوكمة الشركات، ومن هذا المنطلق تبنت معظم الدول العربية نظام الحوكمة تدريجيا نظرا للواقع الاقتصادي والسياسي والثقافي... المختلف عن الدول السابقة في هذا المجال.

1. واقع الحوكمة في مصر

بدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر عام 2001م بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، حيث رأت الوزارة أن برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي بدأته منذ أوائل التسعينات لا يكتمل إلا بوضع اطار تنظيمي ورقابي بحكم عمل القطاع الخاص في ظل السوق الحر، وبالفعل تم دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، وتم إعداد أول تقرير لحوكمة الشركات في مصر من طرف البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية، بالإضافة الى عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الإقتصاديين والقانونيين، وكان من أهم نتائج التقييم ما يلي:¹

- ✍ إن القواعد المنظمة لإدارة الشركات والمطبقة في مصر تتماشى مع المبادئ الدولية؛
- ✍ لا يتم تطبيق بعض المبادئ الواردة في القوانين الحاكمة الحالية في السوق المصرية بشكل عملي، وقد يرجع هذا الى ضعف وعي المساهمين أو إدارات الشركات بتلك المعايير، ومن ثم لا تتماشى هذه القواعد عمليا مع المبادئ الدولية؛
- ✍ تشير المعايير التي منحها التقرير الى وجود العديد من الممارسات الإيجابية، ولكن من ناحية أخرى فهناك عدد من البنود التي تحتاج الى تطوير لدرء بعض الممارسات السلبية، ومن بين الممارسات الإيجابية في مصر نجد أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم، كالمشاركة في توزيع الأرباح والتصويت في الجمعيات العمومية والاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة، كما أن المعايير المحاسبية والمراجعة المصرية تتسق مع المعايير الدولية، أما الممارسات السلبية فهي ترتبط بالإفصاح عما يتعلق بالملكية والإدارة.
- صدر دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر أكتوبر 2005 وذلك عن طريق مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار، وتنطبق هذه القواعد على شركات المساهمة المقيدة في البورصة وكذا المؤسسات المالية التي تتخذ كل الشركات المساهمة ولو لم تكن مقيدة في البورصة، وهذه القواعد مجرد إرشادات ولم تأخذ الطابع الإلزامي، وفي نوفمبر 2006 أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بيانا تعهدت فيه بالالتزام بمبادئ حوكمة شركات الصادرة عن وزارة الاستثمار في

¹ - عبد الصبور عبد القوي علي مصري، مرجع سيق ذكره، ص ص: 101-102.

أكتوبر 2005 والعمل على تنفيذها في أول جانفي 2007 بالتزامن مع معايير المحاسبة المصرية في إصدارها الأخير.¹

2. واقع الحوكمة في الأردن

ظهرت الحاجة الملحة لتدعيم حوكمة الشركات في الأردن لتساهم في تخفيض المخاطر وبالتالي تشجيع المخاطر تشجيع المدخرات المحلية في سوق راس المال وتسهيل منح التمويل للتوسع في مشاريعها وتأسيس استثمارات جديدة، ومن ثم تم التأكيد في الأردن على أهمية كفاءة حوكمة الشركات وذلك من خلال الفهم الواضح لوظائف مجلس وأهمية الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة، بالإضافة الى وضع خطط استراتيجية في اتخاذ القرارات وتقييمها، ومن بين التي تسعى الحوكمة في الأردن الى تطبيقها هي حماية المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات من خلال وجود هيكل تنظيمي جيد، بالإضافة الى سعيها للمحافظة على استمرارية ونجاح الشركات وعلى سمعتها الاقتصادية خاصة الشركات المساهمة العامة.²

ولتأطير مفهوم حوكمة الشركات بشكل واضح ومحدد قامت هيئة الأوراق المالية في عام 2005 بإعداد دليل حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة، والذي أصبح على الشركات المساهمة العامة الالتزام بما ورد فيه إعتباراً من بداية عام 2009 وذلك بموجب قرار هيئة المفوضين الصادر بتاريخ 29/07/2008 ويهدف هذا الدليل الى تنظيم العلاقات والإدارة في هذه الشركات، وتحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغايتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي الحقوق المصالح المرتبطة بها، وتستند هذه القواعد بشكل رئيسي على قانون الأوراق المالية وقانون الشركات بالإضافة الى المبادئ الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.³

وفي عام 2006 قام مجلس إدارة هيئة التأمين بوضع تعليمات حوكمة الشركات لشركة التأمين وأسس تنظيمها وإدارتها، كما قام البنك المركزي الأردني في إطار جهوده لتعزيز الحوكمة في الجهاز المصرفي بإعداد دليل حوكمة البنوك سنة 2007، وفي سنة 2013 أنهت دائرة مراقبة الشركات من إعداد دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة الخاصة وذات المسؤولية المحدودة والمساهمة العامة غير

¹ - سيد محمد سيد مصطفى، دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات وتجسين جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة حلوان، مصر، 2009، ص: 18-19.

² - عبد الصبور عبد القوي علي مصري، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

³ - تركي راجي الحمود، وآخرون، أثر الممارسات الحاكمة المؤسسة على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية، المؤتمر الثالث حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، 17/18/2013، جامعة اليرموك، الأردن، ص: 67.

المدرجة في البورصة، وتم الطلب من هذه الشركات تطبيق هذه القواعد في المرحلة الأولى على أساس مبدأ الإلتزام أو تفسير عدم الإلتزام.¹

3. واقع الحوكمة في تونس²

شهدت تونس أواخر سنة 2010 اضطرابات وثورة شعبية والتي انتهت برحيل رئيس الجمهورية في 14 جانفي 2011، فكشف عن مختلف ملفات الاختلاس والفساد والانتهاك.... إلخ، فقد رأى بعض المراقبين أن السبب يكمن في غياب ترسانة قانونية وإجرائية مناسبة، فهم يرون أن القوانين القائمة ليست بالكثرة الكافية، ولا بدقة الصياغة الوافية، والإجراءات معقدة ومبالغ فيها في معظم الحالات. وبالتالي، فوجود نظام قضائي مناسب من شأنه أن يقلص أو يلجم هذا الجنوح للانحراف، لم يكن المشرع التونسي متأخرًا في أي وقت من الأوقات، حيث كانت القوانين التونسية مواكبةً، دائماً، للمناخ الوطني والدولي. على أن القانون المتعلق بحوكمة الشركات جاء حديثاً نسبياً، وقد ظهر قانون 2005 المتعلق بسلامة المعاملات المالية في سياق اقتصادي زلزلته بعض قضايا الفساد وسوء الإدارة، مثل قضية "باتام"، أو قضايا شركات أخرى عديدة مرت تحت غطاء من الصمت، وكذلك تكاثر القروض غير المسددة، والتهرب الضريبي الذي شاع في تونس.

ويجب أن نذكر هنا بأن قانون سلامة المعاملات المالية الصادر في 2005 في تونس، لم يكن الأول من نوعه، حيث سبقته قوانين ونصوص تشريعية متعددة، تهدف إلى ضمان توفير شفافية أكبر للمعاملات المالية، ومما لا شك أن وضع خطة محاسبية جديدة للشركات في تونس -عام 1997- كان من أكبر الإصلاحات التي تحققت خلال الخمسة عشر عاماً الماضية. فمن خلال تعزيز الرقابة الداخلية، يتيح قانون سلامة المعاملات المالية، إصدار معلومات مالية أفضل نوعية، فضلاً عن إتاحة النفاذ إلى طلب السوق، وذلك من أجل تحقيق درجة أكبر من الشفافية.

لم تكن تونس أبداً بعيدة عن التحولات والتقلبات الدولية، إذ سعت دائماً لمواكبة مختلف التطورات على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك من خلال إصدار عدت قوانين والمتمثلة فيما يلي:

☞ القانون رقم 69 لسنة 2007، بشأن المبادرات الاقتصادية، جاء قانون المبادرات الاقتصادية ليضيف إلى القوانين القائمة أحكامه التي استهدفت تيسير إنشاء المشروعات وتأسيس الشركات،

¹ - نفس المرجع، ص: 68.

² - صبري بوبكر، مجيدي حسن، حوكمة الشركات في تونس، إطار تشريعي قوي وواقع متواضع، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص ص 02-06، www.cipe-arabia.org

وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتيسير التمويل، والتدريب المهني، وإجراءات الانضمام للشركات، وكذلك تشجيع التنمية الإقليمية،

☞ **القانون رقم 16 لسنة 2009 بشأن الشركات التجارية**، والذي جاء كمكماً لقانون الشركات، ومعدلاً لبعض المواد المتعلقة بالشركات المساهمة المحدودة. وكان "تحاشي تضارب المصالح" هو الموضوع الرئيسي الذي دارت حوله أحكام المادة 200 (الجديدة). واستهدف القانون بمواده أيضاً المساهمين، والشخصيات المادية والمؤثرة والشركات المرتبطة، كما اتسعت ولاية القانون لتمتد إلى بعض العمليات التي تجري مع أطراف خارج الشركة، وافتتح المعهد العربي لرؤساء المؤسسات في 25 جوان 2009، المركز التونسي لحوكمة الشركات وهو الأول في شمال إفريقيا، وبالتالي أدخلت وزاره المالية في مارس 2009 تعديلاً على القانون التجاري التونسي تتضمن جوانب من دليل حوكمة الشركات الذي اعده المعهد.¹

☞ **منشور البنك المركزي رقم 6 لسنة 2011**: حيث كان تعزيز قواعد الحوكمة الرشيدة في مؤسسات الائتمان هو موضوع منشور محافظ البنك المركزي التونسي رقم 6 لسنة 2011، والمؤرخ 20 ماي 2011.

بدأ منشور البنك المركزي باستعراض مهام وصلاحيات مجالس إدارات مؤسسات الائتمان، فالمجلس يضع إستراتيجية التطوير، وسياسات التدخل، ويكلف الإشراف الفعال لجهاز الإدارة، وله الحكم على القرارات المتخذة في إطار ممارسة المؤسسة لنشاطها الإداري، وذلك فيما يتعلق بعائدات المؤسسة وصلابة وضعها المالي، وتطبيق آليات الحوكمة. وفيما يتعلق بالحوكمة، يتعين على المجلس أن يضع لائحة للحوكمة، وعليه أن يضرب المثل على تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة بممارساته، وذلك عن طريق:²

- ✓ تكوين لجان على مستوى المجلس لضمان أداء المجلس لعمله على نحو فعال وكفاء.
- ✓ الإفصاح عن اللوائح والقواعد المنظمة الداخلية للمؤسسة.
- ✓ إجراء تقييم دوري على مستوى المجلس لأداء المجلس ككل وأداء كل عضو على حدة.

¹ زبيدي بشير، دور حوكمة الشركات في تطبيق جودة التقارير المالية والأداء المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2016، ص: 56.

² - صبري بوبكر، مجيدي حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

المطلب الثالث: تجربة الجزائر في حوكمة الشركات

بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، ونظرا لتصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية المشاكل البيروقراطية وضعف المناخ الاستثماري أصبحت قضية الحوكمة تطرح بإلحاح، الأمر الذي دفع بالدولة الى تكوين لجنة عمل سميت بلجنة الحكم الراشد حتى وان كانت أسس هذه اللجنة موجهة لإرضاء أطراف خارجيه إلا أن ذلك يعتبر بداية الإحساس بأهمية تبني مبادئ الحوكمة التي أصبحت من المعايير العالمية في تقييم اقتصاديات الدول ومناخ استثماراتها.¹

ومن بين الجهود المبذولة من أجل إرساء إطار مؤسستي لحوكمة الشركات في الجزائر نذكر ما يلي:

- **انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد للمؤسسات في جانفي 2007:** شكل هذا المؤتمر فرصة لتلاقي جميع الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسة، حيث تبلورت من خلال هذا المؤتمر فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسات.²
- **إنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات:** بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لإكتشاف الطرق التي تهيئ وتشجع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من أجل تحقيق هذه الأهداف، وقد قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص سنة 2007 بإنشاء مجموعة عمل حوكمة الشركات.³
- **تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقاومته:** تأسست هذه الهيئة بهدف اقتراح سياسات وتوجيهات وإعداد برامج للتوعية والوقاية من مخاطر الفساد، بالإضافة الى جمع المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منه، مع التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية، حيث انضمت هذه الهيئة الى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

¹ - العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2016، ص:49.

² - وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد في المؤسسة الجزائرية، ص:13.

³ - نفس المرجع، ص:13.

التي تأسست سنة 2008، والتي تشكل آلية إقليمية فريدة من نوعها لتنمية القدرات وتبادل المعلومات ومناقشة السياسات التي تدخل في اختصاصها.¹

➤ **إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري:** عملت اللجنة التي تم تكوينها جنباً إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، لوضع دليل حوكمة الشركات الجزائري، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009 وأعلنت كل من جمعية كير (CARE) واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار ميثاق الحكم الراشد للشركات في الجزائر.²

➤ **إنشاء مركز الحوكمة الجزائري:** في ماي 2010 أعلنت مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة شريك مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، عن خططها المتعلقة بإنشاء أول مركز جزائري لحوكمة الشركات، والذي سيعمل في إطار التعاون بين المؤسسة، ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، كشريك استراتيجي، ويعد إنشاء المركز الجزائري لحوكمة الشركات جزءاً من مشروع متواصل للجنة العمل الجزائرية لحوكمة الشركات، وهي لجنة تضم مجموعة نشطة من قادة القطاعين العام والخاص، التي قامت بإعداد وإطلاق ميثاق حوكمة الشركات الجزائرية عام 2009.³

➤ **برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر:** لقد تبني الاتحاد الأوروبي برنامجاً بمبلغ 10 ملايين يورو لدعم حوكمة الشركات في الجزائر في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل، ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مؤسسات الحكم في المحالين الاقتصادي والسياسي وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد بما في ذلك الوصول إلى العدالة، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في التنمية وتحسين الإدارة المالية العامة.⁴

¹ - زيبيدي بشير، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

² - مجلة الإصلاح الاقتصادي، مجلة تصدر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 23، 2009، ص: 5.

³ - مركز المشروعات الدولية الخاصة <http://www.cipe-arabia.org> تاريخ الاطلاع 2017/12/09.

⁴ - زيبيدي بشير، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

الجدول التالي يبين المعايير الأساسية للحكم الراشد في المؤسسة والمحددة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر:

الجدول رقم(02): المعايير الأساسية للحكم الراشد في الجزائر

المعيار	شرح المعيار
الإنصاف	يعني توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف الفاعلة وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بها، وذلك بطريقة منصفة وعادلة.
الشفافية	يعني أن الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات الناجمة ينبغي ان تكون شفافة وواضحة للجميع.
المسؤولية	يعني أن تكون مسؤولية أي فرد محددة بأهداف دقيقة وليست مقسمة.
التبعية	يعني أن كل طرف فاعل مسؤول أمام الآخر فيما يمارس من خلاله المسؤوليات المنوطة له.

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد في المؤسسة الجزائرية، ص:27.

1. معوقات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

هناك العديد من المعوقات تعيق تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر نذكر منها ما يلي:¹

✓ مشكلة تحسين العلاقة بين الشركات والبنوك التجارية، حيث تواجه العديد من الشركات صعوبة في الحصول على تمويل من البنوك، حيث ترفض البنوك منح قروض لهذه الشركات بسبب ضعف رأسمالها وحساباتها التي لا تعكس الوضع الحقيقي لها، ومن بين أهداف ميثاق الحكم الراشد للشركات ان تتصف حسابات الشركة بصحتها، وكذا زيادة شفافية الشركة للبنوك على الصعيد التاريخي أو التوقعي.

✓ مشكلة جذب المستثمرين الخارجيين الى النواة الأولية للشركات التي غالبا ما تكون عائلية، بما أن في الجزائر ليست هناك تجارب ناجحة في فتح رأس المال، وهذا بسبب الحذر الذي يبديه أقلية المساهمين الذين يخشون فقدان حقهم في المراقبة اللازمة لتسيير الشركات بالنظر للأغلبية المساهمة، كما يلتزم ملاك الشركة بتحديد الشروط المناسبة لوضع الثقة في المستثمرين الخارجيين والمحافظة على حقوقهم بواسطة التطبيق الصارم لمبادئ الحوكمة الراشد المكرسة في هذا الشأن.

¹ - بن عيشي بشير، تقارير يزيد، مرجع سبق ذكره، ص: 125-126.

✓ مشكلة إقامة علاقة بين المؤسسة والإدارة الجبائية، حيث توسع مع الوقت علاقة الحذر لدى المؤسسات الجزائرية ومنها خاصة الإدارة الجبائية، واقتنع الكثير من رؤساء المؤسسات بضرورة وجود علاقة نزيهة وشفافة مع هذه الإدارة، وعليه يعد الجهد المبذول من أجل شفافية ونزاهة الحسابات عنصرا أساسيا يسمح للمؤسسة من بناء مستقبلها بطريقة واضحة، مقابل إجراءات الدعم التي تتخذها السلطات العمومية في هذا الشأن.

✓ مشكلة توضيح العلاقة بين المساهمين والمسيرين غير المساهمين، حيث ان قبول المسيرين التنفيذيين الغير مساهمين وفضلا عن ذلك ليسو أعضاء نواة العائلة المؤسسة، أدى الى خلق وضعية جديدة في العديد من المؤسسات.

✓ مشكلة توضيح المسؤوليات داخل الفريق التنفيذي، حيث تعاني العديد من المؤسسات من تمييع المسؤوليات او تركيزها المبالغ فيه، وتؤدي هذه الوضعيات الى زرع بذور الأزمات الداخلية والمنازعات، سواء بين الفريق التنفيذي أو بين هذه الأخيرة والمساهمين على حد سواء، إن تبني قواعد الحكم الراشد للمؤسسة سيسمح بتحديد أفضل للمسؤوليات التنفيذية من خلال الشفافية والتنظيم المحكم للمخطط الهيكلي وضبط الصلاحيات والتقسيم الدقيق للوظائف.

2. إجراءات تحسين حوكمة الشركات في الجزائر

حتى يكون هناك تطبيق سليم لحوكمة الشركات لابد من وجود مجموعة من الإجراءات يعتد عليها نظام حوكمة الشركات لتحسين أدائها، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:¹

1.2. إجراءات قصيرة الأجل: تقوم الشركة بإتباع سياسة مكتوبة خاصة بحوكمة الشركات حيث يتم الإفصاح والإعلان عن هذه السياسات من خلال ما يلي:

✓ يجب أن توضح إنشاء مجلس الإدارة ودور أعضائه والكفاءات الخاصة بهم وإنشاء مجلس إستشاري، كذلك لا بد أن توضح الإتصالات مع مساهمي الأقلية ومعاملاتهم ومعاملة المساهمين الآخرين؛

✓ تعيين مراجعين مستقلين ونشر جدول زمني للأحداث المتوقعة مستقبلا؛

✓ تنص سياسة الحوكمة على إنشاء مجلس إدارة إستشاري مكون من استشاري مكون من ثلاثة أو أربعة أعضاء، والغرض من إنشاء مجلس استشاري هو المساعدة في عملية اتخاذ القرار عن طريق

¹ - صبايحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الشلف، 19-20 نوفمبر 2013، ص: 669.

تزويد الإدارة بأراء موضوعية ذات بعد مستقل وكذا تزويد مساهمي الشركة بمرشحين للعمل كأعضاء مجلس إدارة مستقلين؛

- ✓ تقوم الشركة بتعيين عضو مجلس إدارة منتدب من الخبراء الموجودين في السوق؛
 - ✓ تقوم الشركة بإتباع سياسة بيئية اجتماعية للشركة تجاه المواطنين ويتم الإفصاح والإعلان عنها.
 - ✓ تؤكد الوثائق الأساسية للشركة مع ضمان معاملة متساوية لمساهمي الأقلية.
- 2.2. إجراءات متوسطة الأجل:** تعمل سياسة حوكمة الشركات على تكوين مجلس الإدارة الإستشاري خلال عام واحد، ويعقد هذا المجلس الإستشاري أربعة اجتماعات سنويا، وللشركة جدولا للإجتماعات والمستندات الأساسية للإجتماعات، وتقدم الى أعضاء مجلس الإدارة الإستشاري قبل مواعيد الإجتماعات حيث تنص سياسة حوكمة الشركات على ما يلي:

- ✓ تعيين عضو من مجلس الإدارة مستقلا وغير موظف خلال عامين، ويمكن أن يكون عضوا بمجلس الإدارة الإستشاري؛
- ✓ أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي المقدم الى المساهمين عن محتوى ومدى تنفيذ سياسة الشركة الخاصة بحوكمة الشركات والسياسة البيئية والاجتماعية للشركة تجاه المواطنين؛
- ✓ أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي عن مدى إلزامها بقواعد حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: حوكمة الشركات من منظور محاسبي وحوكمة تكنولوجيا

المعلومات

ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو على المستوى التنظيري لحوكمة الشركات ارتباطا وثيقا، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيراً في أو تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفعالية وتؤدي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما تؤدي مبادئ وإجراءات الحوكمة دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة جليا في ما يلي:¹

¹ - جاوحدو رضا، مايو عبد الله، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق)، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7-8 ديسمبر 2010، ص: 6.

➤ ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دورا بارزا في دراسة ظاهرة حوكمة الشركات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقدير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج الى كافة الأطراف بشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة؛

➤ يرى المحاسبون أن تطبيق حوكمة الشركات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والإدارية للشركة، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار إجراءات حوكمة الشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية؛

➤ إن قوة حوكمة الشركات تؤثر على تطوير إستراتيجية المراجعة، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة وبالتالي ينخفض خطر الرقابة، الأمر الذي يؤدي الى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة وبالتالي يمكن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة؛

➤ يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع وبين جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة.

المطلب الأول: لجان المراجعة، المراجعة الداخلية والخارجية

يتم ممارسة حوكمة الشركات وفق المنظور المحاسبي من خلال ثلاث أطراف أساسية تربطها علاقة تعاونية وهي المراجع الخارجي، لجان المراجعة والمراجعة الداخلية، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق الى هذه الأطراف والعلاقة التكاملية فيما بينها.

1. المراجعة الداخلية

ترتب على تطور مفهوم حوكمة الشركات ومتطلبات المساءلة والشفافية أن تطور وتوسع مفهوم المراجعة الداخلية، بما يلبي توقعات الأطراف ذات المصلحة في الشركة، باعتبار أنه لا مساءلة بدون مراجعة، ولا رقابة بدون مساءلة، وتعتبر وظيفة المراجعة الداخلية بؤرة النظام الرقابي، من خلال دورها الرقابي، فضلا عن دورها في قياس قدرة الأدوات الرقابة على تحقيق أهدافها، كما تقوم

وظيفة المراجعة الداخلية بتقديم خدماتها لأطراف الحوكمة الأخرى، من خلال تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بمدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها، ومدى جودة أداء الشركة.

ويتضح الدور الجديد لوظيفة المراجعة الداخلية من خلال التعاريف الحديثة لها كما يلي:

التعريف الأول: عرّفها معهد المراجعين الداخليين IIA في موقعه الرسمي على أنها " نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة إدارة المخاطر والرقابة"¹

التعريف الثاني: "المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل وموضوعي، يعطي ضمان عن درجة تحكم المؤسسة في عملياتها، كما يقدم توصيات ونصائح للإدارة العليا، ويعمل على خلق قيمة مضافة ومساعدة المؤسسة في الوصول إلى أهدافها المسطرة من خلال تقييم منهجي وتقديم مقترحات للحد من المخاطر وتعزيز الحوكمة"².

من خلال هذين التعريفين يتضح لنا أن المراجعة الداخلية نشاط تقييمي مستقل، تابع لأعلى مستويات الهيكل التنظيمي في المؤسسة يقوم بفحص كافة أنشطتها والبحث عن الحقائق وتقديم التوصيات والنصائح والاقتراحات التحسينية للإدارة العليا.

من خلال التعريفين نلاحظ توسيع واجبات ومسؤوليات وظيفة المراجعة الداخلية فيما يتعلق بالحوكمة، نظرا لما تتميز به من موقع فريد في الشركة مما يمكنها من الوصول الى جميع أطراف الشركة، لتكون ذو قيمة للعناصر الثلاث الأخرى لحوكمة الشركات.

1.1 أهمية المراجعة الداخلية في التطبيق الفعال للحوكمة المحاسبية

من دراسة حوكمة الشركات في العناصر السابقة، من حيث المفاهيم، المبادئ و المقومات، يتضح بأن تطبيقها يعتبر وفقا للكثير من المختصين في الميدان ممارسين ومفكرين الأسلوب الإداري الأنجع للحد من الفساد المالي و المحاسبي، الناتج عن عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح و

¹ - https://na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/IPPF_Definition_01-09.pdf

15/04/2018, 19:00

² - Jaques. R et Sophie. N, **audit interne et contrôle de gestion**, Groupe Eyrolles, Paris. France, 2011, p, 20.

الشفافية و عدم إظهار البيانات و المعلومات التي تعبر عن الأوضاع المالية الحقيقية للشركات، خاصة بالنسبة لتلك التي تنشط في سوق الأوراق المالية، وعليه يمكن القول بأن هناك ارتباطا وثيقا بين تطبيق حوكمة الشركات و تحقيق جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن فعالية و نجاعة التدقيق الداخلي خاصة، و قد أكدت هذا العديد من الدراسات، و التي تناولت العلاقة بين التطبيق السليم لحوكمة الشركات و دور التدقيق الداخلي في ذلك على ما يلي:¹

- ✓ ضرورة توفر الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين، مع ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية و المالية، خاصة فيما يتعلق بالمراجعة و التدقيق، لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم المالية، و بالتالي توفير الموثوقية في المعلومات المحاسبية المنتجة و الموزعة، و هذا سينعكس بالإيجاب على أداء الشركة و على حركة أسواق المال.
- ✓ أهمية الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي و لجان التدقيق في أنجاح تطبيق الحوكمة و في إعداد تقارير مالية تتضمن بيانات و معلومات مالية تتميز بالدقة، التمثيل الصادق و الملائمة و ذلك في الوقت المناسب، ما يكسبها ثقة مستخدميها الخارجين، خاصة المستثمرين.
- ✓ يساعد التدقيق الداخلي في إنجاح الحوكمة و بالتالي تحقيق أهداف الشركة من خلال الرقابة الداخلية، والتي تعمل على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي و المالي للشركة، خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر و الرقابة عليها. فالتدقيق الداخلي يساعد في حماية أموال الشركة و الخطط الإدارية الموضوعية، من خلال ضمانه دقة المعلومات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للشركة، والمساهمة في إدخال تحسينات على الأساليب الإدارية و الرقابية المعتمدة.
- كما تقوم المراجعة الداخلية بأداء دورها باعتبارها أحد الأطراف الرئيسية المسؤولة عن دعم الحوكمة من خلال الإتجاهات التالية:²

الإتجاه الأول: مساعدة مجلس الإدارة ولجان المراجعة والإدارة التنفيذية، وهي من الأطراف الداخلية المسؤولة عن تنفيذ الحوكمة وقواعدها في أداء دورها بفعالية من خلال تقديم خدمات الإستشارات في القضايا المختلفة.

¹ - بديسي فهمية، التدقيق الداخلي ودوره في إنجاح مسار تطبيق الحوكمة، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 11-12 أكتوبر 2010، ص: 11.

² - فلاق محمد، انساعد رضوان، التدقيق الداخلي ودوره في ضبط الجودة في اطار حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل المؤسسات والإقتصاديات، جامعة الشلف، 19-20 نوفمبر 2013، ص: 167.

الاتجاه الثاني: القيام بدوره الذي يتفق مع مضمون وظيفته في متابعة وتحليل وتقييم المخاطر المرتبطة بالتنظيم والرقابة الملائمة لمواجهتها، والتقارير عن ذلك من خلال تقديم خدمات التأكيد والضمانات في المجالات المختلفة.

الاتجاه الثالث: تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيةها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.¹

2. دور لجان المراجعة

أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات – إن لم يكن جميعها – على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالوحدة الاقتصادية.

وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة، علاوة على ذلك يشير البعض: بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية.²

ولكي تقوم هذه اللجنة، التي في الغالب منبثقة من مجلس الإدارة، بواجباتها على الوجه الأكمل، لابد من أن تتوفر لها القدرة الكافية من الإستقلالية، وهو ما أثبتته العديد من الدراسات من خلال الأثر الإيجابي لمبدأ الإستقلالية في إعداد التقارير المالية، وبالإضافة إلى الإستقلالية يجب أن يتمتع الأعضاء بالخبرة اللازمة للقيام بالمهام المطلوبة منها، وقد بينت الدراسات ذلك من خلال المساعدة وبشكل كبير في دعم عمل المراجع الخارجي خاصة في حالة حدوث المنازعات بينه وبين الإدارة حول الأمور التي تعد مادية من وجهة نظر المراجع الخارجي، والتي تؤثر في مصداقية التقارير المالية، فضلاً إلى خفض احتمالية حدوث التلاعب في إعدادها.³

¹ - ناظم حسن عبد السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

² - بلهادف رحمة، السعيد عياد، مرجع سبق ذكره، 656.

³ - مؤيد محمد علي، مجيد عبد زيد، حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 17، العدد 3، 2015، جامعة القادسية، العراق، ص: 198.

1.2. أهمية إنشاء لجان المراجعة: لعل الحافز على إنشاء لجنة المراجعة ينشئ من المنافع المتوقعة منها المتوقعة منها والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف مثل مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والداخلي والمساهمين، ويمكن توضيح هذه المنافع من خلال ما يلي:¹

✍ مجلس الإدارة: إن إنشاء لجان المراجعة سوف يؤدي إلى مساعدة مجلس الإدارة التنفيذيين من تنفيذ مهامهم ومسؤوليتهم وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والتدقيق من خلال تحسين الإتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمراجع الخارجي أثناء وفي نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشاكل التي قد يواجهها المراجع مع إدارة الشركة التنفيذية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.

✍ المراجع الخارجي: لعل الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤديه إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما كدور لجان المراجعة في تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشاكل التي تنشأ بين إدارة الشركة والمراجع الخارجي.

✍ الرقابة الداخلية: تقوم لجان التدقيق بإختيار رئيس قسم الرقابة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشاكل التي قد تنشأ بين هذا القسم والإدارة، وفي نفس الوقت قيام قسم الرقابة الداخلية بإرسال تقاريره إلى لجنة التدقيق والتي تعتبر قناة اتصال بين هذا القسم ومجلس الإدارة.

✍ الأطراف الخارجية: إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة الإعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها.

3. المراجع الخارجي

للمراجع الخارجي دور مهم و فعال في إنجاح حوكمة الشركات لأنه يقلص أو يقضي على التعارض بين المساهمين و الإدارة، كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتواة بالقوائم المالية. فالمراجع الخارجي يضفي ثقة و مصداقية على المعلومات المحاسبية من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها الشركة.

¹ - محمد سمير دهيرب، مدى تطبيق واعتماد المصارف المحلية العراقية للحوكمة المصرفية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد 1، المجلد 1، 2011، جامعة المثنى، العراق، ص:159.

كما يلعب المراجع الخارجي الذي يتمتع بالاستقلالية والمؤهلات الكافية والقدرة على تحمل المسؤولية من خلال إبداء رأيه في مدى صدق وعدالة القوائم المالية المعدة للنشر، دوراً حيوياً بمدى التزام الشركات الخاضعة للمراجعة بمتطلبات الإفصاح العادل للنتائج المالية والمعايير المحاسبية، إذ تعد استقلالية المراجع من الأسس اللازمة لوضع المعالجات المناسبة لمشكلة فقدان أو ضعف مصداقيتهم، وفي هذا السياق، جاء قانون Sarbanes Oxley* لتعزيز الحوكمة ومراجعة الحسابات وقد ألزم هذا القانون_ على سبيل المثال وليس الحصر_ تحقيق الآتي:

- ✍ تشكيل مجلس خاص بالشركات تناط به مهمة مراقبة ومساءلة مراجعي الحسابات وفرض العقوبات بحق الشركات والأفراد الذين يخالفون القوانين والتعليمات؛
- ✍ إصدار قوانين تنظم العمل بين لجان المراجعة في المجالات ذات الصلة؛
- ✍ إصدار العقوبات الرادعة بحق كل من يتلف السجلات أو من يرتكب جريمة الإحتيال بواسطة الأوراق المالية وبحق من لا يبلغ عن عمليات الإحتيال.¹
- ✍ وتساهم المراجعة الخارجية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات وذلك عن طريق ما يلي:²
- ✍ تعد أداة لتخفيض حدة التعارض بين مصالح الملاك والإدارة، وأيضاً الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وذلك من خلال قيامها بالمصادقة على صحة المعلومات الواردة بالقوائم المالية؛
- ✍ يتحقق هدف إضفاء المصداقية على المحتوى الإعلامي المحاسبي عن طريق قيام مراجع مستقل بإبداء الرأي المحايد وغير المتحيز على القوائم والتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات؛
- ✍ إصدار التقارير المالية السنوية في وقتها لتوفير معلومات أكثر ملائمة لإحتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين؛
- ✍ لا بد أن تؤدي خدمات المراجعة في إطار الحوكمة الى تحقيق توقعات المستفيدين فيما يتعلق باكتشاف الغش، والحكم على مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، والتحذير المبكر من فشل الشركة، والتأكيد على استمرارية الشركة.

¹ - بشرى نجم عبد الله المشهداني، حسنين راغب طلب، دور المحاسب الإداري في تنفيذ آليات حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 71، جامعة بغداد، العراق، ص458.

*ساربنز أوكسلي (بالإنجليزية: Sarbanes-Oxley SOX) هو قانون أمريكي يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية. حسب هذا القانون فإنه سيتم تحميل الرئيس التنفيذي CEO ومدير القطاع المالي CFO مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة. وقد جاء هذا القانون إثر تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى انهيار شركتي إنرون وورلد كوم.

² - منال السيد محمد، الانعكاسات المحاسبية وغير المحاسبية لقواعد الحوكمة وأثرها على تضيق فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشآت، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة القاهرة، 2011، ص:24.

ومن ناحية أخرى فإن تفعيل دور المراجعة الخارجية للوفاء بمتطلبات حوكمة الشركات يتم من خلال:¹

✍ تدعيم استقلالية المراجع الخارجي من خلال الحماية الملائمة من بعض التهديدات التي تؤثر على استقلاليته؛

✍ تطوير الآداب والسلوك الأخلاقية لمهنة المراجعة الخارجية من خلال غرس المبادئ الأخلاقية في نفوس أعضاء المهنة، والعمل على تقوية الرقابة الذاتية للمراجعين الخارجيين وذلك بدأ من مرحلة إلتحاق الراغبين في مزاولة المهنة بمراحل التعليم الجامعي مروراً بفترة التأهيل والتدريب العلمي، ثم حصولهم على الترخيص بمزاولة المهنة وإلتزامهم بالمتابعة المستمرة للتكوين؛

تطوير المسؤولية القانونية والتأديبية لأعضاء مهنة المراجعة الخارجية، حيث أنه قد يكون من المناسب لتحقيق أهداف الحوكمة، أن يتم تشديد العقوبات القانونية والجنائية، والتأديبية على المراجع الخارجي الذي يخالف معايير الأداء المهني.

المطلب الثاني: الأبعاد المحاسبية الأخرى لحوكمة الشركات

بعدما تطرقنا الى الأطراف الأساسية لحوكمة الشركات من المنظور المحاسبي والعلاقة فيما بينها في المطلب الأول، سنتطرق في هذا المطلب الى الأبعاد الأخرى والمتمثلة في الإفصاح والشفافية، المساءلة والرقابة، الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، إدارة الأرباح وتقييم الأداء العام للشركة، وذلك من خلال النقاط التالية:

1. الإفصاح والشفافية

شهدت الحقبة الأخيرة من القرن الماضي اهتمام كبيراً بالإفصاح والشفافية بشكل عام والإفصاح المحاسبي بشكل خاص، حيث تطور هذا الأخير نتيجة للتحوّل التاريخي الذي شهدته وظيفة المحاسبة، ومن ناحية أخرى فقد كشفت الأزمات والانهيّارات المالية التي شهدتها العديد من الشركات العالمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة والناجمة عن الكثير من حالات الفساد الإداري بصفة عامة والفساد المحاسبي والمالي بصفة خاصة، حيث يرجع الفساد المحاسبي في أحد جوانبه الى نقص الإفصاح والشفافية، وذلك من خلال عدم إظهار البيانات والمعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية لهذه الشركات، بالإضافة الى تواطؤ مراجعي الحسابات وتأكيدهم على صحة ما تتضمنه القوائم المالية وذلك خلاف للحقيقة.

¹ - نفس المرجع، ص: 25.

لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة.¹

1.1. تعريف الإفصاح

يرى الباحثون أنّ التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلاً لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي للمحاسبة، وهو أنّها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغه للمستفيدين منه.²

وقد عرّف الإفصاح على أنّه " عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسات لأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك المؤسسات، وهذا يعني أيضاً أن تعرض المعلومات في التقارير والقوائم المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل".³

كما عرّف على أنّه " شمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة".⁴

ومن جهة أخرى فقد عرّف الإفصاح بأنّه " تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشتمل المستخدمين الداخليين و الخارجيين في آن واحد".⁵

2.1. تعريف الشفافية

يقصد بالشفافية توفير الشركة للبيانات المالية وغير المالية بصورة حقيقية عن المركز المالي للشركة وكذلك العمليات الأخرى بالشركة حتى يمكن توقع النشاط الحالي والمستقبلي للشركة، مع

¹ - جاوحدو رضاء، عبد الله مايو، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي 08/07 ديسمبر 2008، ص: 8.

² - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 35.

³ - مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار ابتراك، القاهرة، 2005، ص: 577.

⁴ - الشيرازي مهدي عباس، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991، ص: 322.

⁵ - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الدار الجامعية الدولية ودار الثقافة، عمان الأردن، ط1، 2001، ص: 211.

مراعاة حق الشركة في حجب المعلومات التي من شأنها الإضرار بعمليات الشركة، فالشفافية في الشركات وسوق المال تعني عدم حجب المعلومات، وتوصيل المعلومات لكافة الأطراف، بدقة، في الوقت المناسب وبالقدر الكافي.¹

نلاحظ أنّ التعاريف السابقة للإفصاح والشفافية ركزت على ضرورة تقديم المعلومات الحقيقة عن وضعية الشركة دون تضليل، بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومة الإعتماد عليها في إتخاذ القرار السليم، إلا أنّ هذه التعاريف لم توضح طبيعة مستخدمي هذه المعلومات، بالرغم من إختلاف حاجاتهم للمعلومات، وإختلاف مستواهم الثقافي والإقتصادي والمحاسبي، ويتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات.

3.1. أنواع الإفصاح

يعد الإفصاح من أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة المؤسسة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ويمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح من خلال ما يلي:²

1.2. الإفصاح الكامل

وهو الإفصاح الذي يشير إلى مدى شمول القوائم والتقارير المالية وأهمية تغطيتها لكل الأحداث والعمليات الإقتصادية المتعلقة بها، أي أنّ تتوفر على جميع المعلومات التي لها تأثير على المستخدم، كما أنّه لا يقتصر على الحقائق المتعلقة بفترات محاسبية منتهية بل يشمل الوقائع اللاحقة.

2.2. الإفصاح العادل

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لإحتياجات كافة الأطراف، بمعنى أن تقدم المعلومات بشكل يحترم فيه الإنصاف بين جميع إحتياجات الأطراف، وأن تكون صياغة وعرض المعلومات بدون تحيز لطرف معين على حساب الأطراف الأخرى.

¹ - أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012، ص: 53.

² - لطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد رقم 29، العدد 01، سوريا، 2007، ص: 108.

3.2. الإفصاح الكافي

وهو الإفصاح الذي يشمل الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية، حتى لا تكون مظلة لمستخدميها عند إتخاذ القرارات.

4.2. الإفصاح الملانم

وهو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي القوائم المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس المهم فقط الإفصاح عن المعلومات بل الأهم أن تكون ذات قيمة بالنسبة لمستخدميها وأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط وظروف المؤسسة.

5.2. الإفصاح (التثقيفي)الإعلامي

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض إتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية أو الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

6.2. الإفصاح الوقائي

ويقوم هذا الإفصاح على ضرورة تقديم المعلومات في القوائم المالية دون تظليل، وذلك بهدف حماية الأطراف الذين لهم قدرات محدودة على فهم وإدراك المعلومات المحاسبية.

3.1. أهمية الإفصاح كمبدأ لحوكمة الشركات

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد القوائم المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP)، وتدعوا هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية (المالية) وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط المؤسسة الواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح مستخدمي المعلومات الآخرين، كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، وهذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات، ولذلك فإن الإفصاح غير

الكامل أو غير الدقيق يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية.¹

4.المساءلة والرقابة المحاسبية

وبعني هذا ضرورة قيام المساهمين بمساءلة أعضاء مجلس الإدارة، و الذين يتعين عليهم توفير البيانات و المعلومات اللازمة. لأن المساهمين لديهم المسؤولية و الحقوق باعتبارهم ملاكاً، وأشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992م في العنصر الثاني منه، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دور في تفعيل تلك المساءلة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير المعلومات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤوليتهم كملاك.

كما أشارت المعايير الموضوعة من قبل بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003، و الخاصة بحوكمة الشركات، إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة.

بالإضافة الى ذلك أشار تقرير بنك كريدي ليونيه في القسم الرابع منه والذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسؤولية، بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي، والى قدرة مجلس أعضاء الإدارة على القيام بتدقيق فعال، كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسؤولية، إلى ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك.

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) الصادر عام 1999م، أشار في المبدأ الخامس الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.²

¹ - لطيف زيود وآخرون، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي IAS30، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 28، العدد رقم 02، 2006، سوريا، ص: 202.

² - بلهادف رحمة، السعيد عياد، دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل البعد المحاسبي لحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الشلف، الجزائر، 20/19 نوفمبر 2013، ص: 655.

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن المساءلة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة الشركات تأخذ اتجاهين:¹

الاتجاه الأول: المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية العليا الى المستويات الإدارية الأدنى.

الاتجاه الثاني: المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

5. الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة

إن تطبيق الحوكمة يحد من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في استخدام السياسة المحاسبية، وبالتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة وتساعد في حسم مشكلة إساءة تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة، إن نجاح وفعالية تطبيق الحوكمة يتطلب الالتزام بهذه المعايير، أو العمل على وضع معايير محاسبية مكيّفة، بحيث يكون الإطار العام لها المعايير الدولية غير أنها تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي للبلد كما هو الحال بالنسبة للمعايير المحاسبية في الجزائر.²

المطلب الثالث: حوكمة تكنولوجيا المعلومات

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة دوراً هاماً ورئيسياً في إحداث التحولات العلمية المختلفة في النظم المعلوماتية وتطوير أساليبه بانتقاله من شكله التقليدي الى الإلكتروني، ما أدى الى تقليص الجهد والوقت والتكاليف، لذلك ومن أجل الاستفادة المثلى من مخرجات تكنولوجيا المعلومات وتوجيهها بالمسار الصحيح، لابد من التحديد الدقيق لإستراتيجية تكنولوجيا المعلومات في الشركة، والتخطيط والتنظيم لها، وبيان كيفية الحصول عليها واستخدام مواردها وبنيتها التحتية، وتنفيذها وتوصيلها للمستويات الإدارية المختلفة، والمحافظة عليها من خلال الرقابة والتحكم بها وهذا ما يطلق عليه حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

¹ - ناظم حسن عبد السيد، أثر حوكمة المصاريف على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، جامعة المثنى، العراق، 2012 ص: 104.

² - بلهادف رحمة، السعيد عياد، مرجع سبق ذكره، ص: 655.

1. تعريف حوكمة تكنولوجيا المعلومات

قبل القيام بتعريف حوكمة تكنولوجيا المعلومات، نقوم بتعريف تكنولوجيا المعلومات وهي " استخدام الآلات التكنولوجية والتقنية الحديثة للتخزين أو الإتصال ومعالجة البيانات والمعلومات ببراعة وأساليب متطورة للحصول على معلومات بأشكال أكثر تطور وإظهارها على شكل رسومات بيانية وأشكال متنوعة".¹

وتعرف أيضا بأنها أدوات ووسائل تستخدم لجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتخزينها أو توزيعها، وتمثل تكنولوجيا المعلومات الجانب التقني من نظام المعلومات والبديل لتسميته وقد مرت بمراحل تطور مترابطة حتى وصلت إلى ما عليه الآن.²

تتعدد وتتنوع تعاريف حوكمة تكنولوجيا المعلومات، فقد قدم معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات ITGI تعريفا لحوكمة تكنولوجيا المعلومات في سنة 2003 وهو " أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات هي مسؤولية مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وعي جزءا مكملًا لحوكمة الشركات وتتألف من القيادات والهيكليات التنظيمية والعمليات التي تضمن أن تكنولوجيا معلومات المنظمة تساند وتبرز أهداف واستراتيجيات الشركة".³

كما عرفت شركة الأبحاث والاستشارات الأمريكية حوكمة تكنولوجيا المعلومات على أنها "العمليات التي تضمن الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات بهدف تمكين الشركة من تحقيق أهدافها. كما أنها العملية التي تضمن من خلالها الشركات التقييم الفعال، واختيار، وتحديد الأولويات، وتمويل الاستثمارات المتنافسة في تكنولوجيا المعلومات، الإشراف على تنفيذها، واتخاذ القرار والرقابة على الاستثمار في الأعمال التجارية، وهي من مهام مجلس الإدارة".⁴

¹ - أمين بن سعيد، أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة وموثوقية القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 8، المجلد 3، جامعة الوادي، 2015، ص: 11.

² - غسان قاسم، أميرة شكرولي، تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال الإستخدامات والتطبيقات، ط1، دار الوراق، 2010، ص: 7.

³ - سامح رفعت أبو حجر، أمينة محمد عبد العزيز، دور آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تخفيض مخاطر أمن المعلومات للحد من التلاعب المالي الإلكتروني في الوحدات الحكومية في ظل نظام الحوكمة، المؤتمر الخامس حول المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، جامعة القاهرة، 2014/09/27، ص: 7.

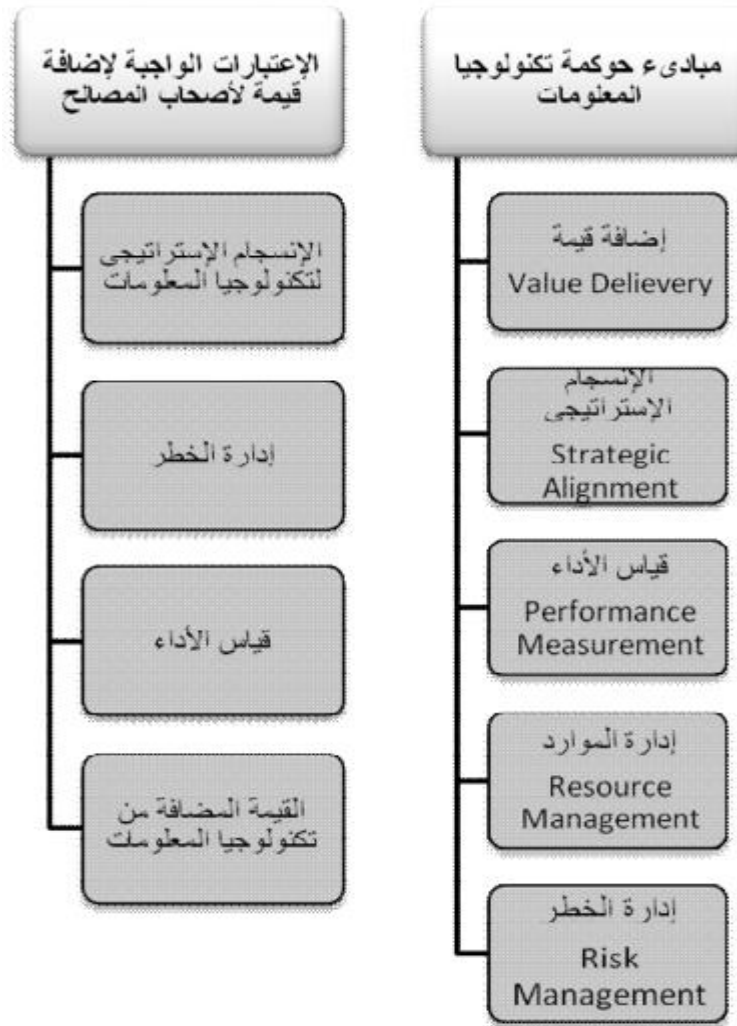
⁴ - <https://www.gartner.com/technology/about.jsp> تاريخ الإطلاع 2018/04/29 ، 15:31.

من خلال التعاريف المقدمة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات نلاحظ أنها تحتل أهمية كبيرة وهو ما أبرزه معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات بإعتبارها كمسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، كما أنها العملية التي يتم الإنسجام الإستراتيجي بين متطلبات وأهداف الشركة وبين تكنولوجيا المعلومات.

2. المبادئ الأساسية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات

تمثل المبادئ الركيزة الأساسية التي تقوم عليها حوكمة تكنولوجيا المعلومات والأسس الواجب أخذها بعين الإعتبار وقد قامت COBIT بوضع هذه المبادئ التي تم اشتقاقها من الإعتبارات الواجبة لإضافة قيمة لأصحاب المصالح، وهناك خمس مبادئ تتعلق بحوكمة تكنولوجيا المعلومات وهي موضحة في الشكل رقم (15):

الشكل رقم (15): مبادئ حوكمة تكنولوجيا المعلومات



المصدر: نسرين محمد فتحي، الإقصاد عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودوره في زيادة القدرة التنافسية للشركات، المؤتمر الثالث حول حاكمية الشركات والمسؤولية الإجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 أفريل 2013، ص: 363.

ويقصد بهذه المبادئ ما يلي:¹

- ✍ **إضافة قيمة:** وتعني التركيز على خلق القيمة لتفي بإحتياجات الأطراف المتعاملة حيث تتحقق من خلال عاملين متتاليين وهما المنافسة المحتملة والأرباح المتوقعة.
- ✍ **الإنسجام الإستراتيجي:** ويعني حدوث التناسق والتناغم والتوافق بين متطلبات وأهداف الشركة والإستراتيجية وبين تكنولوجيا المعلومات المستخدمة من حيث مدى كفايتها وملائمتها.

¹ - نسرين محمد فتحي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 363-364.

- ✍ **قياس الأداء:** وتعني العلم بإستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات وتحديد المؤشرات والمعدلات المناسبة لقياس الأداء الخاص بها، أي أنه يجب قياس الأداء بالموارد المستثمرة تكنولوجيا.
 - ✍ **إدارة الموارد:** وتعني الموارد التكنولوجية، حيث يجب على الإدارة معرفة الموارد التكنولوجية اللازمة لإستثمار التكنولوجيا، وتقييمها، ومعرفة مدى إمكانية وفائها بمتطلبات الشركة.
 - ✍ **إدارة الخطر:** وتعني ضرورة الإلمام بكافة المخاطر التي تواجه الشركة المتعلقة بتطبيق تكنولوجيا المعلومات وخاصة فيما يتعلق بمخاطر التشغيل وأمن المعلومات ومخاطر المعالجة.
- 3. معايير حوكمة تكنولوجيا المعلومات**

هناك عدة معايير لحوكمة تكنولوجيا المعلومات، سنتطرق من خلال هذا العنصر الى أبرزها وفق ما يلي:

1.3. معيار الكوبيت COBIT

ويعتبر من أشهر الآليات المستخدمة في العالم، و COBIT هو اختصار لـ (Control Objectives for Information and Technology أي ضوابط المعلومات والتقنيات المتعلقة بها، وهو عبارة عن هيكلية تهدف الى ربط تكنولوجيا المعلومات بأهداف ومتطلبات أعمال الشركة عن طريق إيجاد نموذج عام لأنشطة تقنية المعلومات في الشركة مما يؤدي الى التعرف على موارد تقنية المعلومات المهمة وتعزيزها وربط ذلك كله بضوابط تحكم هذه العمليات والأنشطة والموارد، وقد تم إنشاؤه من قبل جمعية تدقيق وضبط نظم المعلومات في عام 1992 وتم نشره في عام 1996، ثم أصبحت هذه الجمعية تعرف بمعهد حوكمة تقنيات المعلومات، ويعتبر مدراء إدارة تكنولوجيا المعلومات، المراقبين والمدققين على تكنولوجيا المعلومات والمستخدمين لتقنية المعلومات أهم الجهات المستفيدة من تطبيق الكوبيت في الشركة.¹

ويحتوي هذا النموذج على معايير ومقاييس تم قبولها عالمياً، والتي تساعد على ما يلي:²

- ✍ **الإستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات بأعلى كفاءة،** بالإضافة الى المساعدة في إنشاء بيئة تقنية يسهل فيها حوكمة وضبط تكنولوجيا المعلومات.

¹ - فائزة جيجخ، سميرة فرحات، حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في الوقاية من الأزمات، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، جامعة بسكرة، 2016، ص: 120.

² - نفس المرجع السابق، ص: 120.

فهم أنظمة تكنولوجيا المعلومات لأي شركة وتحديد مستوى الإجراءات الأمنية اللازمة لحماية تلك الأنظمة.

2.3. معايير ISO

وهي منظمة دولية أنشئت عام 1947 وذلك بهدف معايير تصنيف عالمية، من بينها معايير خاصة بأمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، ومن أهم المعايير التي أصدرتها المنظمة ما يلي:¹

1.2.3 معيار ISO 27001: تم إصدار هذا المعيار عام 2005، يقدم هذا المعيار نموذج دوري يعرف PDCA (خطط – نفذ- تحقق- صحح) وهو يهدف الى تحديد الاحتياجات اللازمة لإقامة وتنفيذ وتشغيل ورصد واستعراض وصيانة وتحسين وتوثيق نظام إدارة أمن المعلومات داخل الشركة وعادة ما ينطبق على جميع الشركات بما في ذلك الإقتصادية والحكومية وغيرها، ويتم هذا النموذج في أربعة مراحل متتابعة وهي:

✍ الخطأ: تأسيس نظام لإدارة أمن المعلومات؛

✍ التنفيذ: البدء في تنفيذ الخطط وتشغيلها؛

✍ التحقق: مراجعة النظام بعد تنفيذه؛

✍ العمل: صيانة وتحسين النظام.

2.2.3 معيار ISO 27002: صدر هذا المعيار عام 2005 واهتم بالتطبيق الفعلي للأسس والقواعد التي تم إعدادها بواسطة المعيار السابق، ويتضمن هذا المعيار بعض السياسات والتوجيهات منها:

✍ السياسة الأمنية، تنظيم أمن الموارد البشرية؛

✍ الأمن البيئي والمادي للإتصالات وإدارة العمليات والتحكم في الوصول.

✍ اقتناء نظم وتطويرها وصيانتها وإدارة الحوادث الأمنية للمعلومات؛

3.2.3 معيار ISO 15408: يساعد هذا المعيار على التقييم والتحقق والتصديق على الضمانات الأمنية للمنتجات التكنولوجية، وكذلك يمكن تقييم الأجهزة والبرمجيات لمكافحة تغير المناخ في مختبرات معتمدة للتصديق.

¹ - أشرف عبد المحسن الشريف، أمن وحماية المستندات الإلكترونية على بوابة الحكومات العربية، مجلة إعلم علمية محكمة، الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تونس، 2016، ص ص: 94-95.

4.2.3 معيار ISO 38500 الذي يحمل اسم حوكمة تكنولوجيا المعلومات، يعتبر من أحدث الإصدارات التي نشرت من قبل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO واللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC) وكان ذلك سنة 2008، ويتضمن ستة معايير أساسية وهي: تحديد المهام والمسؤوليات بوضوح ودقة بالنسبة لإدارة تكنولوجيا المعلومات، استراتيجية التخطيط بما يتواءم مع أهداف الشركة ومتطلباتها، اقتناء تكنولوجيا المعلومات لأسباب منطقية ومقبولة محددة مسبقاً، الثقة في الأداء بأن الأداء التكنولوجي يسير على ما يرام، توافق تكنولوجيا المعلومات مع القوانين واللوائح الأخرى، الأخذ بعين الاعتبار الموارد البشرية.¹

4. أهداف حوكمة تكنولوجيا المعلومات:

تتمثل أهم أهداف حوكمة تكنولوجيا المعلومات والتي تساهم في تحقيق متطلبات أمن المعلومات والمساعدة على الحد من المخاطر التي قد تواجهها في:²

- ✍ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
- ✍ وضع رقابة مادية على أجهزة الحسابات الإلكترونية مثل استعمال نظام إنذار أمني للكشف عن أي دخول غير مصرح به إلى النظام.
- ✍ إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
- ✍ عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
- ✍ تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المسائلة ورفع درجة الثقة.
- ✍ تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية.
- ✍ تحقيق معايير جودة معلومات تكنولوجيا المعلومات والمتمثلة في: الفاعلية، الكفاءة، السرية، التكامل والسلامة، الإتاحة، الامتثال والتوافق، الموثوقية والاعتمادية.
- ✍ المساهمة في وضع خطط لمواجهة الأزمات والكوارث.
- ✍ إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات وتحقيق الأمن المعلوماتي.

¹ - أمين بن سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 27-28.

² - سامح رفعت أبو حجر، أمينة محمد عبدالعزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

5. حوكمة الشركات ودورها في زيادة الثقة بالمعلومات المحاسبية:

في ضوء طبيعة الأبعاد المحاسبية السابقة لعملية حوكمة الشركات وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:¹

- أ- بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات.
- ب- أن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاثة مراحل من العمل المحاسبي وهي :
 - ✍ مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما : الرقابة القبلية والآخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.
 - ✍ مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقييم و متابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاءً بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.
 - ✍ مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة و المراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.
- ج- أن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية ، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية بدرجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها ، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية.

كما تعتبر قدرة المعلومات المحاسبية المستخدمة في قياس المخاطر والتنبؤ بها من أهم الخصائص المطلوبة لزيادة نفعية المعلومات المحاسبية المستخدمة، حيث تساعد على تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، وكذلك التنبؤ بما سيكون عليه وضع الشركة في المستقبل من خلال مقارنة

¹ - صديقي مسعود، دريس خالد، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، 7-8 ديسمبر 2010، ص:13.

الأداء الفعلي بالمخطط ومدى تعرضها للفشل المالي واتخاذ وسائل الوقاية اللازمة الأمر الذي يؤدي إلى المحافظة على أموال الشركة والمساهمين.¹

ونظراً لأن التنبؤ بالمخاطر مبني على المستقبل، ووضع تقديرات في ضوء الأحوال السائدة في الماضي مع أخذ التغيرات المحتملة على هذه الأوضاع في الاعتبار، ولزيادة قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ وقياس المخاطر يجب توافر مجموعة من المعايير مثل معيار الملائمة والدور المحتمل لهذه المعلومات في القياس والتنبؤ ومدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية وموضوعية القياس ومصادقية المعلومات وقدرتها على تحقيق الهدف المطلوب.²

وتتجسد أهمية الحوكمة في الجانب المحاسبي أيضاً في تحقيق الاستفادة القصوى من نظام المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية، وتفاذي وجود أخطاء عمدية أو انحرافات متعمدة كان أو غير كان ومنع استمراره أو العمل على تقليله إلى أدنى قدر ممكن، بالإضافة إلى ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجية، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الإستقلالية وعدم خضوعهم لأيّة ضغوط من مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.³

ويعتبر موضوع إطفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية من الموضوعات الشديدة الأهمية بالنسبة لكافة مستخدمي تلك المعلومات، سواء الداخليين أو الخارجيين، ولاشك أن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يلعب دوراً إيجابياً في هذا الجانب، وخاصة أن المبدأ الخامس في الحوكمة تم تخصيصه لموضوع الإفصاح والشفافية عن كل ما يتعلق بالشركة.⁴

¹ - علاء رزق، المحاسبة في ظل حوكمة الشركات، المكتبة العصرية، القاهرة، مصر، ط 1، 2014، ص: 204.

² - نفس المرجع، ص: 205.

³ - ميخائيل أشرف حنا، تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص: 83.

⁴ - سامي محمد أحمد غنيمي، "مدى إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال - دراسة تحليلية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، العدد الثاني - يوليو 2013، ص: 26.

خلاصة الفصل

استهدفت الدراسة في هذا الفصل، مناقشة الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات، حيث نستخلص أن الاهتمام العالمي بموضوع الحوكمة جاء نتيجة الرغبة في تقليل المخاطر وتفادي تكرار حدوث الانهيارات والفضائح المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي خلال نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وخلال فترة قصيرة أصبح هذا المصطلح محل اهتمام العديد من الجهات والهيئات المهنية والأكاديمية، وهو ما أدى إلى وجود مجموعة من المعايير والمبادئ والإرشادات المتعلقة بحوكمة الشركات، بيد أنه لا يوجد اتفاق حول عدد هذه المبادئ وأيضا حول المفردات التي يتضمنها كل مبدأ .

إن الغرض من سن لائحة الحوكمة متضمنة القواعد والمعايير لإدارة الشركات هو ضمان الالتزام بأفضل ممارسة للحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح، ولحوكمة الشركات أهمية خاصة وهذا لما تحققه من إضفاء الثقة والشفافية والمصادقية على المعلومات الواردة في القوائم المالية وحسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المعلومات المحاسبية والتدقيق وما لذلك من منفعة تعود على الشركة والاقتصاد الوطني ككل.

وتعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزءاً من حوكمة الشركات، وقد حظيت باهتمام بالغ من طرف الجمعيات والهيئات الحكومية والمهنية وعلى مستوى الشركات، نظرا لما كشفت عنه الدراسات والبحوث من المنافع والمزايا التي تتحقق على جميع المستويات الكلية أو على مستوى الشركات نتيجة لتطبيق قواعد ومعايير ومبادئ الحوكمة الجيدة.

يعد موضوع حوكمة الشركات من المواضيع التي لها علاقة متعددة مع المجالات الأخرى ومن بين هذه المجالات نظام المعلومات المحاسبي، وهذا ما سنحاول إليه في الفصل الموالي من خلال دراسة أثر حوكمة الشركات من المنظور المحاسبي وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على مخاطر هذا الأخير.

الفصل الثالث

الدراسة ميدانية لأثر تطبيق حوكمة
الشركات على مخاطر نظام المعلومات
المحاسبي

الفصل الثالث: الدراسة ميدانية لأثر تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظام

المعلومات المحاسبي

مقدمة الفصل

بعد التطرق الى الإطار النظري لحوكمة الشركات ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي، يأتي هذا الفصل لتحليل ومناقشة الجوانب التطبيقية للدراسة وعرضها من اجل التعرف على أثر تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي، وللإلمام بموضوع البحث من الجانب الميداني تم إعداد وتوزيع إستبيان على عينة الدراسة، الذي يعد من أكثر الأدوات ملائمة لإجراء مثل هذه الدراسات، ولإعتبره أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما له من مزايا في مجال قياس وتطابق وجهات النظر مع مفردات العينة الموجه لها، وذلك من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن الإشكاليات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج.

تم توجيه استبيان الدراسة الى المهنيين في مجال المحاسبة باعتبارهم الفئة المخول لها الإجابة على ما تضمنه الاستبيان من تساؤلات، والتي على أساسها سيتم إثبات أو نفي فرضيات الدراسة. ولتحقيق ما يهدف إليه هذا الفصل سيتم التطرق إليه من خلال ثلاث مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة.
- المبحث الثاني: تحليل إتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة
- المبحث الثالث: تحليل وإختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

إن نجاح أي دراسة ميدانية يعتمد أساسا على المنهجية التي من خلالها يتم الربط العلاقة بين متغيرات البحث التابعة والمستقلة للوصول الى تحقيق الهدف المسطر، وفيما يلي سنحاول تقديم منهجية الدراسة الميدانية لهذا البحث انطلاقا من المنهج المعتمد والأدوات المستخدمة لجمع المعلومات، وصولا الى المجتمع والعينة التي اقتضت عليها الدراسة.

المطلب الأول: خطوات تحضير استمارة الاستبيان

تمر مرحلة إعداد استمارة الاستبيان على عدة مراحل يمكن عرضها كما سيأتي في العناصر التالية:

الفرع الأول: مصادر جمع بيانات الدراسة

هناك نوعين من المصادر تم اللجوء إليهما لجمع البيانات لكل من الجانب النظري والدراسة الميدانية وهما:

1. المصادر الأولية

يعد الاكتفاء بالمصادر الثانوية غير كافي من اجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار صحة الفرضيات، لذا تم التطرق الى المصادر الأولية لمعالجة الدراسة الميدانية لموضوع البحث من خلال تصميم استبيان كأداة رئيسية للبحث، وقام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

2. المصادر الثانوية

تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية والمتمثلة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، بالإضافة الى المقالات والدوريات العلمية والمذكرات والمداخلات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكذا بعض المواقع ذات الصلة على شبكة الأنترنت.

الفرع الثاني: أداة الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والمتمثلة في التعرف على أثر تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي، حيث قام الباحث ببناء وتصميم استبيان الدراسة بناء على التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة ومن خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري ومستفيدا من الدراسات السابقة واستشارة ذوي الاختصاص في هذا المجال.

بعد تحديدنا لما نحتاجه من معطيات، حاول الباحث في هذه المرحلة تحديد هيكل قائمة الأسئلة الموجهة لعينة الدراسة، والتي تحتوي على إجابات محددة مسبقا -الأسئلة المغلقة- من خلال احترام جملة من الإجراءات، حيث حاولنا قدر المستطاع وضع صياغة سهلة وواضحة لا غموض فيها، كما تم تبني الدقة والحياد في طرح الأسئلة والاختصار حتى لا تستغرق وقتا طويلا من طرف المستجوبين، وقد اشتمل الاستبيان على قسمين وهما:

1. معلومات عامة

يضم هذا القسم معلومات عامة بالبيانات النوعية عن مفردات العينة، كالمؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، سنوات الخبرة، وهي بيانات تفيد في التعرف على خصائص عينة الدراسة.

2. محاور الاستبيان

يتضمن هذا القسم محاور الدراسة والذي قسم بدوره الى ستة محاور من أجل الوصول الى الهدف المرغوب منه من أجل اختبار فرضيات الدراسة، حيث تم التطرق الى مخاطر نظام المعلومات المحاسبي في المحور الأول، حيث حاولنا حصر المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال 09 فقرات (01-09)، أما المحور الثاني فقد خصص للمراجعة بكل ألياتها الداخلية والخارجية ولجان المراجعة وكان ذلك من خلال 10 فقرات (10-19)، وفيما يخص محور الإفصاح والشفافية فقد احتوى على 6 فقرات (20-25)، وخصص الفقرات 26-31 لمحوري المساءلة والرقابة المحاسبية والإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة، وأخيرا وفيما يخص محور تكنولوجيا المعلومات فقد تضمن 14 فقرة أي الفقرات 32-45، وذلك لما لها من أهمية في ظل التطور التكنولوجي في العصر الحالي.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت (likert) الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الإستبيان، وذلك للحكم على اجابة أفراد العينة لكل فقرة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يوضح سلم مقياس ليكرت الخماسي

إستجابة المحور الأول	غالبا	دائما	أحيانا	نادرا	أبدا
إستجابة المحاور المتبقية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحث

كما انه تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لهذه الأرقام لإعطاء المتوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد في تحليل النتائج، حيث تبنت الدراسة المعيار التالي للحكم على الإتجاه عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي وهو موضح في الجدول رقم (04):

جدول رقم(04): يوضح المتوسط الحسابي والأهمية النسبية لدرجات مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	الاستجابة		المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية
	المحور الأول	باقي المحاور		
5	دائما	موافق بشدة	4.20 إلى 5.00	كبيرة جدا
4	غالبا	موافق	3.40 إلى 4.19	كبيرة
3	أحيانا	محايد	2.60 إلى 3.39	متوسطة
2	نادرا	غير موافق	1.80 إلى 2.59	ضعيفة
1	أبدا	غير موافق بشدة	1.00 إلى 1.79	ضعيفة جدا

المصدر: من إعداد الباحث

وقد تم إعداد تصنيف قيم متوسطات الحسابية الموضحة في الجدول كما يلي:

المدى = الحد الأعلى – الحد الأدنى

$$\text{المدى} = 5 - 1 = 4$$

عدد الفئات = 5 (الخيارات المتاحة حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة)

$$\text{طول الفئة} = \text{المدى} \div \text{عدد الخيارات المتاحة} = 4 \div 5 = 0.8$$

وبذلك تكون درجة غير موافق تماما منحصرة بين 1 وأقل من 1.80 وهكذا كما هي موضحة

في الجدول.

الفرع الثالث: الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدم الباحث في هذه الدراسة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) الإصدار 25، في معالجة وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من مفردات العينة باستخدام الاستبيان، ومن خلال هذا البرنامج تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية التالية:

1. أدوات الإحصاء الوصفي: بغرض عرض الخصائص العامة لعينة الدراسة، وللتعرف على

مدى تشتت استجابات أفراد العينة اتجاه فقرات الاستبيان، وعرضها وتصنيفها وتنظيمها،

وتتمثل هذه الأدوات في:

✓ المتوسط الحسابي (Mean): وذلك لمعرفة مستوى إجابة مفردات العينة على فقرات ومحاور

الاستبيان، ولإنشاء متغيرات الدراسة.

✓ **الانحراف المعياري (Standard Deviation):** للتعرف على مدى انحراف استجابات مفردات العينة لكل فقرة عن وسطها الحسابي، وكل محور عن وسطه الحسابي، فكلما إقتربت قيمة الانحراف المعياري من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها، وبالتالي في حالة تساوي متوسطي عبارتين، فإننا نرتب الفقرة ذات الانحراف المعياري الأقل قبل الفقرة ذات الانحراف المعياري الأكبر.

✓ **التكرارات والنسب المئوية:** لوصف خصائص عينة الدراسة وإجاباتهم حول فقرات الاستبيان.

2. **الأدوات الاستدلالية:** الهدف من الإحصاء الاستدلالي استنتاج خصائص المجتمع من خصائص عينة سحبت منه، وبطبيعة العلاقات الموجودة بين المتغيرات الخاصة به، والتعميم على المجتمع، وهذه المقاييس هي:

✓ **معامل ارتباط بيرسون Pearson Corrélation Coefficient:** لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، ولإيجاد الاتساق الداخلي لفقرات للاستبيان.

✓ **معامل ألفا-كرونباخ Alpha Cronbach:** للتأكد من صدق وثبات الاستبيان.

✓ **الانحدار الخطي المتعدد القياسي Multi Regression:** لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة الفرعية مجتمعة في المتغير التابع.

المطلب الثاني: إطار الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بتحديد مختلف الجوانب المهمة والواجب معرفتها في هذه الدراسة، وذلك من خلال تحديد مجتمع الدراسة ومن ثم إختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة، مع ضرورة التطرق لحدود الدراسة التي أجريت ضمنها، وكذا تحديد أهم الخطوات الأساسية التي على أساسها تم إعداد الإستبيان وتوزيعه.

1. متغيرات الدراسة:

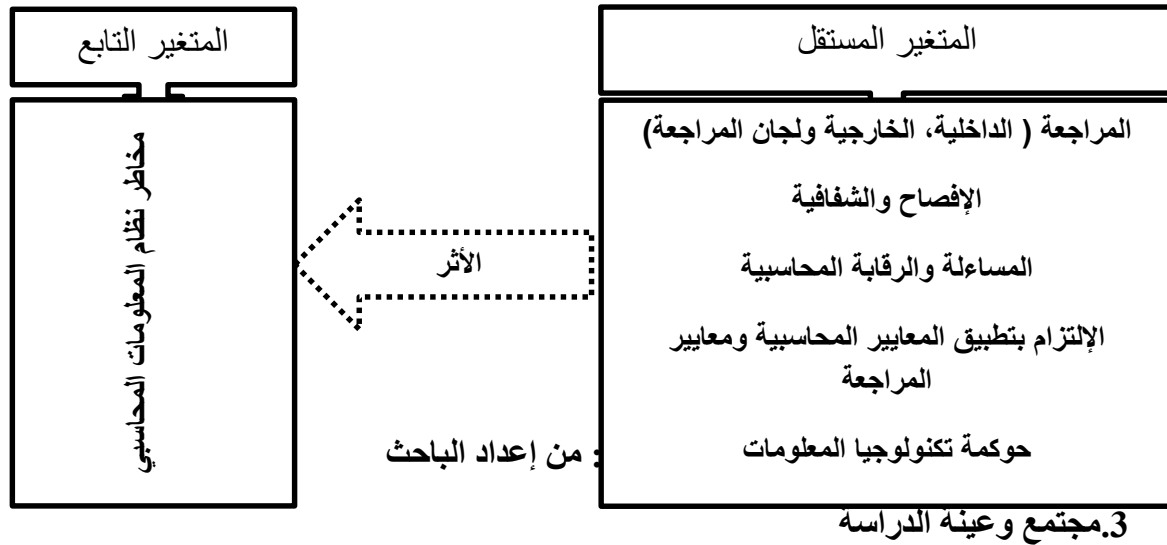
- **المتغير المستقل:** ويتمثل في حوكمة الشركات وتم حصر الدراسة من خلال المنظور المحاسبي وكذا حوكمة تكنولوجيا المعلومات، حيث تم قياسها من خلال الإجابة على أسئلة المحاور الثاني، الثالث، الرابع، الخامس والسادس، وقد تم وضع الأسئلة المغلقة بهدف معرفة واقع تطبيق الحوكمة ومدى تأثيرها على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي.

- **المتغير التابع:** ويتمثل في مخاطر نظام المعلومات المحاسبي، حيث تم قياسه من خلال الإجابة على أسئلة المحور الأول، وقد تم وضع الأسئلة المغلقة بهدف تحديد واقع تطبيق مخاطر نظام المعلومات المحاسبي ومن ثم دراسة تأثيره في حالة ما إذا تم تطبيق حوكمة الشركات.

2. نموذج الدراسة:

انطلاقاً من تصورنا الشخصي لعناصر مشكلة البحث ومن خلال الإصدارات المهنية والدراسات السابقة، قمنا بتصميم النموذج المقترح للدراسة وذلك كما يلي:

الشكل رقم (16): نموذج الدراسة



قد يستحيل في كثير من الأحيان أن يتم دراسة جميع أفراد مجتمع الدراسة لذلك يضطر إلى اختيار جزء من هذا المجتمع الأصلي لإجراء الدراسة، ويسمى بالعينة، ويمكن تعريف العينة على أنها مجموعة جزئية من المجتمع الإحصائي يتم جمع البيانات من خلالها بصورة مباشرة، ويجب أن تكون العينة ممثلة للمجتمع تمثيلاً صادقاً، وأن يكون حجمها مناسباً لمقارنة بالمجتمع على أن يتم اختيارها بطريقة عشوائية.¹

¹ - نبيل جمعة صالح النجار، الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية SPSS، دار الحامد، ط1، 2015، عمان، الأردن، ص 90.

يتكون مجتمع الدراسة من مختلف المهنيين في مجال المحاسبة وتطبيقاته العملية (خبراء محاسبين، محافظي حسابات، محاسبين في الشركات والمراجعين الداخليين)، ووفقا للنماذج الإحصائية المعروفة، تم تحديد عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة، ولقد تم توزيع 200 إستبانة على جميع أفراد العينة، وتم استرداد 171 إستبانة فقط وبعد عملية الفرز والتفحص تم إلغاء حوالي 4 إستبانة لعدم إستفائها للشروط الموضوعية، والجدول الموالي يوضح الفئات المستهدفة من عينة الدراسة ومجال عملها.

الجدول رقم (05): يبين درجة الإستجابة الفعلية لفئات عينة الدراسة

النسبة %	العدد		
85.5 %	171	الواردة	الإستبانات الموزعة
14.5 %	29	المفقودة	
100 %	200	المجموع	
97.66 %	167	المقبولة	الإستبانات الواردة
2.34 %	4	المرفوضة	
100 %	171	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث

بلغ عدد الإستبانات الموزعة 200 استبانة، وتم ذلك بعدة طرق من بينها التسليم والإستلام المباشر باليد من الباحث، كما تم اعتماد البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الإجتماعي للوصول الى بعض أفراد عينة الدراسة، وتم أيضا الإستعانة ببعض الزملاء في توزيع الاستبيان في عدة مناطق مختلفة من الوطن، ومن خلال الجدول رقم (05) نلاحظ بأن درجة الإستجابة الإجمالية لفئات عينة الدراسة بلغت نسبة 85.5 %، وهي نسبة مرتفعة ومقبولة من وجهة نظر الباحث وهذا مقابل الصعوبات والمعوقات التي واجهها الباحث في سبيل إسترجاع الإجابات والحصول عليها، فضلا عن التنقل والبعد الجغرافي لأفراد عينة الدراسة المستهدفين على المستوى الوطني.

4. الخصائص الوصفية للعينة

سنتناول من خلال هذا العنصر خصائص المستجوبين المشكلين لعينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي، التخصص الأكاديمي وسنوات الخبرة.

1.4. التأهيل العلمي

يمكن توضيح توزيع مفردات العينة حسب الشهادة العلمية من خلال الجدول التالي:

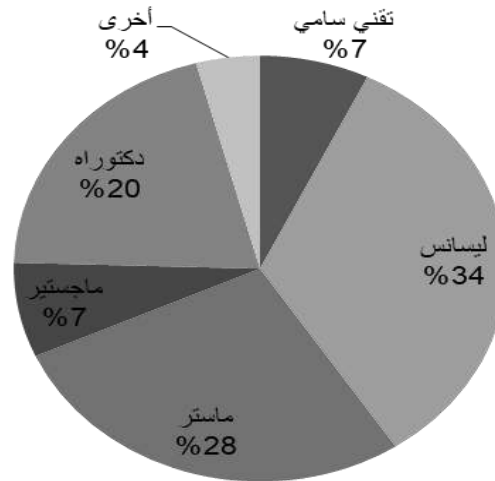
جدول رقم (06): توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
7.2%	12	تقني سامي
33.5%	56	ليسانس
27.5%	46	ماستر
7.2%	12	ماجستير
20.5%	34	دكتوراه
4.2%	7	مؤهل آخر
100%	167	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V25.

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن أكبر نسبة من المستجوبين كانت من فئة المتحصّلين على شهادة الليسانس حيث بلغت 33.5% بتعداد يقدر 56 مستجوب، وهذا يعد مؤشر هام يدل على أن جميع أفراد العينة لهم القدرة على الإجابة على أسئلة الموجهة لهم، وهذا من شأنه أن يعزز الثقة في إجاباتهم ومن ثم الإعتماد عليها في التحليل، أما فيما يخص العينة المكونة لنسبة المؤهل الآخر والمقدرة بـ 4.2% فكانت المؤهلات العلمية المتحصّل عليها مهنية دراسات متخصصة في المحاسبة، ويمكن توضيح أكثر مفردات عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي في الشكل التالي:

الشكل رقم(17):توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V25.

2.4. التخصص العلمي

لإعطاء نتائج الدراسة مصداقية وأكثر واقعية تم إضافة هذا السؤال للتعرف على تخصصهم وتم التركيز أكثر على أصحاب التخصصات المحاسبية، ومن خلال هذا الجدول سنوضح التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة المستهدفة من خلال الجدول رقم(07) كما يلي:

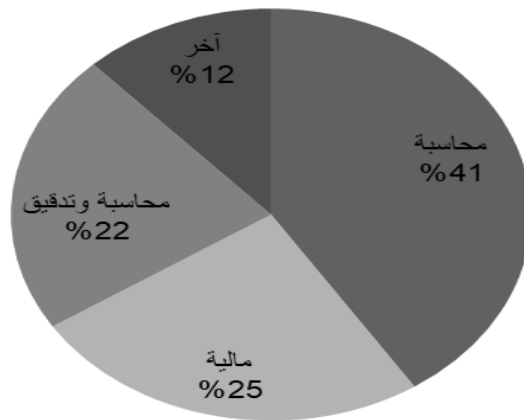
جدول رقم (07): توزيع مفردات العينة حسب التخصص العلمي

النسبة	العدد	التخصص العلمي
40.7%	68	محاسبة
25.1%	42	مالية
22.2%	37	محاسبة وتدقيق
12%	20	تخصص آخر
100%	167	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V25.

من خلال الجدول رقم(07) نلاحظ أن نسبة التخصص العلمي في مجال المحاسبة والمالية والتدقيق تمثل غالبية أفراد العينة حيث بلغت نسبة من أفراد العينة 88%، ويعد هذا مؤشر هام على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة على الإجابة على أسئلة الاستبانة، وهذا من شأنه كما ذكرنا سابقا تعزيز الثقة في إجاباتهم ومن ثم الإعتماد عليها في التحليل، أما نسبة العينة المتبقية والمقدرة بـ 12% فكانت تخصصاتهم قريبة من المحاسبة كمراقبة التسيير وجباية وإدارة الأعمال، ويمكن عرض التخصصات العلمية لأفراد عينة الدراسة في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم(18):توزيع مفردات العينة حسب التخصص العلمي



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V25.

3.4.الوظيفة: تبعا لطبيعة العينة المدروسة تم حصر الوظائف المراد العمل عليها في المهنيين العاملين في مجال المحاسبة، ومن خلال الجدول رقم (08) يمكن ذلك وهذا بناء على نتائج الاستبانات المسترجعة:

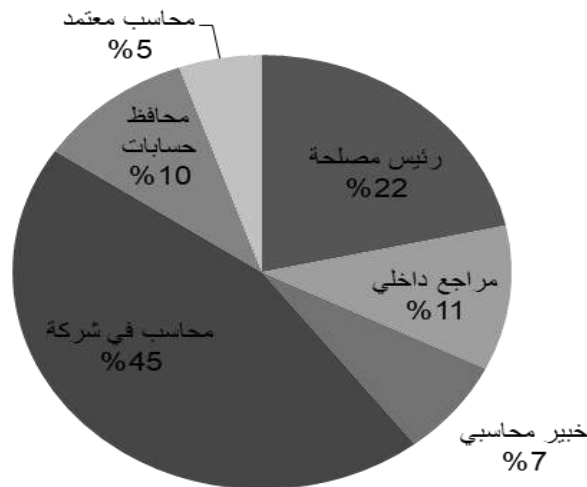
الجدول رقم(08): توزيع إجابات الاستبيان حسب الوظيفة

النسبة %	العدد	فئات العينة
21.6%	36	رئيس مصلحة المحاسبة
10.8%	18	مراجع داخلي
7.2%	12	خبير محاسبي
44.9%	75	محاسب في شركة
10.2%	17	محافظ حسابات
5.4%	9	محاسب معتمد
100%	167	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V25.

من خلال هذه النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن نسبة المستجيبين كانت موزعة على المهنيين بنسب متفاوتة حيث غلبت على أفراد العينة المحاسبين في الشركات حيث بلغت نسبتهم 44.9% وهذا راجع عددهم الكبير مقارنة مع الوظائف الأخرى، وكانت أقل نسبة تمثيلاً للعينة فئة المحاسبين المعتمدين بنسبة 5.4%، ولتوضيح الصورة أكثر يمكن إدراج الوظائف التي يشغلها أفراد عينة الدراسة في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم(19):توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V25.

4.4. الخبرة المهنية:

تم تصنيف الخبرة المهنية الى أربعة فئات أساسية، حيث تضم الفئة الأولى المستجوبين الذين خبرة أقل من 05 سنوات، وتضم الفئة الأخيرة الأفراد الذين تتجاوز مدة خبرتهم المهنية 15 سنة، وتظهر الإحصائيات الخاصة بالخبرة المهنية لأفراد العينة في الجدول رقم (09):

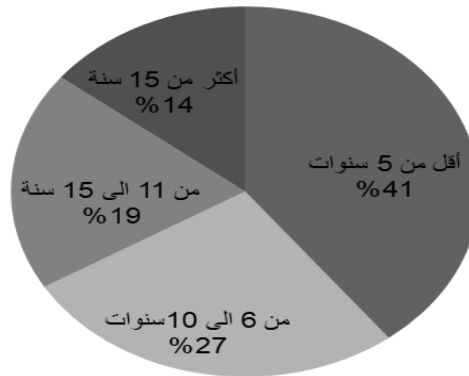
الجدول رقم(09): توزيع إجابات الإستبيان حسب الخبرة المهنية للمستجوبين

النسبة %	العدد	مجال الخبرة المهنية
39.5%	66	أقل من 05 سنوات
26.9%	45	من 06 الى 10سنوات
19.2%	32	من 11 الى 15 سنة
14.4%	24	أكثر من 15 سنة
100%	167	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V25.

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن الخبرة المهنية متفاوتة حيث حققت الفئة الأولى النسبة الأكبر من العينة بنسبة 39.5% وهذا قد يكون راجع الى اهتمامهم بالموضوع خاصة مع تطور تكنولوجيا المعلومات وبالتالي لا يمكن أن نقول بأنهم ليس دراية كافية بالموضوع، أما فيما يخص باقي العينة والمتمثلة في نسبة 60.5 % فلها خبرة تفوق 05 سنوات وهو ما يعزز مصداقية إجابات أفراد العينة أكثر، ويمكن عرض نتائج إجابات الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة من خلال التمثيل البياني رقم (20):

الشكل رقم(20):توزيع مفردات العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V25.

المطلب الثالث: اختبار الثبات لفقرات الاستبيان

يقصد من وراء قياس ثبات الاستبيان أنه سيعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة وتحت نفس الظروف وبنفس الشروط، أي ضمان الإستقرار في نتائج الاستبيان وأنها لن تتغير بشكل كبير، بالإضافة إلى قياس صدق إتساقه الداخلي من خلال مدى ترابط كل فقرة مع المحور الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام عدة طرق، وتم اللجوء في هذه الدراسة إلى كل من الصدق الظاهري (التحكيم)، وقياس الثبات باستخدام مقياس ألفا كرونباخ، وقياس صدق الإتساق الداخلي لأداة الدراسة تم الإعتماد على معامل الارتباط Pearson، ويتم استخراج هذه المقاييس والمعاملات من باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS.

1. الصدق الظاهري (تحكيم الاستبانة)

يقصد بالتحكيم الظاهري العملية التي تلي مرحلة إعداد الإستبانة وتسبق مرحلة توزيعها على العينة المستهدفة، فمن خلال هذه المرحلة يتم التوصل إلى شكل علمي منهجي نهائي للإستبانة المراد العمل بها، ويتم هذا من خلال قيام عدد من المحكمين ممن لهم دراية بجانب الموضوع المراد دراسته أو الجانب الإحصائي أو الأدبي لضمان الصياغة الصحيحة لهذا الاستبيان.

ولقياس ثبات هذه الإستبانة ظاهريا تم الاستعانة بمحكمين متمثلين في أساتذة جامعين من عدة جامعات جزائرية وأجنبية، مختصين في مجال الحوكمة والمحاسبة، والمجال الإحصائي بلغ عدد 09 أساتذة (أنظر المعلق رقم 2)، وهذا للإستفادة من خبرتهم كل في مجاله، للتأكد من أن الأسئلة وضعت وفق الصياغ العلمي الذي يتوقع منه قياس الغرض الذي وضعت من أجله، وقد تحل الباحث على عدد من الملاحظات التي تم الإلتزام بها فيما يتعلق بحذف وإضافة فقرات أخرى ذات دلالة أكثر، وإعادة تقسيم الفقرات بطريقة أحسن، وفور الإنتهاء من هذه العملية تم التوصل إلى الاستبيان الذي تم توزيعه في صورته النهائية. (أنظر المعلق رقم 1)

2. قياس ثبات فقرات الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)

يتم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان أو ما يعرف بالإتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، تمثل قيمة هذا المعامل المعتمدة بين الصفر والواحد وتقدر القيمة المقبولة إحصائيا لهذا المعامل 0.6 فأكثر، وفي حالة ما إذا كان المعامل أقل من المتوسط المعتمد فمن خلال البرنامج الإحصائي المعتمد يمكن تحديد الفقرات التي كانت سببا في هذا الإختلال لإزالتها وإعادة توزيعها على العينة النهائية التي ستطبق عليها الدراسة، وقام الباحث وفق هذا المعامل بحساب معامل الثبات لكل

محاور الدراسة مع مجالاتها وتحديد الثبات الكلي للإستبيان، وسنوضح ذلك في الجدول رقم (10) كما يلي:

الجدول رقم(10): إختبار ثبات فقرات الإستبيان بإستخدام معامل ألفا كرونباخ

البيان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: مخاطر نظام المعلومات المحاسبي.	09	0.764
المحور الثاني: المراجعة (الداخلية، الخارجية، لجان المراجعة).	10	0.892
المحور الثالث: الإفصاح والشفافية.	06	0.823
المحور الرابع: المساءلة والرقابة المحاسبية.	03	0.825
المحور الخامس: الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة	03	0.768
المحور السادس: حوكمة تكنولوجيا المعلومات.	14	0.875
الإستبيان الكلي	45	0.761

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن قيمة ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لردود المستجوبين على جميع الأسئلة 0.761 وهي ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول بمعامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha 0.6، وهذا ما يعني توفر درجة كافية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

3. صدق الاتساق الداخلي

يقصد بالاتساق الداخلي قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبيان، والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وهو يقيس مدى صدق فقرات المقياس لقياس الأهداف، وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، والجدول التالية توضح هذه المعاملات:

الجدول رقم (11): صدق الإتساق الداخلي لفقرات لمحور مخاطر نظام المعلومات المحاسبي

رقم الفقرة	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة
01	**0.509	0.004
02	**0.575	0.001
03	**0.474	0.008
04	**0.659	0.000
05	**0.656	0.000
06	*0.418	0.022
07	*0.390	0.033
08	**0.627	0.000
09	**0.611	0.000

** مستوى دلالة 0.01

* مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن معامل الارتباط Pearson بين كل فقرة من فقرات محور مخاطر نظام المعلومات المحاسبي والمحور ككل ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 أو 0.01، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط لهذه الفقرات والفرع الذي تنتمي إليه بين (0.390) للفقرة رقم 07 كحد أدنى و (0.659) للفقرة 04 كحد أقصى، وعليه فإن جميع فقرات هذا المحور متسقة داخليا مع الدرجة الكلية لهذا المحور، وهذا ما يثبت صدق الإتساق الداخلي لفقرات المحور الأول.

الجدول رقم (12): صدق الإتساق الداخلي لفقرات محور المراجعة

رقم الفقرة	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة
10	**0.527	0.003
11	**0.825	0.000
12	**0.803	0.000
13	**0.700	0.000
14	**0.686	0.000
15	**0.583	0.001
16	**0.720	0.000
17	**0.595	0.001
18	**0.818	0.000
19	**0.565	0.001

** مستوى دلالة 0.01

* مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن معامل الارتباط Pearson بين كل فقرة من فقرات المراجعة والفرع ككل ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 أو 0.01، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط لهذه الفقرات والفرع الذي تنتمي إليه بين (0.527) للفقرة رقم 10 كحد أدنى و (0.825) للفقرة 11 كحد أقصى، وعليه فإن جميع فقرات هذا المحور متسقة داخليا مع الدرجة الكلية لهذا المحور، وهذا ما يثبت صدق الإتساق الداخلي لفقرات المحور الأول.

الجدول رقم (13): صدق الإتساق الداخلي لفقرات محور الإفصاح والشفافية

رقم الفقرة	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة
20	**0.742	0.000
21	**0.711	0.000
22	**0.664	0.000
23	**0.494	0.006
24	**0.722	0.000
25	**0.617	0.000

** مستوى دلالة 0.01

* مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ ان معامل الارتباط Pearson بين كل فقرة من فقرات حوكمة الشركات من منظور محاسبي والفرع ككل ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 أو 0.01، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط لهذه الفقرات والفرع الذي تنتمي إليه بين (0.494) للفقرة رقم 23 كحد أدنى و (0.742) للفقرة 24 كحد أقصى، وعليه فان جميع فقرات هذا المحور متسقة داخليا مع الدرجة الكلية لهذا المحور، وهذا ما يثبت صدق الإتساق الداخلي لفقرات المحور الأول.

الجدول رقم (14): صدق الإتساق الداخلي لفقرات محور المساءلة والرقابة المحاسبية

رقم الفقرة	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة
26	**0.764	0.000
27	**0.775	0.000
28	**0.774	0.000

** مستوى دلالة 0.01

* مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ ان معامل الارتباط Pearson بين كل فقرة من فقرات حوكمة الشركات من منظور محاسبي والفرع ككل ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 أو 0.01، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط لهذه الفقرات والفرع الذي تنتمي إليه بين (0.764) للفقرة رقم 26 كحد أدنى و (0.775) للفقرة 28 كحد أقصى، وعليه فان جميع فقرات هذا المحور متسقة داخليا مع الدرجة الكلية لهذا المحور، وهذا ما يثبت صدق الإتساق الداخلي لفقرات المحور الأول.

الجدول رقم (15): صدق الإتساق الداخلي لفقرات محور الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدوليتين

رقم الفقرة	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة
29	**0.433	0.017
30	**0.779	0.000
31	**0.881	0.000

** مستوى دلالة 0.01 * مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ ان معامل الارتباط Pearson بين كل فقرة من فقرات حوكمة الشركات من منظور محاسبي والفرع ككل ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 أو 0.01، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط لهذه الفقرات والفرع الذي تنتمي إليه بين (0.433) للفقرة رقم 29 كحد أدنى و (0.881) للفقرة 31 كحد أقصى، وعليه فان جميع فقرات هذا المحور متسقة داخليا مع الدرجة الكلية لهذا المحور، وهذا ما يثبت صدق الإتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع.

الجدول رقم (16): صدق الإتساق الداخلي لفقرات محور حوكمة تكنولوجيا المعلومات

رقم الفقرة	معامل الارتباط Pearson	مستوى الدلالة
32	**0.478	0.008
33	**0.693	0.000
34	**0.706	0.000
35	**0.552	0.002
36	**0.520	0.003
37	**0.615	0.000
38	**0.564	0.001
39	**0.606	0.002
40	**0.605	0.000
41	**0.691	0.000
42	**0.606	0.000
43	**0.713	0.000
44	**0.479	0.000
45	**0.479	0.007

** مستوى دلالة 0.01 * مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ ان معامل الارتباط Pearson بين كل فقرة من فقرات حوكمة الشركات من منظور محاسبي والفرع ككل ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 أو 0.01، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط لهذه الفقرات والفرع الذي تنتمي إليه بين (0.478) للفقرة رقم 32 كحد أدنى و (0.713) للفقرة 43 كحد أقصى، وعليه فان جميع فقرات هذا المحور متسقة داخليا مع الدرجة الكلية لهذا المحور، وهذا ما يثبت صدق الإتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع.

3.الصدق البنائي

الصدق البنائي يقيس مدى تحقق الأهداف التي يريد الاستبيان الوصول إليها، ولمعرفة الصدق البنائي للاستبيان يتم حساب معامل ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية للاستبيان، والجدول رقم (17) يوضح هذه المعاملات:

الجدول رقم (17): معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لمحاور الاستبيان (الصدق البنائي)

مستوى الدلالة	معامل الارتباط Pearson	البيان
0.018	*0.430	المحور الأول: مخاطر نظام المعلومات المحاسبي
0.000	**0.801	المحور الثاني: المراجعة (الداخلية، الخارجية، لجان المراجعة)
0.007	**0.486	المحور الثالث: الإفصاح والشفافية
0.000	**0.621	المحور الرابع: المساءلة والرقابة المحاسبية
0.001	**0.589	المحور الخامس: بالالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة
0.000	**0.792	المحور السادس: حوكمة تكنولوجيا المعلومات

** مستوى دلالة 0.01 * مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول رقم (17) نلاحظ أن معاملات الارتباط لجميع محاور الاستبيان دالة إحصائياً عند مستوى 0.01، حيث تراوحت هذه المعاملات بين (0.430) لمحور الالتزام مخاطر نظام المعلومات المحاسبي كحد أدنى و(0.801) لمحور مخاطر المراجعة كحد أعلى. وعليه فإن جميع محاور الاستبيان مرتبطة بالاستبيان ككل، مما يثبت الصدق البنائي لمحاور الاستبيان.

4.تحضير البيانات للتحليل الإحصائي

بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان، تم إرسال وتسليم الاستبيان إلى أفراد العينة وتجميع البيانات من خلال ذلك، وقد تم إدخال البيانات المجمعة إلى البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار 25، وتحضيرها قبل إجراء التحليل الإحصائي لها، وذلك من خلال:

1.4.معالجة القيم المفقودة: يوجد بعض الفقرات التي لم يجب عنها بعض أفراد العينة المستهدفة،

وبالتالي ظهرت لنا قيم مفقودة، ولتعويض هذه القيم قام الباحث باستخدام طريقة الوسط للعينة.

2.4. إنشاء متغيرات البحث: وذلك من خلال إيجاد الوسط الحسابي للفقرات المكونة لكل متغير من متغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة

من خلال جمع إجابات عينة الدراسة سنقوم بتحليل هذه الإجابات من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

المطلب الأول: تحليل اتجاه إجابات أفراد العينة بالنسبة لمحور مخاطر نظام المعلومات المحاسبي

سيتم تحليل إجابات هذا المحور من خلال النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم(18): عرض تحليل البيانات المتعلقة مخاطر نظام المعلومات المحاسبي

الأهمية النسبية	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	أبدا	نادرا	أحيانا	غالبا	دائما	أرقام الفقرات	المحور الأول
				العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
				%	%	%	%	%		
متوسطة	4	0.938	2.74	16	44	82	17	8	1	المخاطر التي يواجهها نظام المعلومات المحاسبي
				9.6	26.3	49.1	10.2	4.8		
ضعيفة	6	1.083	2.11	55	65	27	13	7	2	
				32.9	38.9	16.2	7.8	4.2		
ضعيفة	9	0.726	1.66	78	72	13	4	0	3	
				46.7	43.1	7.8	2.4	0		
ضعيفة	7	0.909	1.93	66	55	39	6	1	4	
				39.5	32.9	23.4	3.6	0.6		
متوسطة	5	0.965	2.71	19	47	70	26	5	5	
				11.4	28.1	41.9	15.6	3		

متوسط	3	0.924	2.81	13	45	76	27	6	6		
				7.8	26.9	45.5	16.2	3.6			
ضعيفة	8	0.960	1.89	70	60	26	8	3	7		
				41.9	35.9	15.6	4.8	1.8			
متوسطة	1	0.990	3.03	9	40	67	39	12	8		
				5.4	24.0	40.1	23.4	7.2			
متوسطة	2	1.059	2.89	14	51	51	41	10	9		
				8.4	30.5	30.5	24.6	6			
ضعيفة		0.586	2.358								

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS V 25 .

بالنظر إلى الجدول رقم (18) يتضح لنا أن مكون المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي يتضمن 09 فقرات نستعرضها فيما يلي:

● **الفقرة رقم 01: حدوث حالات إدخال غير متعمد لبيانات غير سليمة بواسطة العاملين**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره بـ 2.74 وانحراف معياري 0.938 ، أي أنه يوجد 16 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة بـ 167 فردا، قد أكدوا أن حدوث هذا النوع من المخاطر لا يحدث أبدا وتقدر نسبتهم بالمقارنة مع العينة الكلية بـ 9.6% ، وعبر 26.3% ممثلة في 44 فردا من أفراد العينة على أنها نادر الوقوع ، بينما كانت جل إجابات أفراد عينة الدراسة أنه أحيانا ما يقع هذا النوع من المخاطر نتيجة للسهو أو اللامبالاة وتقدر نسبتهم بـ 49.1% من أفراد العينة مثلت 82 فردا، وقد احتلت هذه الفقرة الرتبة 04 من بين جميع الفقرات.

● **الفقرة رقم 02: الإدخال المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة العاملين**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره بـ 2.11 وانحراف معياري 1.083، أي أنه يوجد 55 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة بـ 167 فردا، قد أكدوا أن حدوث هذا النوع من المخاطر لا يحدث أبدا وتقدر نسبتهم بالمقارنة مع العينة الكلية بـ 32.9% ، وعبر ما نسبته 38.9% مثلت 65 فردا من أفراد العينة على أنها نادر الوقوع ، وهذا ما يعكس موافقة أفراد عينة الدراسة على أنه في الوقت الحالي تم

تفادي مثل هذا النوع من المخاطر وهذا بأساليب حماية جديدة وعلاقة الثقة بين الشركة والموظفين، وقد احتلت هذه الفقرة الرتبة 06 من بين جميع الفقرات.

● **الفقرة رقم 03: تعرض نظام المعلومات المحاسبي للكوارث الطبيعية كالحرائق والفيضانات**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 1.66 وانحراف معياري 0.726، أي أنه يوجد 78 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد أكدوا أن حدوث هذا النوع من المخاطر لا يحدث أبدا وتقدر نسبتهم بالمقارنة مع العينة الكلية ب 46.7% ، وعبر 43.1% من العينة مثلت 72 فردا من أفراد العينة من العينة نادر الوقوع ، وهذا ما يعكس موافقة أفراد عينة الدراسة على أنه في الوقت الحالي تم تفادي مثل هذا النوع من المخاطر وهذا بأساليب حماية جديدة، وقد احتلت هذه الفقرة الرتبة 09 من بين جميع الفقرات.

● **الفقرة رقم 04: تعرض نظام المعلومات المحاسبي لجرائم السرقات والتزوير**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 1.93 وانحراف معياري 0.909 ، أي أنه يوجد 66 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد أكدوا أن حدوث هذا النوع من المخاطر لا يحدث أبدا وتقدر نسبتهم بالمقارنة مع العينة الكلية ب 39.5% ، وعبر 32.9% من العينة على أنها نادر الوقوع مثلت 55 فردا من أفراد العينة، وهذا ما يعكس موافقة أفراد عينة الدراسة على أنه في الوقت الحالي تم تفادي مثل هذا النوع من المخاطر وهذا بأساليب حماية جديدة، وقد احتلت هذه الفقرة الرتبة 07 من بين جميع الفقرات.

● **الفقرة رقم 05: تعرض نظام المعلومات المحاسبي للفيروسات والقرصنة وانقطاع التيار**

الكهربائي

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 2.71 وانحراف معياري 0.965، أي أنه يوجد 19 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد أكدوا أن حدوث هذا النوع من المخاطر لا يحدث أبدا وتقدر نسبتهم بالمقارنة مع العينة الكلية ب 11.4% ، وعبر 28.1% من العينة أنها نادر الوقوع مثلت 47 فردا من أفراد العينة، بينما عبر ما نسبتهم 41.9% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مثلت 70 فردا أن حدوث هذا النوع من المخاطر أحيانا ما يقع وهذا ما يعكس موافقة أفراد عينة الدراسة على أنه في الوقت الحالي تم تفادي مثل هذا النوع من المخاطر وهذا بأساليب كالب برامج الحماية المتطورة ووضع بطاريات احتياطية لتفادي قطع الكهرباء، وقد احتلت هذه الفقرة الرتبة 05 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 06: حدوث تعطلات نظام المعلومات المحاسبي أثناء القيام بالمعالجة**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 2.81 وانحراف معياري 0.924، أي أنه يوجد 13 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب167 فردا، قد أكدوا أن حدوث هذا النوع من المخاطر لا يحدث أبدا وتقدر نسبتهم بالمقارنة مع العينة الكلية ب 7.8% ، و عبرت 26.9% من العينة أنه نادرا ما وقعت هذه المخاطر مثلت 45 فرادا من أفراد العينة، أما غالبية إجابات عينة الدراسة والمثلة في 76 فردا أكدت أن هذه التعطلات أحيانا ما تقع وهذا ما يعكس موافقة أفراد عينة الدراسة على أنه في الوقت الحالي تم تفادي مثل هذا النوع من المخاطر وهذا بإستخدام برامج معلومات متطورة وسريعة نوعا ما، وقد احتلت هذه الفقرة الرتبة 03 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 07: الإفصاح عن المعلومات السرية لنظام المعلومات المحاسبي**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 1.89 وانحراف معياري 0.960، أي أنه يوجد 70 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب167 فردا، قد أكدوا أن حدوث هذا النوع من المخاطر لا يحدث أبدا وتقدر نسبتهم بالمقارنة مع العينة الكلية ب 41.9% ، و 35.9% من العينة أكدت أنه لا يحدث أبدا وهي نسبة مثلت 60 فرادا من أفراد العينة، وهذا ما يعكس موافقة أفراد عينة الدراسة على أنه في الوقت الحالي تم تفادي مثل هذا النوع من المخاطر وهذا بأساليب حماية جديدة، وقد احتلت هذه الفقرة الرتبة 08 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 08: حدوث مخاطر ناتجة عن نقص خبرة العاملين في مجال نظام المعلومات**

المحاسبي الإلكتروني

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 3.03 وانحراف معياري 0.990، أي أنه يوجد 9 أفراد من بين عينة الدراسة المقدرة ب167 فردا، قد أكدوا أن حدوث هذا النوع من المخاطر لا يحدث أبدا وتقدر نسبتهم بالمقارنة مع العينة الكلية ب 5.4% ، و عبر 24% من العينة بأنه نادرا ما يقع هذا الخطر وتقدر عددهم 40 فرادا من أفراد العينة، وكانت إجابات أفراد عينة الدراسة على هذا السؤال متقاربة نوعا ما، وما يؤكد ذلك هو احتلالها المرتبة 01 من بين جميع الفقرات.

● الفقرة رقم 09: تعرض نظام المعلومات المحاسبي الى مخاطر قطع خدمة تكنولوجيا

المعلومات

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 2.89 وانحراف معياري 1.059، أي أنه يوجد 14 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد أكدوا أن حدوث هذا النوع من المخاطر لا يحدث أبدا وتقدر نسبتهم بالمقارنة مع العينة الكلية ب 8.4% ، و عبر 30.5% من العينة ممثلة في 51 فردا من أفراد العينة أنه نادرا ما يقع مثل هذا النوع من المخاطر، وهذا ما يعكس موافقة أفراد عينة الدراسة على أنه في الوقت الحالي تم تفادي مثل هذا النوع من المخاطر، وكانت إجابات أفراد عينة الدراسة على هذا السؤال متقاربة نوعا ما، وما يؤكد ذلك هو احتلالها المرتبة 02 من بين جميع الفقرات. من خلال هذا التحليل يتضح لنا أن المخاطر التي تمس نظام المعلومات المحاسبي متفاوتة الوقوع، حيث كان المتوسط الحسابي للمحور ككل 2.358 بأهمية نسبية مقدرة بدرجة ضعيف كما كان الانحراف المعياري له 0.586، إن تقارب المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور يدل على أنه في الوقت الحالي ومع التطورات التي مست جميع الجوانب قد تم تطوير وسائل الحماية اللازمة لتفادي هذه المخاطر ووضع الإحتياطات اللازم للتصدي لها في الوقت المناسب حال وقوعها، ورغم هذا؛ فإن هذه المخاطر قد تقع نتيجة للسهو.

المطلب الثاني: تحليل إجابات أفراد العينة بالنسبة لمحور المراجعة

سيتم تحليل إجابات هذا المحور من خلال النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

الجدول رقم(19): عرض تحليل البيانات المتعلقة بالمراجعة (الداخلية، الخارجية ولجان المراجعة)

المحور الثاني	أرقام الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الأهمية النسبية
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
		%	%	%	%	%				
المراجعة (الخارجية ولجان المراجعة)	10	53	94	11	9	0	4.14	0.763	1	كبيرة
		31.7	56.3	6.6	5.4	0				
	11	44	95	13	6	6	3.97	0.941	5	كبيرة
		26.3	56.9	7.8	5.4	3.6				

١٥	7	0.967	3.80	0	21	35	68	43	12
				0	12.6	21	40.7	25.7	
١٥	6	1.060	3.95	7	12	20	72	56	13
				4.2	7.2	12	43.1	33.5	
١٥	9	0.990	3.68	7	17	24	94	25	14
				4.2	10.2	14.4	56.3	15	
١٥	2	0.933	4.05	3	10	20	76	58	15
				1.8	6	12	45.5	34.7	
١٥	3	0.952	4.05	2	13	20	71	61	16
				1.2	7.8	12	42.5	36.5	
١٥	8	0.911	3.69	3	18	31	91	24	17
				1.8	10.8	18.6	54.5	14.4	
١٥	4	0.744	4.04	1	5	22	98	41	18
				0.6	3	13.2	58.7	24.6	
١٥	10	1.061	3.63	4	28	27	74	34	19
				2.4	16.8	16.2	44.3	20.4	
كبيرة		0.534	3.81						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS V 25.

بالنظر إلى الجدول رقم (19) يتضح لنا أن مكون المراجعة يتضمن 10 فقرات نستعرضها فيما يلي:

- الفقرة رقم 10: عمليات المراجعة كفيلة باكتشاف السلوكيات الخاطئة والتصرفات غير القانونية.

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره بـ 4.14 وانحراف معياري 0.763، أي أنه يوجد 94 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة بـ 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 56.3%، و 11 محايدا مثلت نسبة 6.6% فرادا من أفراد العينة، و 53 موافق جدا بنسبة 31.7% وهذا ما يعكس موافقة

جل أفراد عينة الدراسة على أن عمليات المراجعة كفيلة باكتشاف السلوكيات الخاطئة والتصرفات غير القانونية ، وما يؤكد ذلك هو احتلالها للرتبة 01 من بين جميع الفقرات.

- **الفقرة رقم 11:** يشتمل نشاط المراجعة على إجراءات تساهم في تحسين إدارة المخاطر والرقابة عليها.

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 3.97 وانحراف معياري 0.941، أي أنه يوجد 95 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 56.9%، و 13 محايدا مثلت نسبة 7.8% فرادا من أفراد العينة، و 44 موافق بشدة بنسبة 26.3% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن يشتمل نشاط المراجعة الخارجية على إجراءات تساهم على تحسين وإدارة المخاطر والرقابة عليها ، وقد أحتلت هذه الفقرة الرتبة 05 من بين جميع الفقرات.

- **الفقرة رقم 12:** يؤدي التنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي الى الحد من المحاسبة الإبداعية.

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 3.80 وانحراف معياري 0.967، أي أنه يوجد 68 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 40.7%، و 35 محايد مثلت نسبة 21% فرادا من أفراد العينة، و 43 موافق بشدة بنسبة 25.7% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن التنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يؤدي الى الحد من الممارسة الإبداعية، وقد احتلت المرتبة 07 من بين جميع الفقرات.

- **الفقرة رقم 13:** وجود وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات تساعد الإدارة على إدارة المخاطر والرقابة عليها.

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 3.95 وانحراف معياري 1.060، أي أنه يوجد 72 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 43.1%، و 20 محايد مثلت نسبة 12% فرادا من أفراد العينة، و 56 موافق بشدة بنسبة 33.5% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن التنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يؤدي الى الحد من الممارسة الإبداعية، وقد احتلت المرتبة 06 من بين جميع الفقرات.

- **الفقرة رقم 14:** تعمل لجان المراجعة على تحسين مجال إستقلالية المراجع الخارجي .

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 3.68 وانحراف معياري 0.990، أي أنه يوجد 94 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 56.3% ، و 24

محايد مثلت نسبة 14.4% فرادا من أفراد العينة، و25 موافق بشدة بنسبة 15% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن لجان المراجعة تعمل على تحسين مجال استقلالية المراجع الخارجي ، وقد احتلت المرتبة 09 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 15: وجود لجان المراجعة في الشركات يدعم الإعتمادية والشفافية في التقارير المالية.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.05 وانحراف معياري 0.933، أي أنه يوجد 76 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 45.5%، و20 محايد مثلت نسبة 12% فرادا من أفراد العينة، و58 موافق بشدة بنسبة 34.7% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن وجود لجان المراجعة في الشركات يدعم الإعتمادية والشفافية في التقارير المالية، وقد احتلت المرتبة 02 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 16: القيام بعملية المراجعة وبصفة دورية لنظام المعلومات المحاسبي يساهم في تقويمه وتجنب نقاط الضعف.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.05 وانحراف معياري 0.952، أي أنه يوجد 71 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 42.5% ، و20 محايد مثلت نسبة 12% فرادا من أفراد العينة، و 61 موافق بشدة بنسبة 36.5% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن القيام بعملية المراجعة وبصفة دورية لنظام المعلومات المحاسبي يساهم في تقويمه وتجنب نقاط الضعف ، وقد احتلت المرتبة 03 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 17:يساعد وجود لجان المراجعة في عملية تحليل وإدارة المخاطر التي تؤثر على نظام المعلومات المحاسبي.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 3.69 وانحراف معياري 0.911، أي أنه يوجد 91 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 54.5% ، و31 محايد مثلت نسبة 18.6% فرادا من أفراد العينة، 24 موافق جدا بنسبة 14.4% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن وجود لجان المراجعة يساعد في عملية تحليل وإدارة المخاطر التي تؤثر على نظام المعلومات المحاسبي، وقد احتلت المرتبة 08 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 18: يعمل نظام الرقابة الداخلية على تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.04 وانحراف معياري 0.744، أي أنه يوجد 98 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 58.7% ، و 22 محايد مثلت نسبة 13.2% فرادا من أفراد العينة، 41 موافق جدا بنسبة 24.6% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن نظام الرقابة الداخلية يعمل على تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي، وقد احتلت المرتبة 04 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 19: يؤدي التكامل بين مختلف آليات المراجعة إلى خلق ثقة في المعلومات المحاسبية.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 3.63 وانحراف معياري 1.061، أي أنه يوجد 74 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 44.3% ، و 27 فردا محايد مثلت نسبة 16.2% فرادا من أفراد العينة، و 34 فردا موافقا بشدة بنسبة 20.4% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن التكامل بين مختلف آليات المراجعة يؤدي إلى خلق ثقة في المعلومات المحاسبية، وقد احتلت المرتبة 10 من بين جميع الفقرات.

من خلال هذا التحليل يتضح لنا أن المراجعة بمختلف آلياتها من داخلية وخارجية ولجان المراجعة كان لها أهمية بدرجة كبيرة بمتوسط حسابي 3.81 وبانحراف معياري 0.534، ولتقارب المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور دلالة على أن آليات المراجعة بصفة عامة لها أهمية كبيرة في متابعة واكتشاف الإختلالات وتسهيل متابعتها ومعالجتها، ورغم هذا فإن عدد كبير من الشركات لا تعطيها أهمية كبيرة.

المطلب الثالث: تحليل إجابات أفراد العينة بالنسبة للإفصاح والشفافية

سنقوم من خلال هذا المطلب تحليل الإجابات من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم (20): عرض تحليل البيانات المتعلقة بالإفصاح والشفافية

الأهمية النسبية	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	أرقام الفقرات	المحور الثالث
				العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
				%	%	%	%	%		
كبيرة	6	0.722	3.95	1	5	27	103	31	20	الإفصاح والشفافية
				0.6	3	16.2	61.7	18.6		
كبيرة	5	0.673	4.07	0	5	17	106	39	21	
				0	3	10.2	63.5	23.4		
كبيرة	2	0.880	4.24	3	8	7	77	72	22	
				1.8	4.8	4.2	46.1	43.1		
كبيرة	4	0.818	4.13	1	8	16	85	57	23	
				0.6	4.8	9.6	50.9	34.1		
كبيرة	3	0.873	4.18	4	2	21	73	67	24	
				2.4	1.2	12.6	43.7	40.1		
كبيرة	1	0.696	4.24	0	5	10	92	60	25	
				0	3	6	55.1	35.9		
كبيرة		0.557	4.07							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات نظام SPSS V 25 .

بالنظر إلى الجدول رقم (20) يتضح لنا أن مكون الإفصاح والشفافية يتضمن 10 فقرات نستعرضها فيما يلي:

• **الفقرة رقم 20: ينبغي أن يتضمن الإفصاح معلومات عن العمليات المتصلة بالمخاطر المتوقعة.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره بـ 3.95 وبانحراف معياري 0.722، أي أنه يوجد 103 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة بـ 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 61.7%، و 27 محايد مثلت نسبة 16.2% فرادا من أفراد العينة، و 31 موافق بشدة بنسبة 18.6% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أنه ينبغي أن يتضمن الإفصاح معلومات عن العمليات المتصلة بالمخاطر المتوقعة، وقد احتلت المرتبة 06 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 21: تمكن متطلبات الإفصاح المحاسبي من تقييم المعلومات المحاسبية المفصّل مما يعزز منفعتها.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره بـ 4.07 وبانحراف معياري 0.673، أي أنه يوجد 106 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة بـ 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 63.5%، و 17 محايد مثلت نسبة 10.2% فرادا من أفراد العينة، و 39 موافق جدا بنسبة 23.4% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن متطلبات الإفصاح المحاسبي تمكن من تقييم المعلومات المحاسبية المفصّل مما يعزز منفعتها، وقد احتلت المرتبة 05 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 22: الإفصاح بشفافية يساهم في الحد من المخاطر وعدم تكرارها مستقبلا.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره بـ 4.24 وانحراف معياري 0.880، أي أنه يوجد 77 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة بـ 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 46.1%، و 7 محايد مثلت نسبة 4.2% فرادا من أفراد العينة، و 72 موافق بشدة بنسبة 43.1% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن الإفصاح بشفافية يساهم في الحد من المخاطر وعدم تكرارها مستقبلا، وما يؤكد ذلك هو احتلالها للرتبة 02 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 23: القيام بالإجراءات اللازمة للإفصاح والشفافية تمكن من عدم تسريب معلومات مضملة قبل نشرها.**

• حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره بـ 4.13 وانحراف معياري 0.818، أي أنه يوجد 85 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة بـ 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 50.9%، و 16 محايدا مثلت نسبة 9.6% فرادا من أفراد العينة، و 57 موافق جدا بنسبة 34.1% وهذا

ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن القيام بالإجراءات اللازمة للإفصاح والشفافية تمكن من عدم تسريب معلومات مضللة قبل نشرها ، وقد احتلت المرتبة 04 من بين جميع الفقرات.

- الفقرة رقم 24: غياب الشفافية والعدالة في نشر المعلومات بين الأطراف ذات المصالح يقلل من ثقتهم بها.

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.18 وانحراف معياري 0.873، أي أنه يوجد 73 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 43.7%، و 21 محايدا مثلت نسبة 12.6% فرادا من أفراد العينة، و 67 موافق بشدة بنسبة 40.1% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن غياب الشفافية والعدالة في نشر المعلومات بين الأطراف ذات المصالح يقلل من ثقتهم بها ، وقد احتلت المرتبة 03 من بين جميع الفقرات.

- الفقرة رقم 25: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشفافية يساعد على تجنب مخاطر اتخاذ القرارات.

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.24 وانحراف معياري 0.696، أي أنه يوجد 92 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 55.1%، و 10 محايد مثلت نسبة 6% فرادا من أفراد العينة، و 60 موافق بشدة بنسبة 35.9% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشفافية يساعد على تجنب مخاطر اتخاذ القرارات، وما يؤكد ذلك هو احتلالها للرتبة 01 من بين جميع الفقرات.

من خلال هذا التحليل يتضح لنا أن الإفصاح والشفافية بإعتباره أحد المكونات الأساسية لحوكمة الشركات من المنظور المحاسبي حقق متوسط حسابي قدره 4.07 بدرجة أهمية نسبية كبيرة وبانحراف معياري 0.557، إن وتقارب المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور يدل على أن الإفصاح والشفافية أهمية كبيرة في نشر المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الرابع: تحليل إجابات أفراد العينة بالنسبة للمساءلة والرقابة المحاسبية والالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الدوليتين

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل هذه الإجابات من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم(21): عرض تحليل البيانات المتعلقة بالمساءلة والرقابة المحاسبية

الأهمية النسبية	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	أرقام الفقرات	المحور الرابع
				العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
				%	%	%	%	%		
كبيرة	3	0.825	4.01	1	8	26	86	46	26	المساءلة والرقابة المحاسبية
				0.6	4.8	15.6	51.5	27.5		
كبيرة	2	0.769	4.11	2	3	20	92	50	27	
				1.2	1.8	12	55.1	29.9		
كبيرة	1	0.673	4.13	1	2	16	103	45	28	
				0.6	1.2	9.6	61.7	26.9		
المجموع		0.634	3.97							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V25.

بالنظر إلى الجدول رقم (21) يتضح لنا أن مكون الإفصاح والشفافية يتضمن 10 فقرات

نستعرضها فيما يلي:

• الفقرة رقم 26: تؤدي المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية العليا إلى

المستويات الإدارية الأدنى إلى التشغيل الفعال والرقابة الفعالة على أنظمة المعلومات بالشركة.

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره بـ 4.01 وانحراف معياري 0.825، أي أنه يوجد 86 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة بـ 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 51.5% ، و 26 محايد مثلت نسبة 15.6% فرادا من أفراد العينة، و 46 موافق جدا بنسبة 27.5% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن تؤدي المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الإدارية الأدنى إلى التشغيل الفعال والرقابة الفعالة على أنظمة المعلومات بالشركة، وقد احتلت المرتبة 03 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 27: تؤدي المساءلة والرقابة الأفقية المتبادلة الى الحد من التلاعب والغش.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.11 وانحراف معياري 0.769، أي أنه يوجد 92 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 55.1%، و 20 محايدا مثلت نسبة 20% فرادا من أفراد العينة، و 50 موافق جدا بنسبة 29.9% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن المساءلة والرقابة الأفقية المتبادلة تؤدي الى الحد من التلاعب والغش ، وقد احتلت المرتبة 02 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 28: يساعد وجود آليات مثلى للمساءلة والرقابة المحاسبية في تعزيز اكتشاف**

المخاطر.

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.13 وانحراف معياري 0.673، أي أنه يوجد 103 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 61.7%، و 16 محايدا مثلت نسبة 9.6% فرادا من أفراد العينة، و 45 موافق جدا بنسبة 24.9% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن وجود آليات مثلى للمساءلة والرقابة المحاسبية يساعد في تعزيز اكتشاف المخاطر، وما يؤكد ذلك هو احتلالها للرتبة 01 من بين جميع الفقرات.

من خلال الجدول رقم (21) يتضح لنا أن المتوسط الحسابي للمساءلة والرقابة المحاسبية يقدر بـ 3.97 وبانحراف معياري 0.634 وهو ما جعلها ذات أهمية نسبية بدرجة كبيرة، ويبرز تقارب المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور والذي يدل على أن المساءلة والرقابة المحاسبية أهمية كبيرة ويجب التركيز عليها، حيث تساعد في الفحص وتقويم الإختلالات التي يمكن أن تحدث.

الجدول رقم(22): عرض تحليل البيانات المتعلقة بالالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية والمراجعة

الأهمية النسبية	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	أرقام الفقرات	المحور الخامس
				العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
				%	%	%	%	%		
كبيرة جدا	1	0.651	4.36	1	2	4	89	71	29	الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدوليتين
				0.6	1.2	2.4	53.3	42.5		
كبيرة جدا	2	0.821	4.26	2	5	13	75	72	30	
				1.2	3	7.8	44.9	43.1		
كبيرة	3	0.694	4.17	0	4	16	94	53	31	
				0	2.4	9.6	56.3	31.7		
كبيرة جدا		0.579	4.21							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS V25.

من خلال الجدول رقم (22) يتضح لنا أن مكون الإفصاح والشفافية يتضمن 10 فقرات

نستعرضها فيما يلي:

- الفقرة رقم 29: تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدولية يساهم في زيادة مصداقية المعلومات.

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره بـ 4.36 وانحراف معياري 0.651، أي أنه يوجد 89 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة بـ 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 53.3%، و 4 محايدا مثلت نسبة 2.4% فرادا من أفراد العينة، و 71 موافق جدا بنسبة 42.5% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدولية يساهم في زيادة مصداقية المعلومات، وما يؤكد ذلك هو احتلالها للرتبة 01 من بين جميع الفقرات.

- الفقرة رقم 30: يجب تكيف المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة بما يتلاءم والواقع الإقتصادي السائد في البلاد.

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره بـ 4.26 وانحراف معياري 0.821، أي أنه يوجد 75 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة بـ 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة

44.9%، و 13 محايدا مثلت نسبة 7.8% فرادا من أفراد العينة، و 72 موافق جدا بنسبة 43.1% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أنه يجب تكيف المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة بما يتلاءم والواقع الإقتصادي السائد في البلاد ، وقد احتلت المرتبة 02 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 31: الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدوليتين يعزز فرص اكتشاف المخاطر المتوقعة بنظام المعلومات المحاسبي.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.17 وانحراف معياري 0.694، أي أنه يوجد 94 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 56.3%، و 16 محايدا مثلت نسبة 9.6% فرادا من أفراد العينة، و 53 موافق جدا بنسبة 31.7% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على أن الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدوليتين يعزز فرص اكتشاف المخاطر المتوقعة بنظام المعلومات المحاسبي ، وقد احتلت المرتبة 03 من بين جميع الفقرات.

من خلال هذا التحليل يتضح لنا أن الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية قد حقق متوسط حسابي قدره 4.21 ويعتبر ذات أهمية نسبية بدرجة كبيرة أما الانحراف المعياري فكان 0.579، إن تقارب المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور يدل على أن المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة لها مميزات كبيرة ما جعل انتشارها على المستوى العالمي بشكل متزايد وهذا لما له من خاصية المرونة في التطبيق.

المطلب الخامس: تحليل إجابات أفراد العينة بالنسبة لحوكمة تكنولوجيا المعلومات

سنقوم من خلال هذا المطلب بتحليل هذه الإجابات من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم(23): عرض تحليل البيانات المتعلقة بحوكمة تكنولوجيا المعلومات

الأهمية النسبية	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	أرقام الفقرات	المحور السادس
				العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
				%	%	%	%	%		
كبيرة جدا	2	0.666	4.39	0	3	8	77	79	32	حوكمة تكنولوجيا المعلومات
				0	1.6	4.8	46.1	47.3		
كبيرة	5	0.687	4.26	1	1	14	88	63	33	
				0.6	0.6	8.4	52.7	37.7		
كبيرة	6	0.730	4.26	1	4	10	87	65	34	
				0.6	2.4	6	52.1	38.9		
كبيرة	12	0.821	4.14	1	10	10	90	56	35	
				0.6	6	6	53.9	33.5		
كبيرة	10	0.859	4.18	2	8	13	79	65	36	
				1.2	4.8	7.8	47.3	38.9		
كبيرة جدا	1	0.667	4.50	0	4	7	61	95	37	
				0	2.4	4.2	36.5	56.9		
كبيرة جدا	9	0.778	4.20	2	4	13	88	60	38	
				1.2	2.4	7.8	52.7	35.9		
كبيرة	11	0.725	4.15	2	1	18	95	51	39	
				1.2	0.6	10.8	56.9	30.5		
كبيرة	7	0.802	4.22	1	6	18	75	67	40	
				0.6	3.6	10.8	44.9	40.1		
كبيرة جدا	13	0.786	4.05	1	7	20	93	46	41	

				0.6	4.2	12	55.7	27.5		
٤	14	0.723	4.04	1	4	22	100	40	42	
				0.6	2.4	13.2	59.9	24		
٤	3	0.693	4.31	0	1	19	74	73	43	
				0	0.6	11.4	44.3	43.7		
٤	8	0.735	4.21	2	3	10	95	57	44	
				1.2	1.8	6	56.9	34.1		
٤	4	0.698	4.27	1	2	12	88	64	45	
				0.6	1.2	7.2	52.7	38.3		
٤		0.627	4.12							

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات SPSS V25.

من خلال الجدول رقم (23) يتضح لنا أن مكون الإفصاح والشفافية يتضمن 10 فقرات نستعرضها فيما يلي:

• **الفقرة رقم 32: يجب أن يتوافق استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات مع احتياجات الشركة وبيئة نشاطها.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.39 وانحراف معياري 0.666، أي أنه يوجد 77 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 46.1%، و 8 محايدا مثلت نسبة 4.8% فرادا من أفراد العينة، و 79 موافق جدا بنسبة 47.3% وهذا ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على ضرورة أن يتوافق استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات مع احتياجات الشركة وبيئة نشاطها، وقد احتلت المرتبة 02 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 33: يجب أن يكون هناك تناسق بين أهداف الشركة وبين تكنولوجيا المعلومات المستخدمة.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.26 وانحراف معياري 0.687، أي أنه يوجد 88 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 52.7%،

و14 محايدا مثلت نسبة 8.4% فرادا من أفراد العينة، و63 موافق جدا بنسبة 37.7% وهو ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على ضرورة أن يكون هناك تناسق بين أهداف الشركة وبين تكنولوجيا المعلومات المستخدمة، وقد احتلت المرتبة 05 من بين جميع الفقرات.

● **الفقرة رقم 34: يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات الى تحقيق أعلى درجة من التكامل والترابط بين الأنشطة داخل الشركة.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.26 وانحراف معياري 0.730، أي أنه يوجد 87 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 52.1%، و10 محايدا مثلت نسبة 6% فرادا من أفراد العينة، و65 موافق جدا بنسبة 38.9% وهو ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على ضرورة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي الى تحقيق أعلى درجة من التكامل والترابط بين الأنشطة داخل الشركة ، وقد احتلت المرتبة 06 من بين جميع الفقرات.

● **الفقرة رقم 35: يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في خلق قيمة مضافة للشركة من خلال اقتناص الفرص وتجنب التهديدات.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.14 وانحراف معياري 0.821، أي أنه يوجد 90 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 53.9%، و10 محايدا مثلت نسبة 6% فرادا من أفراد العينة، و56 موافق جدا بنسبة 33.5% وهو ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على ضرورة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد في خلق قيمة مضافة للشركة من خلال اقتناص الفرص وتجنب التهديدات، وقد احتلت المرتبة 12 من بين جميع الفقرات.

● **الفقرة رقم 36: يساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في التحكم وتخفيض التكاليف.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.18 وانحراف معياري 0.859، أي أنه يوجد 79 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 47.3%، و13 محايدا مثلت نسبة 7.8% فرادا من أفراد العينة، و65 موافق جدا بنسبة 38.9% وهو ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على ضرورة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يساهم في التحكم وتخفيض التكاليف، وقد احتلت المرتبة 10 من بين جميع الفقرات.

- **الفقرة رقم 37:** يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تخفيض الزمن واقتصاد الجهد في تخزين البيانات اللازمة لإنتاج المعلومات.

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.50 وانحراف معياري 0.667، أي أنه يوجد 61 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 36.5%، و 7 محايدا مثلت نسبة 4.2% فرادا من أفراد العينة، و 95 موافق جدا بنسبة 56.9% وهو ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على ضرورة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تخفيض الزمن واقتصاد الجهد في تخزين البيانات اللازمة لإنتاج المعلومات ، وما يؤكد ذلك هو احتلالها للرتبة 01 من بين جميع الفقرات.

- **الفقرة رقم 38:** تصميم نظام الرقابة على أساس تكنولوجيا المعلومات يساعد على التقليل من المخاطر.

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.20 وانحراف معياري 0.778، أي أنه يوجد 88 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 52.7%، و 13 محايدا مثلت نسبة 7.8% فرادا من أفراد العينة، و 60 موافق جدا بنسبة 35.9% وهو ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على ضرورة أن تصميم نظام الرقابة على أساس تكنولوجيا المعلومات يساعد على التقليل من المخاطر، وقد احتلت المرتبة 09 من بين جميع الفقرات.

- **الفقرة رقم 39:** تحديد الاحتياجات اللازمة لإقامة وتشغيل وصيانة وتحسين وتوثيق نظم تكنولوجيا المعلومات يضمن إدارة أمن المعلومات.

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.15 وانحراف معياري 0.725، أي أنه يوجد 95 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 56.9%، و 18 محايدا مثلت نسبة 10.8% فرادا من أفراد العينة، و 51 موافق جدا بنسبة 30.5% وهو ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على ضرورة أن تحديد الاحتياجات اللازمة لإقامة وتشغيل وصيانة وتحسين وتوثيق نظم تكنولوجيا المعلومات يضمن إدارة أمن المعلومات، وقد احتلت المرتبة 11 من بين جميع الفقرات.

● **الفقرة رقم 40: استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد في تحديد المسؤوليات وتقييم الأداء بدقة.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.22 وانحراف معياري 0.802، أي أنه يوجد 75 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 44.9%، و 18 محايدا مثلت نسبة 10.8% فرادا من أفراد العينة، و 67 موافق جدا بنسبة 40.1% وهو ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على ضرورة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد في تحديد المسؤوليات وتقييم الأداء بدقة، وقد احتلت المرتبة 07 من بين جميع الفقرات.

● **الفقرة رقم 41: استخدام تكنولوجيا المعلومات بفعالية ينعكس بصورة جلية على تحقيق الأهداف المحددة.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.05 وانحراف معياري 0.786، أي أنه يوجد 93 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 55.7%، و 20 محايدا مثلت نسبة 12% فرادا من أفراد العينة، و 46 موافق جدا بنسبة 27.5% وهو ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على ضرورة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات بفعالية ينعكس بصورة جلية على تحقيق الأهداف المحددة، وقد احتلت المرتبة 13 من بين جميع الفقرات.

● **الفقرة رقم 42: حماية أنظمة تكنولوجيا المعلومات يستوجب فهم أسسها وتشغيلها جيدا.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.04 وانحراف معياري 0.723، أي أنه يوجد 74 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 44.3%، و 19 محايدا مثلت نسبة 11.4% فرادا من أفراد العينة، و 73 موافق جدا بنسبة 43.7% وهو ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على ضرورة أن حماية أنظمة تكنولوجيا المعلومات يستوجب فهم أسسها وتشغيلها جيدا، وقد احتلت المرتبة 14 من بين جميع الفقرات.

● **الفقرة رقم 43: حماية أنظمة تكنولوجيا المعلومات يستوجب فهم أسسها وتشغيلها جيدا**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.31 وانحراف معياري 0.693، أي أنه يوجد 74 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 44.3%، و 19 محايدا مثلت نسبة 11.4% فرادا من أفراد العينة، و 73 موافق جدا بنسبة 43.7% وهو ما يعكس

موافقة جل أفراد عينة الدراسة على ضرورة أن حماية أنظمة تكنولوجيا المعلومات يستوجب فهم أسسها وتشغيلها جيدا، وقد احتلت المرتبة 03 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 44: تحديد مستوى الإجراءات الأمنية اللازمة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات يضمن حمايتها.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.21 وانحراف معياري 0.735، أي أنه يوجد 95 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 56.9%، 10 محايدا مثلت نسبة 6% فرادا من أفراد العينة، و 57 موافق جدا بنسبة 34.1% وهو ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على ضرورة أن تحديد مستوى الإجراءات الأمنية اللازمة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات يضمن حمايتها، وقد احتلت المرتبة 08 من بين جميع الفقرات.

• **الفقرة رقم 45: الإلتزام بالشفافية في التبليغ عن المخاطر المعتبرة وإمكانية حدوثها يساعد في إدارتها.**

حققت هذه الفقرة متوسطا حسابيا قدره ب 4.27 وانحراف معياري 0.698، أي أنه يوجد 88 فردا من بين عينة الدراسة المقدرة ب 167 فردا، قد وافقوا على الفقرة المذكورة أعلاه بنسبة 52.7%، 12 محايدا مثلت نسبة 7.2% فرادا من أفراد العينة، و 64 موافق جدا بنسبة 38.3% وهو ما يعكس موافقة جل أفراد عينة الدراسة على ضرورة أن : الإلتزام بالشفافية في التبليغ عن المخاطر المعتبرة وإمكانية حدوثها يساعد في إدارتها، وقد احتلت المرتبة 04 من بين جميع الفقرات.

من خلال هذا التحليل يتضح لنا أن أفراد العينة المدروسة قد وافقوا على ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الوقت الحالي، وكان المتوسط الحسابي للمحور ككل يقدر ب 4.12 ما يعني أن لها أهمية نسبية ذات درجة كبيرة جدا وكان الإنحراف المعياري له 0.627 ، إن تقارب المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور يدل على أنهم اتفقوا بدرجة كبيرة على ضرورة تبني حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتفادي المخاطر التي قد تصيب نظم المعلومات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات.

المبحث الثالث: تحليل واختبار فرضيات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل واختبار الفرضيات من خلال العلاقة الارتباطية لكل الفرضيات وذلك باعتبارها فرضيات تأثيرية وهذا من خلال معامل الارتباط بيرسون، بعد ذلك نقوم بدراسة دلالتها الإحصائية باستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

المطلب الأول: اختبار الفرضيات باستخدام العلاقة الارتباطية

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار علاقة الارتباط بمعامل بيرسون (corrélacion de Pearson)، تم صياغة خمس فرضيات فرعية لدراسة هذا الموضوع وسيتم اختبار هذه الفرضيات كالتالي:

1. الفرضية الأولى

توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين المراجعة بمختلف آلياتها (الداخلية والخارجية ولجان المراجعة) ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي. ولإيجاد هذه العلاقة تم استخدام اختبار بيرسون كما هو موضح في الجدول رقم (24):

جدول رقم (24): يبين معامل الارتباط بين المراجعة ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي

المحور	الإحصاءات	مخاطر نظام المعلومات المحاسبي
المراجعة (الداخلية، الخارجية، لجان المراجعة)	معامل الارتباط	- 0.603
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	167

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على spss v 25.

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، ونلاحظ أيضا أن قيمة الارتباط المحسوبة تساوي -0.603 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين المراجعة ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي، أي أن وجود وظيفة المراجعة بكل آلياتها يقلل أو يحد من المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي.

2.الفرضية الثانية

توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين الإفصاح والشفافية من جهة ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي من جهة أخرى، ولإيجاد هذه العلاقة تم استخدام اختبار بيرسون كما هو موضح في الجدول رقم (25):

جدول رقم (25): يبين معامل الارتباط بين الإفصاح والشفافية ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي

المحور	الإحصاءات	مخاطر نظام المعلومات المحاسبي
الإفصاح والشفافية	معامل الارتباط	- 0.479
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	167

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على spss v 25.

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، ونلاحظ أيضا أن قيمة الارتباط المحسوبة تساوي -0.479 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين الإفصاح والشفافية ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي، أن توفر مبدأ الإفصاح والشفافية يقلل أو يحد من المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي.

3.الفرضية الثالثة

توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين المساءلة والرقابة المحاسبية ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي. ولإيجاد هذه العلاقة تم استخدام اختبار بيرسون كما هو موضح في الجدول رقم (26):

جدول رقم (26): يبين معامل الارتباط بين المساءلة والرقابة المحاسبية ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي

المحور	الإحصاءات	مخاطر نظام المعلومات المحاسبي
المساءلة والرقابة المحاسبية	معامل الارتباط	- 0.431
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	167

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على spss v 25.

من خلال الجدول رقم (26) نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، ونلاحظ أيضا أن قيمة الارتباط المحسوبة تساوي -0.431 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين المساءلة والرقابة المحاسبية من جهة ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي من جهة أخرى، وجود وظيفة المساءلة والرقابة المحاسبية يقلل أو يحد من المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي.

3.الفرضية الرابعة

توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية والدولية ومعايير المراجعة الدولية من جهة ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي من جهة أخرى، ولإيجاد هذه العلاقة تم استخدام اختبار بيرسون كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (27): يبين معامل الارتباط بين الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي

المحور	الإحصاءات	مخاطر نظام المعلومات المحاسبي
الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدوليتين	معامل الارتباط	- 0.249
	مستوى الدلالة	0.001
	حجم العينة	167

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على spss v 25.

من خلال الجدول رقم (27) نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، ونلاحظ أيضا أن قيمة الارتباط المحسوبة تساوي -0.249 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة من جهة ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي من جهة أخرى، أي أن الإلتزام بالمعايير الدولية للمحاسبية و المراجعة يقلل أو يحد من المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي.

5. الفرضية الخامسة

توجد علاقة ارتباطية عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي، ولإيجاد هذه العلاقة تم استخدام اختبار بيرسون كما هو موضح في الجدول رقم (28):

جدول رقم (28): يبين معامل الارتباط بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي

المحور	الإحصاءات	مخاطر نظام المعلومات المحاسبي
حوكمة تكنولوجيا المعلومات	معامل الارتباط	- 0.555
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	167

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على spss v 25.

من خلال الجدول رقم (28) نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، ونلاحظ أيضا أن قيمة الارتباط المحسوبة تساوي -0.555 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي، أي أن وجود حوكمة تكنولوجيا المعلومات يقلل أو يحد من المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الثاني: تحليل وإختبار فرضيات الدراسة بإستخدام الإنحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة

سنقوم من خلال هذا المطلب استخدام الإنحدار المتعدد في إختبار وتحليل العلاقة الارتباطية بين حوكمة الشركات ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي، وقبل التطرق لفرضيات الدراسة وإختبارها لابد من تحديد أنواع الفروض الإحصائية المعمول بها، والتي تنقسم إلى نوعين هما: ¹

- **الفرض الصفري H_0** : هو فرض ينفي أو يلغي وجود الظاهرة بشكل أو بآخر، فكل فرض يأتي بصيغة نفي أو إنكار لظاهرة معينة يسمى بالفرض الصفري؛
- **الفرض البديل H_1** : وهو الذي يتحدث عن وجود الظاهرة بشكل أو بآخر، أو عندما يصاغ الفرض بصورة إثبات.

لتحليل هذه العلاقة الخاصة بدراستنا نضع الفرضية الصفرية والبديلة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي.

وقد تم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد لإختبار هذه الفرضية، وذلك وفقا للنموذج التالي:

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + e$$

حيث أن:

Y : مخاطر نظام المعلومات المحاسبي

X_1 : المراجعة (الداخلية، الخارجية ولجان المراجعة).

X_2 : الإفصاح والشفافية.

¹- أحمد الرفاعي غنيم، نصر محمود صبري، تعلم بنفسك التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، دار قباء للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص22.

X_3 : المساءلة والرقابة المحاسبية.

X_4 : الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.

X_5 : حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

B_0 : الحد الثابت (مستوى مخاطر نظام المعلومات المحاسبي عند غياب حوكمة الشركات).

e: البواقي.

B_1, B_2, B_3, B_4, B_5 : معاملات الانحدار (الميل الحدي لكل متغير مستقل).

ويمكن وضع الفرضية الصفرية على النحو التالي: $H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5 = 0$

بمعنى (لا توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y).

والفرضية البديلة H_1 على الأقل توجد (B) واحدة لا تساوي الصفر.

بمعنى (توجد علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y).

جدول رقم (29): يبين تحليل التباين ANOVA^a للمتغير التابع Y

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	F	Sig
الإنحدار	30.709	5	6.142	37.572	0.000 ^b
البواقي	26.319	161	0.163		
المجموع	57.028	166			

a. Dependent Variable: المخاطر

b. Predictors: (Constant), technology, ifsah, mousaala, audit

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على spss v 25.

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي المتحصل عليها من الجدول رقم (29) أن قيمة $Sig=0.000$ وهي أقل من 0.05 وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على

أنه توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي.

والجدول رقم (30) يوضح نتائج العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول رقم (30): يبين اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع^a Coefficients

Sig	t	Beta	المعلومات		متغيرات النموذج
			الخطأ المعياري	B	
0.000	19.429		0.325	6.322	الثابت
0.000	-5.668	-0.358	0.069	-0.393	X ₁
0.000	-4.369	-0.260	0.063	-0.274	X ₂
0.035	-2.124	-0.133	0.058	-0.123	X ₃
0.442	0.770	0.045	0.060	0.046	X ₄
0.000	-4.172	-0.274	0.061	-0.256	X ₅

a. Dependent Variable: المخاطر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على spss v 25.

نلاحظ من الجدول رقم (30) أن جميع قيم مستوى المعنوية Sig لـ X₅، X₃، X₂، X₁ كانت أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية لهذه المتغيرات ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق هذه المتغيرات ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي. أما المتغير X₄ فكانت مستوى المعنوية له أكبر من 0.05 وبالتالي لا توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بينه وبين المتغير التابع Y، أي أن الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة لا يؤثر على تخفيض مخاطر نظام المعلومات المحاسبي.

وبالتالي وجب علينا حذف المتغير X₄ لتحسين النموذج، ليصبح النموذج الجديد كما هو موضح

في الجدول رقم (32) كما يلي:

جدول رقم(31): يبين تحليل التباين ANOVA^a للمتغير التابع Y

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية df	متوسط المربعات	F	Sig
الإنحدار	30.613	4	7.653	46.934	0.000 ^b
البواقي	26.416	162	0.163		
المجموع	57.028	166			

a. Dependent Variable: المخاطر

b. Predictors: (Constant), technology, ifsah, mousaala, audit

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على spss v 25.

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي المتحصل عليها من الجدول رقم(31) أن قيمة Sig=0.000 وهي أقل من 0.05 وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 للمتغيرات المتبقية والتي تنص على أنه توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بينها وبين مخاطر نظام المعلومات المحاسبي.

والجدول رقم (30) يوضح نتائج العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات المستقلة المتبقية والمتغير التابع.

جدول رقم (32): يبين إختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Coefficients^a

Sig	t	Beta	المعلومات		متغيرات النموذج
			الخطأ المعياري	B	
0.000	21.178		0.303	6.413	الثابت
0.000	5.642-	0.355-	0.069	0.390-	X ₁
0.000	4.308-	0.254-	0.062	0.267 -	X ₂
0.045	2.018-	0.124-	0.057	0.115-	X ₃
0.000	4.108-	0.266-	0.061	0.249 -	X ₅

a. Dependent Variable: المخاطر

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على spss v 25.

نلاحظ من خلال الجدول (32) أن جميع قيم مستوى المعنوية Sig لـ X_5, X_3, X_2, X_1 كانت أقل من 0.05، وعليه نرفض الفرضية الصفرية لهذه المتغيرات ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق هذه المتغيرات ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي.

وبالتالي يمكننا صياغة النموذج الجديد الذي يبين العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتبقية (X_1) والمتغير التابع Y كما يلي:

$$Y = 6.413 - 0.390 X_1 - 0.267 X_2 - 0.115 X_3 - 0.249 X_5$$

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل التطبيقي حاولنا تقديم إجابات عن فرضيات البحث النابعة من الإشكالية الرئيسية وذلك بإبراز أثر تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظام المحاسبي، حيث قمنا بالتقرب إلى من له علاقة بالموضوع وهذا من خلال الاستبيان الذي يحتوي على عدة أسئلة حول حوكمة الشركات وما مدى تأثيره في التقليل أو الحد من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي، وتم بعدها عرض البيانات العامة للمستجوبين والتي تم دراستها للخروج بنتائج الدراسة.

حيث كانت نتائج هذه الدراسة الميدانية حسب ما إتفق عليه أفراد العينة كما يلي:

- هناك عدة مخاطر تصيب نظام المعلومات المحاسبي وتختلف من مستخدم لآخر؛
- للمراجعة بمختلف آلياتها أثر في التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي؛
- للإفصاح والشفافية أثر في التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي؛
- للمساءلة والرقابة المحاسبية أثر في التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي؛
- للإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية علاقة عكسية مع مخاطر نظام المعلومات المحاسبي ضعيفة لكن تأثيرها في التقليل أو الحد منها وليس له دلالة إحصائية؛
- لحوكمة تكنولوجيا المعلومات بمختلف مكوناتها تأثير في التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي.

الخاصة

خاتمة

عالجت هذه الدراسة موضوع من المواضيع المهمة في مجال المحاسبة المالية، ويتعلق الأمر بـ: "أثر تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي- دراسة ميدانية-"، حيث تم من خلالها طرح الإشكالية الآتية " إلى أي مدى يمكن أن يساهم تطبيق حوكمة الشركات في الحد أو التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي للشركات في الجزائر؟".

تناولت الدراسة ثلاث فصول، حيث عالج الفصل الأول نظام المعلومات المحاسبي والمخاطر التي يمكن أن تواجهه، من خلال هذا الفصل اتضح لنا أنّ هناك نظم المعلومات متعددة يمكن أن تعتمد عليها الشركات، من بينها نظام المعلومات المحاسبي، والذي من خلاله يمكن الحصول على المعلومات المحاسبية، هذه المعلومات والتي تعتبر المنتج النهائي لتلك النظام وتكون على شكل تقارير مالية تستخدم كأداة لإتخاذ القرارات.

وفي ظل التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات ومواكبة معظم الشركات لهذه المتغيرات أصبحت نظم المعلومات المحاسبية عرضة للعديد من المخاطر، تتعدد هذه المخاطر ما بين مخاطر داخلية ومخاطر خارجية والتي قد تكون بفعل العامل البشري أو بفعل العوامل الطبيعية، ومن شأن تلك المخاطر أن تؤثر على كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبية وعلى جودة المعلومات التي يفرزها النظام، وبالتالي التأثير على جودة القرارات المتخذة، ومن هنا تحرص الشركات للتقليل من المخاطر من خلال تصميم برامج حماية لنظام المعلومات المحاسبي.

أمّا فيما يخص الفصل الثاني فقد توقف على حوكمة الشركات وتم التركيز عليها من خلال المنظور المحاسبي وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، ، حيث يمكن القول أن الاهتمام العالمي بموضوع الحوكمة جاء نتيجة الرغبة في تقليل المخاطر وتقادي تكرار حدوث الانهيارات والفضائح المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي خلال نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، وخلال فترة قصيرة أصبح هذا المصطلح محل اهتمام العديد من الجهات والهيئات المهنية والأكاديمية، وهو ما أدى إلى وجود مجموعة من المعايير والمبادئ والإرشادات المتعلقة بحوكمة الشركات، بيد أنه لا يوجد اتفاق حول عدد هذه المبادئ وأيضا حول المفردات التي يتضمنها كل مبدأ .

وتعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزءاً من حوكمة الشركات، وقد حظيت بإهتمام بالغ من طرف الجمعيات والهيئات الحكومية والمهنية وعلى مستوى الشركات، نظراً لما كشفت عنه الدراسات والبحوث من المنافع والمزايا التي تتحقق على جميع المستويات الكلية أو على مستوى الشركات نتيجة لتطبيق قواعد ومعايير ومبادئ الحوكمة الجيدة.

بعد دراسة الجانب النظري تم مباشرة القيام في الفصل الثالث بدراسة ميدانية تمثلت في دراسة عينة من المهنيين في مجال المحاسبة من خلال توزيع إستبيان لمعرفة آرائهم والخروج بنتائج تبرز الواقع الذي تمت فيه الدراسة، ومن خلالها يتم تقديم التوصيات اللازمة لتقويم نقاط الضعف ودعم نقاط القوة وهذا ما يمكن توضيحه في العناصر الموالية.

1. نتائج اختبار الفرضيات

كإجابة مبدئية لإشكالية الدراسة والمتمثلة في " إلى أي مدى يمكن أن يساهم تطبيق حوكمة الشركات في الحد أو التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي للشركات في الجزائر؟" قمنا بتخمين خمس فرضيات لإختبارها والتأكد من صحتها أو عدم صحتها، وبناء على ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة التطبيقية تم إثبات أربعة فرضيات ونفي فرضية واحدة، وعليه سيتم عرض هذه الفرضيات كما يلي:

✍ **الفرضية الأولى:** تساهم المراجعة بمختلف آلياتها (الداخلية والخارجية ولجان المراجعة) بدرجة كبيرة وذات دلالة إحصائية في الحد أو التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر، وهذا ما تم إثباته.

✍ **الفرضية الثانية:** يساهم الإفصاح والشفافية بدرجة وذات دلالة إحصائية في الحد أول التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر، وهذا ما تم إثباته.

✍ **الفرضية الثالثة:** تساهم المساءلة والرقابة المحاسبية بدرجة كبيرة وذات دلالة إحصائية في الحد أول التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر، وهذا ما تم إثباته.

✍ **الفرضية الرابعة:** يساهم الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدوليتين بدرجة كبيرة وذات دلالة إحصائية في الحد أول التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر، وهذا ما تم نفيه.

✓ **الفرضية الخامسة:** تساهم حوكمة تكنولوجيا المعلومات بدرجة كبيرة وذات دلالة إحصائية في الحد أول التقليل من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي في الجزائر، وهذا ما تم إثباته.

2 نتائج الدراسة

بعد التطرق لمختلف عناصر هذه الدراسة، تم الخروج بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط الموائية كما يلي:

- ✓ إن الحوكمة كآلية رقابية تهدف إلى تحقيق الأهداف من خلال إلزام القائمين على إدارة الشركة بتطبيق الممارسات السلمية؛
- ✓ عدم وجود معرفة وإلمام كافٍ من قبل بعض المستجوبين حول مبادئ وقواعد حوكمة الشركات وأسس تطبيقها في الجزائر؛
- ✓ يعتبر نظام المعلومات المحاسبي كنظام رئيسي للشركات، لذا وجب وضع آليات وإجراءات وضوابط رقابية على كل مراحله؛
- ✓ جودة المعلومات المحاسبية تتأثر بمجموعة من العوامل من بينها المخاطر التي تشوب نظام المعلومات المحاسبي وبالتالي تؤثر على القرارات المتخذة في هذا الإطار؛
- ✓ معظم آراء العينة تؤكد أن جل المخاطر تنشئ بسبب أفراد من داخل الشركة وليس بسبب أفراد من خارجها.
- ✓ النسبة الأكبر من المخاطر تنشئ بسبب الإهمال أو الخطأ الغير مقصود وليس نتيجة لتصرفات وأعمال متعمدة.
- ✓ أكثر مراحل نظام المعلومات المحاسبي تعرضا للمخاطر هي مرحلة المعالجة واسترجاع البيانات والمعلومات (التغذية العكسية)، وأقل مرحلة تتعرض للمخاطر هي مرحلة التخزين.
- ✓ يؤدي المراجع الداخلي دور بارز في تفعيل قواعد حوكمة الشركات من خلال تقديم خدمات التأكيد بشأن نظم الرقابة وتقييم عملية إدارة المخاطر؛
- ✓ للمراجع الخارجي دور بارز في إرساء تفعيل قواعد حوكمة الشركات من خلال تقييم عملية إدارة المخاطر والقيام بأداء خدمات المراجعة؛
- ✓ للمراجع الخارجي دور لتذليل تطبيق قواعد حوكمة الشركات من خلال الخدمات الإستشارية؛

- ✓ للجان المراجعة دور بارز في تفعيل قواعد حوكمة الشركات عن طريق دعم المراجع الداخلي، والحرص على ضمان استقلالية أعمال المراجع الخارجي؛
- ✓ تعتبر المساءلة والرقابة المحاسبية وكذا الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة الدوليتين كآليات مهمة لتطبيق حوكمة الشركات؛
- ✓ لحوكمة تكنولوجيا المعلومات باعتبارها جزء من حوكمة الشركات أهمية كبيرة -خاصة في عصر السرعة والتكنولوجيا- في التطبيق السليم لتكنولوجيا المعلومات؛
- ✓ تبني قواعد الحوكمة له دورا كبيرا في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية لغرض التلاعب بإتباع طرق وإجراءات غير سليمة وغير موحدة وبالتالي التأثير على المعلومات المحاسبية؛
- ✓ تعد آليات المراجعة أكثر تأثيرا على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي مقارنة بآليات حوكمة الشركات الأخرى؛
- ✓ توجد علاقة إرتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة (الداخلية ، الخارجية، لجان المراجعة) ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي، حيث كلما زاد تطبيق المراجعة أدى ذلك إلى التقليل أو الحد من المخاطر التي تشوب نظام المعلومات المحاسبي؛
- ✓ إن العلاقة الإرتباطية العكسية بين الإلتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي هذه العلاقة لها دلالة إحصائية ما يعني ذلك أنه كلما ارتفعت مستويات الإلتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية أدى ذلك إلى إنخفاض المخاطر التي تحدد بنظام المعلومات المحاسبي؛
- ✓ هناك علاقة إرتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين عملية المساءلة والرقابة المحاسبية سواء عمودية أو أفقية ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي، وهذا ما يعمل على أن تكون المخرجات المحاسبية خالية من الأخطاء وبالتالي تكون ذات مصداقية وقابلة لإتخاذ قرارات سليمة من قبل مستعمليها؛
- ✓ ضعف العلاقة الإرتباطية بين الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة، وتعتبر هذه العلاقة بأنها ليست ذات دلالة إحصائية، وهذا ما يعني أن عدم الإلتزام بتطبيق المعايير لا يؤدي إلى ارتفاع مخاطر نظام المعلومات المحاسبي؛
- ✓ تؤكد العلاقة الإرتباطية العكسية ذات الدلالة الإحصائية بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي إلزامية تبني حوكمة تكنولوجيا المعلومات لتفادي وقوع هذه المخاطر أو التقليل منها؛

- ✓ تعمل مداخل حوكمة الشركات من منظور محاسبي على زيادة جودة المعلومات المحاسبية من خلال تقليل المخاطر؛
- ✓ هناك توافق بين إجابات المستجوبين حول أهمية تطبيق الحوكمة الشركات ودورها في الحد من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي.

3. التوصيات

- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن أن نقترح التوصيات التالية:
- ✓ العمل على بذل وتعزيز المزيد من الجهود ومتابعة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على المستوى الدولي.
 - ✓ الالتزام بإجراء عملية تقييم مستمرة لنظام المعلومات المحاسبي من فترة لأخرى لتجنب المخاطر الغير المتوقعة وإيجاد الحلول المناسبة لها في حالة وقوعها؛
 - ✓ ضرورة إلزام الشركات بتطبيق حوكمة الشركات في إطار ميثاق الحكم الراشد، وذلك بالإستعانة بذوي الخبرات المتخصصة في هذا المجال؛
 - ✓ وضع إجراءات أمنية ورقابية للمعلومات المتداولة بكافة أشكالها، سواء كانت ورقية أو إلكترونية؛
 - ✓ تكيف الهيكل التنظيمي للشركات لمواكبة التطورات السريعة الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات من خلال إعداد قسم خاص بذلك العمل وتوفير موظفين أكفاء في هذا المجال؛
 - ✓ ضرورة وجود خطط ووسائل حماية أمنية شاملة لنظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني والتي تنعكس في تخفيض تكلفة مواجهة المخاطر بعد وقوعها؛
 - ✓ تفعيل دور المراجعة الداخلية والخارجية من خلال التأكيد على ضرورة تمتع المراجع الداخلي بالإستقلالية والحيادية والنزاهة والكفاءة العلمية والخبرة المهنية؛
 - ✓ تفعيل دور لجان المراجعة لما لها من أهمية بالغة في فحص المخاطر المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي؛
 - ✓ يجب على الشركات إعطاء عملية المساءلة والرقابة المحاسبية إهتمام بالغ لما لها من أهمية في الحد من مخاطر نظام المعلومات المحاسبي؛
 - ✓ ضرورة تطوير مهنة المراجعة وذلك من خلال مواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية؛

- ✓ العمل على إعداد وتدريب الكوادر البشرية المؤهلة على استخدام الأنظمة المعلوماتية الحديثة بما يحقق أقصى منفعة ممكنة من هذه التكنولوجيا في الحصول على مخرجات ملائمة وذات موثوقية تنعكس بدورها على جودة المعلومات المحاسبية؛
- ✓ قيام الهيئات المختصة بتقييم مدى فعالية هذا الميثاق في الجزائر حتى لا يبقى حبر على ورق؛
- ✓ الاستفادة من تجارب وخبرات بعض الدول العربية والأجنبية في تطبيقها لحوكمة الشركات؛
- ✓ تشجيع الشركات على تبني حوكمة تكنولوجيا المعلومات لما لها من مميزات تساعد الى الإستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات.

4. آفاق الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي وهذا من وجهة نظر المهنيين في مجال المحاسبة، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح مواضيع ذات صلة بموضوع الحوكمة ومخاطر نظام المعلومات المحاسبي مثل:

- ✓ فعالية حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- ✓ دور الشركات والجمعيات المهنية في إرساء ميثاق الحكم الراشد في الجزائر؛
- ✓ دور شركات المحاسبة والتدقيق الكبرى (Beg for) في إرساء قواعد حوكمة تكنولوجيا المعلومات؛
- ✓ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كآلية لإرساء الحوكمة في المؤسسات العمومية؛
- ✓ أثر الإلتزام بالنظام المحاسبي المالي على مخاطر المعلومات المحاسبية؛
- ✓ أثر مخاطر نظام المعلومات المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية وعلى إتخاذ القرارات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. الكتب

أ. باللغة العربية

1. احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004-2003.
2. أحمد حلمي جمعة و آخرون، نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر، ط 1، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003.
3. أحمد الرفاعي غنيم، نصر محمود صبري، تعلم بنفسك التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، دار قباء للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
4. أحمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011.
5. أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012.
6. بن عيشي بشير، تفرات يزي، حوكمة الشركات من منظور محاسبي، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2018.
7. بول ج. ستينبارت، مارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية، الكتاب الأول، تعريب قاسم إبراهيم الحسيني، دار المريخ، السعودية، 2009.
8. ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، 2003.
9. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، دار الصفحات الزرقاء، 2010.
10. حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية، دار الثقافة، عمان الأردن، ج1، 2012.
11. حكمت الراوي، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة للتوزيع، عمان، 1999.
12. دونالد كيسو، جيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة احمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية، ج1، ط2، 1999.

13. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الدار الجامعية الدولية ودار الثقافة، عمان الأردن، ط1، 2001.
14. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري-التطبيقات العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 2، 2009.
15. سالم بن سلام بن حمدة الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة في سلطنة عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010.
16. السيد عبد المقصود دبيان وآخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
17. الشيرازي مهدي عباس، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991.
18. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
19. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، لطفي الرفاعي، نظم المعلومات المحاسبية مدخل رقابي، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، الإصدار التاسع، 1996.
20. طارق حماد عبد العال، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر، ط 2، 2007.
21. طارق حماد عبد العال، حوكمة الشركات والازمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
22. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1990.
23. عبد الصبور عبد القوي علي مصري، التنظيم القانوني لحوكة الشركات، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، السعودية، ط1، 2012.
24. عبد الناصر علك حافظ، حسين وليد حسين عباس، نظم المعلومات الادارية بالتركيز على وظائف المنظمة، الطبعة الاولى، دار عيذاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.
25. عصام الدين محمد متولي، نظم المعلومات المحاسبية، ط2، مركز الكتاب الجامعي صنعاء، اليمن، 2015.
26. عصمت أنور صحاح، اتجاهات حديثة في المراجعة وحوكمة الشركات، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1، 2014.

27. علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهذاني، الحوكمة الاستراتيجية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.
28. علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، مكتبة آفاق، غزة، فلسطين، ط1، 2011.
29. غسان قاسم، أميرة شكرولي، تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال الإستخدامات والتطبيقات، ط1، دار الوراق، 2010.
30. فياض حمزة رملي، نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة، الأباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011.
31. كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
32. مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار ايتراك، القاهرة، 2005.
33. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005.
34. محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية (مدخل نظم المعلومات)، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
35. محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، ط1، الأردن، دار وائل، 2005.
36. محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض الإفصاح، دار وائل، عمان الأردن، ط1، 2004.
37. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان الأردن، ط2، 2009.
38. نبيل جمعة صالح النجار، الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية SPSS، دار الحامد، ط1، 2015، عمان، الأردن، ص 90.
39. نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبيبة، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.
40. النقيب كمال عبد العزيز، "مقدمة في نظرية المحاسبة"، الطبعة الأولى، دار وائل النشر، الأردن، 2004.

41. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

ب. باللغة الأجنبية

1. Ahmed N. Obaidat, Accounting Information Qualitative characteristics Gap: Evidence from Jordan, international management REVIEW, vol.3. N°2, 2007.
2. Armand Dayan, Manuel de Gestion , 2^{ème} édition, AUF, Paris.2004.
3. International Finance Corporation ,International Finance Corporation, Second Edition, Printed in Hanoi, Vietnam by BACSON,2010.
4. JAMES A. HALL, Accounting Information Systems, Cadmus Communications (Cengage Learning) ,7 EDITION, USA,2011.
5. Jaques. R et Sophie. N, audit interne et contrôle de gestion, Groupe Eyrolles, Paris. France, 2011.
6. Nancy A, Mark G, Carolyn S. Accounting Information System, Eleventh Edition, JOHN WILEY & SONS, INC, United States, 2009.
7. Organization For Economic Co-Operation And Development, Using the OECD Principles of Corporate Governance a boardroom perspective, Paris, 2008.
8. Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, The Financial Aspects Of Corporate Governance, London: Burgess Science Press, 1 December 1992.
9. Robert Reix ,Traitement des informations, édition Vuibert , 2001 .

II. الرسائل والأطروحات

1. أيمن محمد فارس الدنف، واقع إدارة أمن نظم المعلومات في الكليات التقنية بقطاع غزة وسبل تطويرها، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.

2. بلقدوم صباح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013.
3. حرية شعبان محمد الشريف، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
4. حسام احمد محمد العلمي، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في كفاءة وفعالية التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.
5. درحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير ومساعد على إتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 2005.
6. دميش محمد، دور نظام المعلومات التسويقية في تسيير وحدات الاعمال الاستراتيجية، رسالة ماجستير في التسويق، جامعة البليدة، 2005.
7. رياض زلاسي، إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة وقله، 2012.
8. زبيدي بشير، دور حوكمة الشركات في تطبيق جودة التقارير المالية والأداء المالي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2016.
9. سيد محمد سيد مصطفى، دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات وتجسين جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة حلوان، مصر، 2009.
10. ضيف الله محمد الهادي، أثر تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية، أطروحة دكتوراه محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، 2014.
11. طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009.
12. ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2003.

13. العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2016.
14. العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2016.
15. عتير سليمان، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012.
16. فيصل دبيان، أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققى الحسابات، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2013.
17. ماهر سالم أبو هادف، تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود، رسالة ماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
18. مجيد شعباني، دراسة نماذج لنظم وتكنولوجيا المعلومات في مراكز المعلومات العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010.
19. مختار محمد سالم التومي مدى قدرة البنية التحتية للشركات الليبية على تبني الحوكمة بمفهومها الحديث، رسالة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية الليبية، ليبيا، 2016.
20. مرمي مراد، أهمية نظم المعلومات الادارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010.
21. منال السيد محمد، الانعكاسات المحاسبية وغير المحاسبية لقواعد الحوكمة وأثرها على تضيق فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشآت، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة القاهرة، 2011.

III. المجالات والدوريات

1. إبراهيم محمد على، لقمان محمد سعيد، اثر تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 75، 2009.
2. احمد لعماري، طبيعة واهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011.
3. أشرف عبد المحسن الشريف، أمن وحماية المستندات الإلكترونية على بوابة الحكومات العربية، مجلة إعلم علمية محكمة، الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، تونس، 2016.

4. امجد صابر الدلوي، تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في ظل التجارة الإلكترونية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، 2015.
5. أمين بن سعيد، أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة وموثوقية القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 8، المجلد 3، جامعة الوادي، 2015.
6. بشرى نجم عبد الله المشهداني، حسنين راغب طلب، دور المحاسب الإداري في تنفيذ آليات حوكمة الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 71، جامعة بغداد، العراق.
7. بوزينة هجيرة، دراوسي مسعود، أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات على الرفع من جودة المعلومات المالية وكفاءة الأسواق المالية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة البليدة 2، 2017.
8. بوخبزة فوزية، دعائم الحوكمة وفعاليتها في أداء دور البنوك والأسواق المالية في الازمة المالية، مؤتمر الشلف 2013، نقلا عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة الكترونية شهرية، العدد العدد 53، فيفري 2004.
9. بوعزة محمد امين، بوطيبة فيصل، دور النظام المحاسبي في تفعيل الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9 العدد 2، جامعة غرداية، 2016.
10. خضير مجيد علاوي، مدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات العراقية، مجلة القادسية، المجلد 17، العدد 2، جامعة القادسية، العراق، 2015.
11. زينب حوري، ساسية خضراوي، معالجة مخاطر التكنولوجيا في أعمال المحاسبة والتدقيق، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة بسكرة، ماي 2013.
12. سامي محمد أحمد غنيمي، " مدى إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال - دراسة تحليلية "، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، العدد الثاني - يوليو 2013.
13. سدره أنيسة، حوكمة البنوك في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة 2008، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 4، جامعة الجزائر 3، 2013.
14. سعد عبد الكريم، حنان علي، مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات وأثرها على أداء نظم المعلومات المحاسبية، مجلة دراسات المعلومات، معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، العدد 11، السعودية، 2011.

15. سليمان عبد الله ناصر، ما الذي يمكن أن نستفيد منه من تجربة ماليزيا في حوكمة الشركات؟، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 5 جانفي 2012.
16. صدام محمد محمود الحياي، وآخرون، أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، العراق، 2006.
17. عبد اللطيف شهاب، أرسلان محمد، اثر الاستثمار في تقانة المعلومات وفعالية نظام المعلومات المحاسبية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 93، 2012.
18. عصام محمد البحيصي، حرية شعبان الشريف، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مجلة الجامعة الإسلامية غزة، العدد 02، فلسطين، 2008.
19. علي بن قطيب، السعيد قاسمي، دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 16، 2016.
20. عمر اقبال توفيق المشهداني، تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة ورقلة، 2012.
21. عوض خلف دلف، وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 11، 2008، جامعة تكريت، العراق.
22. فايزة جيجخ، سميرة فرحات، حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في الوقاية من الأزمات، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد 01، جامعة بسكرة، 2016.
23. قحطان عبد سعيد، الأزمة المالية الآسيوية 1997 والأزمة المالية العالمية 2008، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 21، جامعة بغداد، العراق، 2009.
24. لطيف زيود وآخرون، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS30، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 28، العدد رقم 02، 2006، سوريا.
25. لطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 29، العدد 01، سوريا، 2007.
26. ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 32، العراق، 2012.

27. محمد البشير بن عمر، عبد الغني دادن، حوكمة المؤسسات ودورها في تحسين أداء المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7، المجلد الأول، جامعة الوادي، 2014.
28. محمد سمير دهيرب، مدى تطبيق واعتماد المصارف المحلية العراقية للحوكمة المصرفية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 1، 2011، جامعة المثنى، العراق.
29. مؤيد محمد علي، مجيد عبد زبد، حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 3، 2015، جامعة القادسية، العراق.
30. مجلة الإصلاح الاقتصادي، مجلة تصدر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 23، 2009.

31. ناظم حسن عبد السيد، أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، 2012، جامعة المثنى.
32. ناظم حسن عبد السيد، أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، جامعة المثنى، العراق، 2012.

IV. الملتقيات والمؤتمرات

1. أشرف حنا ميخائيل، أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الإسكندرية، 8-10 سبتمبر 2005.
2. بديسي فهيمة، التدقيق الداخلي و دوره في إنجاح مسار تطبيق الحوكمة، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والافاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 11-12 أكتوبر 2010.
3. بلهادف رحمة، السعيد عياد، دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل البعد المحاسبي لحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الشلف، الجزائر، 20/19 نوفمبر 2013.
4. تركي راجي الحمود، وآخرون، أثر الممارسات الحاكمة المؤسسة على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية، المؤتمر الثالث حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، 17/18 2013، جامعة اليرموك، الأردن.

5. جاوحدو رضا، مايو عبد الله، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم
متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الحوكمة
المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق)، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7-8 ديسمبر 2010.
6. جاوحدو رضا، عبد الله مايو، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم
متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول: الحوكمة
المحاسبية للمؤسسة، واقع رهانات وأفاق، جامعة أم البواقي 08/07 ديسمبر 2008.
7. حكيم ين جروة، عبلة مخرمش، الحوكمة في المؤسسات المصرفية محدداتها ومعاييرها
وتطبيقها، الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة
ورقلة، 25-06 نوفمبر 2013.
8. دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري،
الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، 06-07
ماي 2012.
9. زرزار العياشي، إثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى
الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع ورهانات وأفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر،
8/7 ديسمبر 2010.
10. زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير
المالية للشركات، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق)، جامعة
أم البواقي، الجزائر، 7-8 ديسمبر 2010.
11. زياد محمد رزيقات، وآخرون، تكاليف الوكالة والحاكمة المؤسسة دليل من الشركات
الصناعية الأردنية، المؤتمر الثالث حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك،
الأردن، 17-18 أبريل 2013.
12. سامح رفعت أبو حجر، أمينة محمد عبد العزيز، آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات في
تخفيض مخاطر أمن المعلومات للحد من التلاعب المالي الإلكتروني في الوحدات الحكومية في ظل
الحوكمة الإلكترونية، المؤتمر الخامس حول المحاسبة في مواجهة التغيرات السياسية والاقتصادية
المعاصرة 2014/09/27، جامعة القاهرة، مصر.

13. شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول مستجدات الألفية الثالثة المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، 22/21/ نوفمبر 2007.
14. صبايحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة مع التركيز على التجربة الجزائرية، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الشلف، 19-20 نوفمبر 2013.
15. صبري بوبكر، مجيدي حسن، حوكمة الشركات في تونس، اطار تشريعي قوي وواقع متواضع، مركز المشروعات الدولية الخاصة. www.cipe-arabia.org.
16. صديقي مسعود، دريس خالد، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، 7-8 ديسمبر 2010.
17. علاء رزق، المحاسبة في ظل حوكمة الشركات، ، المكتبة العصرية، القاهرة، مصر، ط 1، 2014.
18. فلاق محمد، انساعد رضوان، التدقيق الداخلي ودوره في ضبط الجودة في اطار حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الشلف، 19-20 نوفمبر 2013.
19. نسرين محمد فتحي، الإقصاح عن حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودوره في زيادة القدرة التنافسية للشركات، المؤتمر الثالث حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 أبريل 2013، ص: 363.
20. محمد عمر شقلوف، عبد الحفيظ مسرة، الحاكمية المؤسسة وعلاقتها بالخصخصة والمسؤولية الاجتماعية، المؤتمر الثالث حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن، 17/18 أبريل 2013.
21. معتز أمين السعيد، محمد سليم العيسى، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، المؤتمر الثاني القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة،، لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية 14-15 افريل 2009.

22. ميخائيل أشرف حنا، تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي

الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، 2005.

23. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ميثاق الحكم الراشد في

المؤسسة الجزائرية.

V. المواقع الإلكترونية

1. http://www.aleqt.com/2012/01/05/article_613651.html .
2. https://na.theiaa.org/standardsguidance/Public%20Documents/IPPF_Definition_01-09.pdf-arabia.org
3. <https://www.gartner.com/technology/about.jsp>
4. www.cipe-arabia.org.
5. www.oecd.org

الملاحق

الملاحق



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

قائمة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في إطار إعداد أطروحة دكتوراه علوم من طرف الباحث بعنوان " أثر تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظام المعلومات المحاسبي -دراسة ميدانية- " تخصص محاسبة وتدقيق بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 2، وفي سبيل التمكن من اتمام هذه الدراسة نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يعد جزء منها، والذي تم تصميمه لأغراض ربط الجانب التطبيقي بالجانب النظري.

لذا نرجو ان نجد لديكم متسعا من الوقت للإجابة على الاسئلة الواردة بهذا الاستبيان ونحيطكم علما بان جميع البيانات التي تدلون بها ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لكم على حسن تعاونكم وتجاوبكم وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير،،،.

الباحث: عبد المالك زين إشراف الأستاذ الدكتور: دراوسي مسعود

ملاحظة: يرجى وضع إشارة (x) أمام الخانة التي تتوافق مع رأيكم وإجاباتكم.

القسم الأول: المعلومات الشخصية

1. المؤهل العلمي: تقني سامي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى (أذكر)....
2. التخصص الأكاديمي: محاسبة ☐ مالية ☐ محاسبة وتدقيق ☐ تخصص آخر (أذكر).....
3. الوظيفة: رئيس مصلحة المحاسبة ☐ مراجع داخلي ☐ خبير محاسبي ☐ محاسب في شركة ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐

4. الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنوات ☐ أكثر من 15 سنة ☐

القسم الثاني: أبعاد وفقرات الدراسة

فيما يلي مجموعة من الفقرات وأمام كل فقرة يرجى وضع إشارة (x) أمام درجة الإجابة التي تتوافق مع رأيك.

الرقم	المحور الأول: المخاطر التي يواجهها نظام المعلومات المحاسبي	١	٢	٣	٤	٥
1	حدوث حالات اذخال غير المتعمد لبيانات غير سليمة بواسطة العاملين					
2	الإدخال المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة العاملين.					
3	تعرض نظام المعلومات المحاسبي للكوارث الطبيعية كالحرائق، الفيضانات					
4	تعرض نظام المعلومات المحاسبي لجرائم السرقات والتزوير					
5	تعرض نظام المعلومات المحاسبي للفيروسات، القرصنة وانقطاع التيار الكهربائي					
6	حدوث تعطلات نظام المعلومات المحاسبي اثناء القيام بالمعالجة.					
7	الافصاح عن المعلومات السرية لنظام المعلومات المحاسبي					
8	حدوث مخاطر ناتجة عن نقص خبرة العاملين في مجال نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني					
9	تعرض نظام المعلومات المحاسبي الى مخاطر قطع خدمة تكنولوجيا المعلومات.					
	المحور الثاني: المراجعة (الداخلية، الخارجية، لجان المراجعة)					
10	عمليات المراجعة كفيلة باكتشاف السلوكات الخاطئة والتصرفات غير القانونية.					
11	يشتمل نشاط المراجعة الخارجية على إجراءات تساهم في تحسين إدارة					

					المخاطر والرقابة عليها.	
					يؤدي التنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي الى الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.	12
					وجود وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات تساعد على إدارة المخاطر والرقابة عليها.	13
					تعمل لجان المراجعة على تحسين مجال استقلالية المراجع الخارجي.	14
					وجود لجان المراجعة في الشركات يدعم الإعتمادية والشفافية في التقارير المالية.	15
					القيام بعملية المراجعة وبصفة دورية لنظام المعلومات المحاسبي يساهم تقويمه وتجنب نقاط الضعف.	16
					يساعد وجود لجان المراجعة في عملية تحليل وإدارة المخاطر التي تؤثر على نظام المعلومات المحاسبي.	17
					يعمل نظام الرقابة الداخلية على تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي.	18
					يؤدي التكامل بين مختلف آليات المراجعة الى خلق ثقة في المعلومات المحاسبية.	19
المحور الثالث: الإفصاح والشفافية						
					ينبغي أن يتضمن الإفصاح معلومات عن العمليات المتصلة بالمخاطر متوقعة.	20
					تمكن متطلبات الإفصاح المحاسبي من تقييم المعلومات المحاسبية المفصح عنها مما يعزز منفعتها.	21
					الإفصاح بشفافية يساهم في الحد من المخاطر وعدم تكرارها مستقبلاً.	22
					القيام بالإجراءات اللازمة للإفصاح والشفافية تمكن من عدم تسريب معلومات مضللة قبل نشرها.	23
					غياب الشفافية والعدالة في نشر المعلومات بين الأطراف ذات المصالح يقلل من ثقتهم بها.	24

25	الافصاح عن المعلومات المحاسبية بشفافية يساعد على تجنب مخاطر اتخاذ القرارات.				
المحور الرابع: المساءلة والرقابة المحاسبية					
26	تؤدي المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية العليا الى المستويات الإدارية الأدنى الى التشغيل الفعال والرقابة الفعالة على انظمة المعلومات بالشركة.				
27	تؤدي المساءلة والرقابة الأفقية المتبادلة الى الحد من التلاعب والغش.				
28	يساعد وجود آليات مثلى للمساءلة والرقابة المحاسبية في تعزيز اكتشاف المخاطر.				
المحور الخامس: الالتزام بتطبيق بالمعايير المحاسبية والمراجعة					
29	تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة يساهم في زيادة مصداقية المعلومات.				
30	يجب تكييف المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة بما يتلائم والواقع الاقتصادي السائد في البلاد.				
31	الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة يعزز فرص اكتشاف المخاطر المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي.				
المحور السادس: حوكمة تكنولوجيا المعلومات					
32	يجب أن يتوافق استخدام انظمة تكنولوجيا المعلومات مع احتياجات الشركة وبيئة نشاطها.				
33	يجب أن يكون هناك تناسق بين أهداف الشركة وبين تكنولوجيا المعلومات المستخدمة.				
34	يؤدي إستخدام تكنولوجيا المعلومات الى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين الأنشطة داخل الشركة.				
35	يساعد إستخدام تكنولوجيا المعلومات في خلق قيمة مضافة للشركة من خلال اقتناص الفرص وتجنب التهديدات.				

					يساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في التحكم وتخفيض التكاليف.	36
					يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات الى تخفيض الزمن واقتصاد الجهد في تخزين البيانات اللازمة لإنتاج المعلومات.	37
					تصميم نظام الرقابة على اساس تكنولوجيا المعلومات يساعد على التقليل من المخاطر.	38
					تحديد الاحتياجات اللازمة لإقامة وتشغيل وصيانة وتحسين وتوثيق نظم تكنولوجيا المعلومات يضمن إدارة أمن المعلومات.	39
					استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد في تحديد المسؤوليات بدقة.	40
					استخدام تكنولوجيا المعلومات بفاعلية ينعكس بصورة جلية على تحقيق الأهداف المحدد.	41
					ينعكس استخدام تكنولوجيا المعلومات الفعال على التقييم العقلاني للأداء.	42
					حماية أنظمة تكنولوجيا المعلومات يستوجب فهم أسسها وتشغيلها جيدا.	43
					تحديد مستوى الإجراءات الأمنية اللازمة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات يضمن حمايتها.	44
					الالتزام بالشفافية في التبليغ عن المخاطر المعتبرة وامكانية حدوثها يساعد في ادارتها.	45

■ البريد الإلكتروني للباحث: malek89zine@gmail.com

قائمة الاساتذة المحكمين

الجامعة	الإسم واللقب	الرقم
جامعة علي لوينيسي البلدية2	أ.د مسعود دراوسي	1
جامعة احمد بوقرة بومرداس	أ.د مجيد شعباني	2
جامعة محمد بوضياف مسيلة	أ.د يحي سعيدي	3
جامعة حمة لخضر الوادي	د. محمد الهادي ضيف الله	4
جامعة قاصدي مرباح ورقلة	د. محمد كويسي	5
جامعة الشرق الاوسط الاردن	أ.د خالد الجعارات	6
جامعة الاقصى فلسطين	د. منصور عبد القادر منصور	7
جامعة بورتسموث المملكة المتحدة	أ.د خالد حسيني	8
جامعة حمة لخضر الوادي	د. عقبة زبي	9

مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية spss

Correlations

		المخاطر	m1	m2	m3	m4	m5
المخاطر	Pearson Correlation	1	.509**	.575**	.474**	.659**	.656**
	Sig. (2-tailed)		.004	.001	.008	.000	.000
	N	30	30	30	30	30	30
m1	Pearson Correlation	.509**	1	.446*	.337	.108	.219
	Sig. (2-tailed)	.004		.014	.068	.571	.246
	N	30	30	30	30	30	30
m2	Pearson Correlation	.575**	.446*	1	.387*	.374*	.222
	Sig. (2-tailed)	.001	.014		.035	.042	.238
	N	30	30	30	30	30	30
m3	Pearson Correlation	.474**	.337	.387*	1	.343	.026
	Sig. (2-tailed)	.008	.068	.035		.064	.890
	N	30	30	30	30	30	30
m4	Pearson Correlation	.659**	.108	.374*	.343	1	.418*
	Sig. (2-tailed)	.000	.571	.042	.064		.022
	N	30	30	30	30	30	30
m5	Pearson Correlation	.656**	.219	.222	.026	.418*	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.246	.238	.890	.022	
	N	30	30	30	30	30	30
m6	Pearson Correlation	.418*	-.005-	-.118-	.014	.196	.448*
	Sig. (2-tailed)	.022	.980	.534	.940	.300	.013
	N	30	30	30	30	30	30

m7	Pearson Correlation	.390*	.030	.069	.168	.224	-.020-
	Sig. (2-tailed)	.033	.876	.715	.374	.233	.918
	N	30	30	30	30	30	30
m8	Pearson Correlation	.627**	-.041-	.195	.204	.327	.466**
	Sig. (2-tailed)	.000	.829	.301	.280	.078	.009
	N	30	30	30	30	30	30
m9	Pearson Correlation	.611**	.115	-.023-	-.037-	.372*	.350
	Sig. (2-tailed)	.000	.545	.903	.846	.043	.058
	N	30	30	30	30	30	30

Correlations

		m6	m7	m8	m9
المخاطر	Pearson Correlation	.418*	.390*	.627**	.611**
	Sig. (2-tailed)	.022	.033	.000	.000
	N	30	30	30	30
m1	Pearson Correlation	-.005-	.030	-.041-	.115
	Sig. (2-tailed)	.980	.876	.829	.545
	N	30	30	30	30
m2	Pearson Correlation	-.118-	.069	.195	-.023-
	Sig. (2-tailed)	.534	.715	.301	.903
	N	30	30	30	30
m3	Pearson Correlation	.014	.168	.204	-.037-
	Sig. (2-tailed)	.940	.374	.280	.846
	N	30	30	30	30

m4	Pearson Correlation	.196	.224	.327	.372*
	Sig. (2-tailed)	.300	.233	.078	.043
	N	30	30	30	30
m5	Pearson Correlation	.448*	-.020-	.466**	.350
	Sig. (2-tailed)	.013	.918	.009	.058
	N	30	30	30	30
m6	Pearson Correlation	1	.151	.240	.350
	Sig. (2-tailed)		.426	.202	.058
	N	30	30	30	30
m7	Pearson Correlation	.151	1	.210	.484**
	Sig. (2-tailed)	.426		.265	.007
	N	30	30	30	30
m8	Pearson Correlation	.240	.210	1	.541**
	Sig. (2-tailed)	.202	.265		.002
	N	30	30	30	30
m9	Pearson Correlation	.350	.484**	.541**	1
	Sig. (2-tailed)	.058	.007	.002	
	N	30	30	30	30

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

audit	G1	G2	G3	G4	G5	G6
-------	----	----	----	----	----	----

audit	Pearson Correlation	1	.527**	.825**	.803**	.700**	.686**	.583**
	Sig. (2-tailed)		.003	.000	.000	.000	.000	.001
	N	30	30	30	30	30	30	30
G1	Pearson Correlation	.527**	1	.502**	.257	.232	.337	.261
	Sig. (2-tailed)	.003		.005	.170	.217	.069	.164
	N	30	30	30	30	30	30	30
G2	Pearson Correlation	.825**	.502**	1	.709**	.411*	.633**	.165
	Sig. (2-tailed)	.000	.005		.000	.024	.000	.384
	N	30	30	30	30	30	30	30
G3	Pearson Correlation	.803**	.257	.709**	1	.469**	.559**	.403*
	Sig. (2-tailed)	.000	.170	.000		.009	.001	.027
	N	30	30	30	30	30	30	30
G4	Pearson Correlation	.700**	.232	.411*	.469**	1	.401*	.556**
	Sig. (2-tailed)	.000	.217	.024	.009		.028	.001
	N	30	30	30	30	30	30	30
G5	Pearson Correlation	.686**	.337	.633**	.559**	.401*	1	.308
	Sig. (2-tailed)	.000	.069	.000	.001	.028		.097
	N	30	30	30	30	30	30	30
G6	Pearson Correlation	.583**	.261	.165	.403*	.556**	.308	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.164	.384	.027	.001	.097	
	N	30	30	30	30	30	30	30
G7	Pearson Correlation	.720**	.208	.530**	.620**	.532**	.285	.342
	Sig. (2-tailed)	.000	.269	.003	.000	.002	.127	.065
	N	30	30	30	30	30	30	30

G8	Pearson Correlation	.595**	.170	.375*	.261	.556**	.194	.494**
	Sig. (2-tailed)	.001	.369	.041	.164	.001	.304	.006
	N	30	30	30	30	30	30	30
G9	Pearson Correlation	.818**	.279	.768**	.923**	.423*	.526**	.360
	Sig. (2-tailed)	.000	.135	.000	.000	.020	.003	.051
	N	30	30	30	30	30	30	30
G10	Pearson Correlation	.565**	.273	.590**	.362*	.202	.439*	-.028-
	Sig. (2-tailed)	.001	.144	.001	.049	.284	.015	.881
	N	30	30	30	30	30	30	30

Correlations

		G7	G8	G9	G10
audit	Pearson Correlation	.720**	.595**	.818**	.565**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.000	.001
	N	30	30	30	30
G1	Pearson Correlation	.208	.170	.279	.273
	Sig. (2-tailed)	.269	.369	.135	.144
	N	30	30	30	30
G2	Pearson Correlation	.530**	.375*	.768**	.590**
	Sig. (2-tailed)	.003	.041	.000	.001
	N	30	30	30	30
G3	Pearson Correlation	.620**	.261	.923**	.362*
	Sig. (2-tailed)	.000	.164	.000	.049
	N	30	30	30	30

G4	Pearson Correlation	.532**	.556**	.423*	.202
	Sig. (2-tailed)	.002	.001	.020	.284
	N	30	30	30	30
G5	Pearson Correlation	.285	.194	.526**	.439*
	Sig. (2-tailed)	.127	.304	.003	.015
	N	30	30	30	30
G6	Pearson Correlation	.342	.494**	.360	-.028-
	Sig. (2-tailed)	.065	.006	.051	.881
	N	30	30	30	30
G7	Pearson Correlation	1	.467**	.583**	.437*
	Sig. (2-tailed)		.009	.001	.016
	N	30	30	30	30
G8	Pearson Correlation	.467**	1	.283	.302
	Sig. (2-tailed)	.009		.130	.105
	N	30	30	30	30
G9	Pearson Correlation	.583**	.283	1	.392*
	Sig. (2-tailed)	.001	.130		.032
	N	30	30	30	30
G10	Pearson Correlation	.437*	.302	.392*	1
	Sig. (2-tailed)	.016	.105	.032	
	N	30	30	30	30

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		افصاح	F1	F2	F3	F4	F5
افصاح	Pearson Correlation	1	.742**	.711**	.664**	.494**	.722**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.006	.000
	N	30	30	30	30	30	30
F1	Pearson Correlation	.742**	1	.571**	.486**	.214	.878**
	Sig. (2-tailed)	.000		.001	.007	.257	.000
	N	30	30	30	30	30	30
F2	Pearson Correlation	.711**	.571**	1	.225	.231	.500**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001		.232	.219	.005
	N	30	30	30	30	30	30
F3	Pearson Correlation	.664**	.486**	.225	1	.275	.360
	Sig. (2-tailed)	.000	.007	.232		.141	.050
	N	30	30	30	30	30	30
F4	Pearson Correlation	.494**	.214	.231	.275	1	.248
	Sig. (2-tailed)	.006	.257	.219	.141		.186
	N	30	30	30	30	30	30
F5	Pearson Correlation	.722**	.878**	.500**	.360	.248	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.005	.050	.186	
	N	30	30	30	30	30	30
F6	Pearson Correlation	.617**	.290	.380*	.364*	.130	.328
	Sig. (2-tailed)	.000	.121	.038	.048	.494	.077
	N	30	30	30	30	30	30

Correlations

		F6
افصاح	Pearson Correlation	.617**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	30
F1	Pearson Correlation	.290
	Sig. (2-tailed)	.121
	N	30
F2	Pearson Correlation	.380*
	Sig. (2-tailed)	.038
	N	30
F3	Pearson Correlation	.364*
	Sig. (2-tailed)	.048
	N	30
F4	Pearson Correlation	.130
	Sig. (2-tailed)	.494
	N	30
F5	Pearson Correlation	.328
	Sig. (2-tailed)	.077
	N	30
F6	Pearson Correlation	1

T4	Pearson Correlation	.552**	.086	.353	.329	1	.249	.211	.145	.298	.471**
	Sig. (2-tailed)	.002	.653	.055	.076		.185	.264	.443	.110	.009
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
T5	Pearson Correlation	.520**	-.040-	.128	.434*	.249	1	.252	.444*	-.008-	.044
	Sig. (2-tailed)	.003	.832	.500	.017	.185		.178	.014	.967	.816
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
T6	Pearson Correlation	.615**	.583**	.556**	.448*	.211	.252	1	.237	.244	.214
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.001	.013	.264	.178		.207	.193	.256
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
T7	Pearson Correlation	.564**	.337	.428*	.518**	.145	.444*	.237	1	.289	.371*
	Sig. (2-tailed)	.001	.068	.018	.003	.443	.014	.207		.122	.044
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
T8	Pearson Correlation	.532**	.126	.320	.291	.298	-.008-	.244	.289	1	.416*
	Sig. (2-tailed)	.002	.507	.084	.119	.110	.967	.193	.122		.022
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
T9	Pearson Correlation	.606**	.335	.547**	.331	.471**	.044	.214	.371*	.416*	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.070	.002	.074	.009	.816	.256	.044	.022	
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
T10	Pearson Correlation	.605**	.158	.478**	.122	.301	.230	.372*	.135	.276	.436*

	Sig. (2-tailed)	.000	.403	.008	.522	.106	.221	.043	.478	.140	.016
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
T11	Pearson Correlation	.691**	.138	.263	.318	.326	.332	.164	.417*	.471**	.354
	Sig. (2-tailed)	.000	.468	.161	.087	.079	.073	.385	.022	.009	.055
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
T12	Pearson Correlation	.606**	.123	.416*	.314	.408*	.261	.494**	.021	.214	.225
	Sig. (2-tailed)	.000	.518	.022	.091	.025	.164	.005	.912	.257	.231
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
T13	Pearson Correlation	.713**	.134	.283	.444*	.269	.697**	.438*	.418*	.060	.245
	Sig. (2-tailed)	.000	.482	.130	.014	.151	.000	.015	.022	.752	.192
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
T14	Pearson Correlation	.479**	.068	-.065-	.313	.161	.290	.030	.106	.408*	.150
	Sig. (2-tailed)	.007	.721	.734	.092	.396	.120	.873	.579	.025	.430
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

Correlations

		T10	T11	T12	T13	T14
تكنولوجيا	Pearson Correlation	.605**	.691**	.606**	.713**	.479**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.007
	N	30	30	30	30	30
T1	Pearson Correlation	.158	.138	.123	.134	.068

	Sig. (2-tailed)	.403	.468	.518	.482	.721
	N	30	30	30	30	30
T2	Pearson Correlation	.478**	.263	.416*	.283	-.065-
	Sig. (2-tailed)	.008	.161	.022	.130	.734
	N	30	30	30	30	30
T3	Pearson Correlation	.122	.318	.314	.444*	.313
	Sig. (2-tailed)	.522	.087	.091	.014	.092
	N	30	30	30	30	30
T4	Pearson Correlation	.301	.326	.408*	.269	.161
	Sig. (2-tailed)	.106	.079	.025	.151	.396
	N	30	30	30	30	30
T5	Pearson Correlation	.230	.332	.261	.697**	.290
	Sig. (2-tailed)	.221	.073	.164	.000	.120
	N	30	30	30	30	30
T6	Pearson Correlation	.372*	.164	.494**	.438*	.030
	Sig. (2-tailed)	.043	.385	.005	.015	.873
	N	30	30	30	30	30
T7	Pearson Correlation	.135	.417*	.021	.418*	.106
	Sig. (2-tailed)	.478	.022	.912	.022	.579
	N	30	30	30	30	30
T8	Pearson Correlation	.276	.471**	.214	.060	.408*
	Sig. (2-tailed)	.140	.009	.257	.752	.025
	N	30	30	30	30	30
T9	Pearson Correlation	.436*	.354	.225	.245	.150

	Sig. (2-tailed)	.016	.055	.231	.192	.430
	N	30	30	30	30	30
T10	Pearson Correlation	1	.469**	.378*	.411*	.211
	Sig. (2-tailed)		.009	.040	.024	.264
	N	30	30	30	30	30
T11	Pearson Correlation	.469**	1	.407*	.536**	.517**
	Sig. (2-tailed)	.009		.026	.002	.003
	N	30	30	30	30	30
T12	Pearson Correlation	.378*	.407*	1	.584**	.179
	Sig. (2-tailed)	.040	.026		.001	.343
	N	30	30	30	30	30
T13	Pearson Correlation	.411*	.536**	.584**	1	.404*
	Sig. (2-tailed)	.024	.002	.001		.027
	N	30	30	30	30	30
T14	Pearson Correlation	.211	.517**	.179	.404*	1
	Sig. (2-tailed)	.264	.003	.343	.027	
	N	30	30	30	30	30

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		المساءلة	H1	H2	H3
المساءلة	Pearson Correlation	1	.764**	.775**	.774**

	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	30	30	30	30
H1	Pearson Correlation	.764**	1	.373*	.320
	Sig. (2-tailed)	.000		.043	.085
	N	30	30	30	30
H2	Pearson Correlation	.775**	.373*	1	.491**
	Sig. (2-tailed)	.000	.043		.006
	N	30	30	30	30
H3	Pearson Correlation	.774**	.320	.491**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.085	.006	
	N	30	30	30	30

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

	المعايير	L1	L2	L3
المعايير	Pearson Correlation	1	.433*	.779**
	Sig. (2-tailed)		.017	.000
	N	30	30	30
L1	Pearson Correlation	.433*	1	-.055-
	Sig. (2-tailed)	.017		.771
	N	30	30	30
L2	Pearson Correlation	.779**	-.055-	1
				.556**

	Sig. (2-tailed)	.000	.771		.001
	N	30	30	30	30
L3	Pearson Correlation	.881**	.236	.556**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.208	.001	
	N	30	30	30	30

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		الكلية	المخاطر	audit	افصاح	المساءلة	المعايير
الكلية	Pearson Correlation	1	.430*	.801**	.486**	.621**	.589**
	Sig. (2-tailed)		.018	.000	.007	.000	.001
	N	30	30	30	30	30	30
المخاطر	Pearson Correlation	.430*	1	.308	-.009-	.006	.049
	Sig. (2-tailed)	.018		.098	.963	.975	.798
	N	30	30	30	30	30	30
audit	Pearson Correlation	.801**	.308	1	.200	.313	.476**
	Sig. (2-tailed)	.000	.098		.290	.092	.008
	N	30	30	30	30	30	30
افصاح	Pearson Correlation	.486**	-.009-	.200	1	.309	.022
	Sig. (2-tailed)	.007	.963	.290		.096	.908
	N	30	30	30	30	30	30

المساءلة	Pearson Correlation	.621**	.006	.313	.309	1	.229
	Sig. (2-tailed)	.000	.975	.092	.096		.224
	N	30	30	30	30	30	30
المعايير	Pearson Correlation	.589**	.049	.476**	.022	.229	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.798	.008	.908	.224	
	N	30	30	30	30	30	30
تكنولوجيا	Pearson Correlation	.792**	.207	.703**	.364*	.435*	.316
	Sig. (2-tailed)	.000	.272	.000	.048	.016	.089
	N	30	30	30	30	30	30

Correlations

تكنولوجيا

الكلية	Pearson Correlation	.792**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	30
المخاطر	Pearson Correlation	.207
	Sig. (2-tailed)	.272
	N	30
audit	Pearson Correlation	.703**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	30
افصاح	Pearson Correlation	.364*
	Sig. (2-tailed)	.048
	N	30

المساءلة	Pearson Correlation	.435*
	Sig. (2-tailed)	.016
	N	30
المعايير	Pearson Correlation	.316
	Sig. (2-tailed)	.089
	N	30
تكنولوجيا	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	30

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.764	10

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.892	11

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.823	7

Case Processing Summary

		N	%
--	--	---	---

Cases	Valid	30	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.825	4

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	30	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.768	4

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	30	100.0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.875	15

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	30	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	30	100.0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.761	7

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سامي تقني	12	7.2	7.2	7.2
	ليسانس	56	33.5	33.5	40.7
	ماستر	46	27.5	27.5	68.3
	ماجستير	12	7.2	7.2	75.4
	دكتوراه	34	20.4	20.4	95.8
	أخرى	7	4.2	4.2	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

للتخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	68	40.7	40.7	40.7
	مالية	42	25.1	25.1	65.9
	وتدقيق محاسبة	37	22.2	22.2	88.0
	آخر	20	12.0	12.0	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مصلحة رئيس	36	21.6	21.6	21.6
	داخلي مراجع	18	10.8	10.8	32.3
	محاسبي خبير	12	7.2	7.2	39.5
	شركة في محاسب	75	44.9	44.9	84.4
	حسابات محافظ	17	10.2	10.2	94.6
	معتمد محاسب	9	5.4	5.4	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 5 من أقل	66	39.5	39.5	39.5
	سنوات 10 الى 6 من	45	26.9	26.9	66.5
	سنة 15 الى 11 من	32	19.2	19.2	85.6
	سنة 15 من أكثر	24	14.4	14.4	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

Statistics

	N		Mean	Std. Deviation
	Valid	Missing		
m1	167	0	2.74	.938
m2	167	0	2.11	1.083
m3	167	0	1.66	.726
m4	167	0	1.93	.909
m5	167	0	2.71	.965
m6	167	0	2.81	.924
m7	167	0	1.89	.960
m8	167	0	3.03	.990
m9	167	0	2.89	1.059
G1	167	0	4.14	.763
G2	167	0	3.97	.941

G3	167	0	3.80	.967
G4	167	0	3.95	1.060
G5	167	0	3.68	.990
G6	167	0	4.05	.933
G7	167	0	4.05	.952
G8	167	0	3.69	.911
G9	167	0	4.04	.744
G10	167	0	3.63	1.061
F1	167	0	3.95	.722
F2	167	0	4.07	.673
F3	167	0	4.24	.880
F4	167	0	4.13	.818
F5	167	0	4.18	.873
F6	167	0	4.24	.696
H1	167	0	4.01	.825
H2	167	0	4.11	.769
H3	167	0	4.13	.673
L1	167	0	4.36	.651
L2	167	0	4.26	.821
L3	167	0	4.17	.694
T1	167	0	4.39	.666
T2	167	0	4.26	.687
T3	167	0	4.26	.730
T4	167	0	4.14	.821

T5	167	0	4.18	.859
T6	167	0	4.48	.693
T7	167	0	4.20	.778
T8	167	0	4.15	.725
T9	167	0	4.20	.818
T10	167	0	4.05	.786
T11	167	0	4.04	.723
T12	167	0	4.31	.693
T13	167	0	4.21	.735
T14	167	0	4.27	.698

Statistics

		المخاطر	audit	ifsah	mousaala	stantard	technology
N	Valid	167	167	167	167	167	167
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		2.35847	3.81583	4.07585	3.97842	4.21291	4.12524
Std. Deviation		.586127	.534235	.557373	.634530	.579083	.627788

Frequency Table

m1

Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
-----------	---------	---------------	--------------------

Valid	أبدا	16	9.6	9.6	9.6
	نادرا	44	26.3	26.3	35.9
	أحيانا	82	49.1	49.1	85.0
	غالبا	17	10.2	10.2	95.2
	دائما	8	4.8	4.8	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

m2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أبدا	55	32.9	32.9	32.9
	نادرا	65	38.9	38.9	71.9
	أحيانا	27	16.2	16.2	88.0
	غالبا	13	7.8	7.8	95.8
	دائما	7	4.2	4.2	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

m3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أبدا	78	46.7	46.7	46.7
	نادرا	72	43.1	43.1	89.8

أحيانا	13	7.8	7.8	97.6
غالبا	4	2.4	2.4	100.0
Total	167	100.0	100.0	

m4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أبدا	66	39.5	39.5	39.5
	نادرا	55	32.9	32.9	72.5
	أحيانا	39	23.4	23.4	95.8
	غالبا	6	3.6	3.6	99.4
	دائما	1	.6	.6	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

m5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أبدا	19	11.4	11.4	11.4
	نادرا	47	28.1	28.1	39.5
	أحيانا	70	41.9	41.9	81.4
	غالبا	26	15.6	15.6	97.0
	دائما	5	3.0	3.0	100.0

Total	167	100.0	100.0	
-------	-----	-------	-------	--

m6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أبدا	13	7.8	7.8	7.8
	نادرا	45	26.9	26.9	34.7
	أحيانا	76	45.5	45.5	80.2
	غالبيا	27	16.2	16.2	96.4
	دائما	6	3.6	3.6	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

m7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أبدا	70	41.9	41.9	41.9
	نادرا	60	35.9	35.9	77.8
	أحيانا	26	15.6	15.6	93.4
	غالبيا	8	4.8	4.8	98.2
	دائما	3	1.8	1.8	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

m8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أبدا	9	5.4	5.4	5.4
	نادرا	40	24.0	24.0	29.3
	أحيانا	67	40.1	40.1	69.5
	غالباً	39	23.4	23.4	92.8
	دائماً	12	7.2	7.2	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

m9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أبدا	14	8.4	8.4	8.4
	نادرا	51	30.5	30.5	38.9
	أحيانا	51	30.5	30.5	69.5
	غالباً	41	24.6	24.6	94.0
	دائماً	10	6.0	6.0	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

G1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	9	5.4	5.4	5.4
	محايد	11	6.6	6.6	12.0
	موافق	94	56.3	56.3	68.3
	موافق بشدة	53	31.7	31.7	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

G2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	6	3.6	3.6	3.6
	غير موافق	9	5.4	5.4	9.0
	محايد	13	7.8	7.8	16.8
	موافق	95	56.9	56.9	73.7
	موافق بشدة	44	26.3	26.3	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

G3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	21	12.6	12.6	12.6

محايد	35	21.0	21.0	33.5
موافق	68	40.7	40.7	74.3
موافق بشدة	43	25.7	25.7	100.0
Total	167	100.0	100.0	

G4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	7	4.2	4.2	4.2
	غير موافق	12	7.2	7.2	11.4
	محايد	20	12.0	12.0	23.4
	موافق	72	43.1	43.1	66.5
	موافق بشدة	56	33.5	33.5	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

G5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	7	4.2	4.2	4.2
	غير موافق	17	10.2	10.2	14.4
	محايد	24	14.4	14.4	28.7
	موافق	94	56.3	56.3	85.0

موافق بشدة	25	15.0	15.0	100.0
Total	167	100.0	100.0	

G6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	10	6.0	6.0	7.8
	محايد	20	12.0	12.0	19.8
	موافق	76	45.5	45.5	65.3
	موافق بشدة	58	34.7	34.7	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

G7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	13	7.8	7.8	9.0
	محايد	20	12.0	12.0	21.0
	موافق	71	42.5	42.5	63.5
	موافق بشدة	61	36.5	36.5	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

G8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	18	10.8	10.8	12.6
	محايد	31	18.6	18.6	31.1
	موافق	91	54.5	54.5	85.6
	موافق بشدة	24	14.4	14.4	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

G9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	5	3.0	3.0	3.6
	محايد	22	13.2	13.2	16.8
	موافق	98	58.7	58.7	75.4
	موافق بشدة	41	24.6	24.6	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

G10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	2.4	2.4	2.4
	غير موافق	28	16.8	16.8	19.2
	محايد	27	16.2	16.2	35.3
	موافق	74	44.3	44.3	79.6
	موافق بشدة	34	20.4	20.4	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

F1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	5	3.0	3.0	3.6
	محايد	27	16.2	16.2	19.8
	موافق	103	61.7	61.7	81.4
	موافق بشدة	31	18.6	18.6	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

F2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	3.0	3.0	3.0
	محايد	17	10.2	10.2	13.2
	موافق	106	63.5	63.5	76.6
	موافق بشدة	39	23.4	23.4	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

F3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	3	1.8	1.8	1.8
	غير موافق	8	4.8	4.8	6.6
	محايد	7	4.2	4.2	10.8
	موافق	77	46.1	46.1	56.9
	موافق بشدة	72	43.1	43.1	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

F4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6

غير موافق	8	4.8	4.8	5.4
محايد	16	9.6	9.6	15.0
موافق	85	50.9	50.9	65.9
موافق بشدة	57	34.1	34.1	100.0
Total	167	100.0	100.0	

F5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	4	2.4	2.4	2.4
	غير موافق	2	1.2	1.2	3.6
	محايد	21	12.6	12.6	16.2
	موافق	73	43.7	43.7	59.9
	موافق بشدة	67	40.1	40.1	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

F6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	5	3.0	3.0	3.0
	محايد	10	6.0	6.0	9.0
	موافق	92	55.1	55.1	64.1

موافق بشدة	60	35.9	35.9	100.0
Total	167	100.0	100.0	

H1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	8	4.8	4.8	5.4
	محايد	26	15.6	15.6	21.0
	موافق	86	51.5	51.5	72.5
	موافق بشدة	46	27.5	27.5	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

H2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	3	1.8	1.8	3.0
	محايد	20	12.0	12.0	15.0
	موافق	92	55.1	55.1	70.1
	موافق بشدة	50	29.9	29.9	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

H3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	2	1.2	1.2	1.8
	محايد	16	9.6	9.6	11.4
	موافق	103	61.7	61.7	73.1
	موافق بشدة	45	26.9	26.9	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

L1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	2	1.2	1.2	1.8
	محايد	4	2.4	2.4	4.2
	موافق	89	53.3	53.3	57.5
	موافق بشدة	71	42.5	42.5	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

L2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	5	3.0	3.0	4.2
	محايد	13	7.8	7.8	12.0
	موافق	75	44.9	44.9	56.9
	موافق بشدة	72	43.1	43.1	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

L3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	2.4	2.4	2.4
	محايد	16	9.6	9.6	12.0
	موافق	94	56.3	56.3	68.3
	موافق بشدة	53	31.7	31.7	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

T1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
--	--	-----------	---------	---------------	-----------------------

Valid	غير موافق	3	1.8	1.8	1.8
	محايد	8	4.8	4.8	6.6
	موافق	77	46.1	46.1	52.7
	موافق بشدة	79	47.3	47.3	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

T2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	1	.6	.6	1.2
	محايد	14	8.4	8.4	9.6
	موافق	88	52.7	52.7	62.3
	موافق بشدة	63	37.7	37.7	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

T3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	4	2.4	2.4	3.0
	محايد	10	6.0	6.0	9.0

موافق	87	52.1	52.1	61.1
موافق بشدة	65	38.9	38.9	100.0
Total	167	100.0	100.0	

T4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	10	6.0	6.0	6.6
	محايد	10	6.0	6.0	12.6
	موافق	90	53.9	53.9	66.5
	موافق بشدة	56	33.5	33.5	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

T5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	8	4.8	4.8	6.0
	محايد	13	7.8	7.8	13.8
	موافق	79	47.3	47.3	61.1
	موافق بشدة	65	38.9	38.9	100.0

Total	167	100.0	100.0	
-------	-----	-------	-------	--

T6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	4	2.4	2.4	2.4
	محايد	7	4.2	4.2	6.6
	موافق	61	36.5	36.5	43.1
	موافق بشدة	95	56.9	56.9	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

T7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	4	2.4	2.4	3.6
	محايد	13	7.8	7.8	11.4
	موافق	88	52.7	52.7	64.1
	موافق بشدة	60	35.9	35.9	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

T8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	1	.6	.6	1.8
	محايد	18	10.8	10.8	12.6
	موافق	95	56.9	56.9	69.5
	موافق بشدة	51	30.5	30.5	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

T9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	6	3.6	3.6	4.2
	محايد	18	10.8	10.8	15.0
	موافق	75	44.9	44.9	59.9
	موافق بشدة	67	40.1	40.1	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

T10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	7	4.2	4.2	4.8
	محايد	20	12.0	12.0	16.8
	موافق	93	55.7	55.7	72.5
	موافق بشدة	46	27.5	27.5	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

T11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	4	2.4	2.4	3.0
	محايد	22	13.2	13.2	16.2
	موافق	100	59.9	59.9	76.0
	موافق بشدة	40	24.0	24.0	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

T12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
--	--	-----------	---------	---------------	--------------------

Valid	غير موافق	1	.6	.6	.6
	محايد	19	11.4	11.4	12.0
	موافق	74	44.3	44.3	56.3
	موافق بشدة	73	43.7	43.7	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

T13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	2	1.2	1.2	1.2
	غير موافق	3	1.8	1.8	3.0
	محايد	10	6.0	6.0	9.0
	موافق	95	56.9	56.9	65.9
	موافق بشدة	57	34.1	34.1	100.0
	Total	167	100.0	100.0	

T14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق بشدة	1	.6	.6	.6
	غير موافق	2	1.2	1.2	1.8
	محايد	12	7.2	7.2	9.0

موافق	88	52.7	52.7	61.7
موافق بشدة	64	38.3	38.3	100.0
Total	167	100.0	100.0	

Correlations

		المخاطر	audit	ifsah	mousaala	stantard
المخاطر	Pearson Correlation	1	-.603**	-.479**	-.431**	-.249**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.001
	N	167	167	167	167	167
audit	Pearson Correlation	-.603**	1	.323**	.299**	.248**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.001
	N	167	167	167	167	167
ifsah	Pearson Correlation	-.479**	.323**	1	.348**	.279**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
	N	167	167	167	167	167
mousaala	Pearson Correlation	-.431**	.299**	.348**	1	.341**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	167	167	167	167	167
stantard	Pearson Correlation	-.249**	.248**	.279**	.341**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.001	.000	.000	
	N	167	167	167	167	167
technology	Pearson Correlation	-.555**	.483**	.255**	.423**	.320**

Sig. (2-tailed)	.000	.000	.001	.000	.000
N	167	167	167	167	167

Correlations

technology

المخاطر	Pearson Correlation	-.555**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	167
audit	Pearson Correlation	.483**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	167
ifsah	Pearson Correlation	.255**
	Sig. (2-tailed)	.001
	N	167
mousaala	Pearson Correlation	.423**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	167
stantard	Pearson Correlation	.320**
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	167
technology	Pearson Correlation	1
	Sig. (2-tailed)	
	N	167

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	technology, ifsah, stantard, mousaala, audit ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: المخاطر

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.734 ^a	.538	.524	.404317

a. Predictors: (Constant), technology, ifsah, stantard, mousaala, audit

b. Dependent Variable: المخاطر

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	30.709	5	6.142	37.572	.000 ^b

Residual	26.319	161	.163		
Total	57.028	166			

a. Dependent Variable: المخاطر

b. Predictors: (Constant), technology, ifsah, stantard, mousaala, audit

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.322	.325		19.429	.000
	audit	-.393	.069	-.358	-5.668	.000
	ifsah	-.274	.063	-.260	-4.369	.000
	mousaala	-.123	.058	-.133	-2.124	.035
	stantard	.046	.060	.045	.770	.442
	technology	-.256	.061	-.274	-4.172	.000

a. Dependent Variable: المخاطر

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	1.44530	4.04078	2.35847	.430112	167

Std. Predicted Value	-2.123-	3.911	.000	1.000	167
Standard Error of Predicted Value	.036	.190	.072	.027	167
Adjusted Predicted Value	1.46009	4.05239	2.35634	.430531	167
Residual	-1.276872-	2.024160	.000000	.398181	167
Std. Residual	-3.158-	5.006	.000	.985	167
Stud. Residual	-3.210-	5.212	.003	1.007	167
Deleted Residual	-1.318951-	2.193990	.002135	.416585	167
Stud. Deleted Residual	-3.307-	5.699	.004	1.027	167
Mahal. Distance	.336	35.800	4.970	5.264	167
Cook's Distance	.000	.380	.008	.031	167
Centered Leverage Value	.002	.216	.030	.032	167

a. Dependent Variable: المخاطر

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.733 ^a	.537	.525	.403808

a. Predictors: (Constant), technology, ifsah, mousaala, audit

b. Dependent Variable: المخاطر

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	30.613	4	7.653	46.934	.000 ^b
	Residual	26.416	162	.163		
	Total	57.028	166			

a. Dependent Variable: المخاطر

b. Predictors: (Constant), technology, ifsah, mousaala, audit

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.413	.303		21.178	.000
	audit	-.390	.069	-.355	-5.642	.000
	ifsah	-.267	.062	-.254	-4.308	.000
	mousaala	-.115	.057	-.124	-2.018	.045
	technology	-.249	.061	-.266	-4.108	.000

a. Dependent Variable: المخاطر

Residuals Statistics^a

Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
---------	---------	------	----------------	---

Predicted Value	1.43304	3.96608	2.35847	.429433	167
Std. Predicted Value	-2.155-	3.744	.000	1.000	167
Standard Error of Predicted Value	.035	.164	.066	.024	167
Adjusted Predicted Value	1.44674	3.95942	2.35680	.427325	167
Residual	-1.285508-	1.950677	.000000	.398913	167
Std. Residual	-3.183-	4.831	.000	.988	167
Stud. Residual	-3.234-	4.884	.002	1.003	167
Deleted Residual	-1.326817-	1.993952	.001668	.411463	167
Stud. Deleted Residual	-3.334-	5.273	.003	1.019	167
Mahal. Distance	.284	26.244	3.976	4.294	167
Cook's Distance	.000	.106	.006	.013	167
Centered Leverage Value	.002	.158	.024	.026	167

a. Dependent Variable: المخاطر